

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تحليل وتقييم مشاريع إعادة تأهيل قصور قرى الكراسي في فلسطين

إعداد

حمزة محرم "محمد سعيد" النجار

إشراف

الدكتور هيثم الرطروط

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الهندسة المعمارية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2011

تحليل وتقييم مشاريع إعادة تأهيل قصور قرى الكراسي في فلسطين

إعداد

حمزة محرم "محمد سعيد" النجار

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 18 / 10 / 2011م وأجيزت.

التوقيع

.....
.....
.....

أعضاء لجنة المناقشة

1. د. هيثم الرطروط (مشرفاً ورئيساً)
2. د. خالد قمحية (ممتحناً داخلياً)
3. د. جمال عمرو (ممتحناً خارجياً)

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون). صدق الله العظيم
إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك.. ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا
بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برويتك..
إلى من بلغ الرسالة.. وأدى الأمانة.. ونصح لأمة.. إلى نبي الرحمة.. ونور العالمين..

... سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ...

إلى من أحمل أسمه بكل افتخار.. إلى من أفنقه ليل نهار.. إلى من يرتعش قلبي
لذكره.. إلى من أودعني الله.. طيب الله ثراه..

... والدي العزيز ...

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني.. إلى بسملة الحياة وسر
الوجود.. إلى من كان دعاؤها سر نجاحي.. وحنانها بلسم جراحي.. إلى أعلى الحباب..

... أمي الحبيبة ...

إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة.. إلى ينبوع الصبر والنفاؤل والأمل.. إلى من أعانتي
بكل حب وعطاء.. وعلمتني الصمود مهما تبدلت الظروف.. إلى توأم روحي ورفيقة دربي..

... زوجتي الغالية ...

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد.. إلى من أناروا لي الطريق.. إلى من بوجودهم أكتسب قوة
ومحبة لا حدود لها.. إلى من عرفت معهم معنى الحياة..

... أخوتي وأخواتي الأعزاء ...

إلى الأخوة الذين لم تلههم أمي.. إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى من كانوا
معي على طريق النجاح والخير.. إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم..

... أصدقائي ...

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله أولاً على توفيقني لإتمام هذه الدراسة

ثم أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع من قدم لي يد العون أو المساعدة أو المشورة
ومن شاركني أعباء الدراسة والبحث لإتمام هذه الدراسة وأخص بالذكر:

أساتذتي الأفاضل في قسم الهندسة المعمارية في جامعة النجاح الوطنية الذين لم يبخلوا
أبداً بتقديم المعلومة والنصيحة.

فكل الشكر والعرفان إلى الدكتور هيثم الرطروط الذي قام بالإشراف والتوجيه والمتابعة
لإنجاز هذه الدراسة.

وإلى أفراد عائلتي ممثلة بأمي، إخوتي، زوجتي، الذين وفروا لي المناخ المناسب
والتشجيع لإتمام هذه الدراسة.

وإلى جميع زملائي وأصدقائي الذين مدوا يد العون لي وساعدوني، سواء ورد ذكرهم
في مراجع هذه الدراسة أم لم يرد، وأخص بالذكر صديقي العزيز عميد الخراز لما قدمه لي من
دعم غير محدود.

كما وأشكر أعضاء لجنة المناقشة لمشاركتهم في تقديم الإرشاد والتوجيه والنصيحة
لإتمام هذه الدراسة.

إقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تحليل وتقييم مشاريع إعادة تأهيل قصور قرى الكراسي في فلسطين Analyzing and evaluating the palaces rehabilitation projects of the throne villages in Palestine

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: اسم الطالب:

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ:

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	إجازة الأطروحة	ب
	الإهداء	ج
	شكر وتقدير	د
	إقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول	ك
	فهرس الأشكال	ل
	الملخص	ص
الفصل الأول: مقدمة الدراسة وأهميتها		
1:1	تمهيد	2
2:1	الدراسات السابقة	4
3:1	مشكلة الدراسة	7
4:1	أهمية الدراسة ومبرراتها	8
5:1	فرضية البحث	10
6:1	أهداف الدراسة	11
7:1	أسئلة الدراسة	11
8:1	مصادر المعلومات	12
9:1	منهجية الدراسة وأدواتها	13
10:1	خطة الدراسة ومحتوياتها	13
الفصل الثاني: الحفاظ وإعادة التأهيل المعماري		
1:2	مفهوم التراث الحضاري والتراث المعماري	16
2:2	تطور مفهوم الحفاظ على التراث المعماري	18
3:2	أهم المواثيق الدولية التي ظهرت للحفاظ على التراث العالمي	20
1:3:2	ما قبل الحرب العالمية الثانية	22
2:3:2	ما بعد الحرب العالمية الثانية	24
1:2:3:2	ميثاق البندقية (فينيسيا)	26

الصفحة	الموضوع	الرقم
28	ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن والمناطق التاريخية	2:2:3:2
31	مستويات الحفاظ على المباني التاريخية	4:2
33	الحفاظ على المباني التراثية التاريخية في فلسطين	5:2
34	تجربة الحفاظ في فلسطين	1:5:2
35	حماية المباني التراثية في فلسطين واقع وقانون	2:5:2
36	خلاصة	6:2
38	الفصل الثالث: عمارة قصور قرى الكراسي في فلسطين	
39	تمهيد	1:3
40	العمارة في الريف الفلسطيني	2:3
41	قرى الكراسي	1:2:3
42	عناصر التكوين العمراني للقرية الفلسطينية	2:2:3
43	تصنيف البيوت في القرية الفلسطينية	3:2:3
45	التكوين المعماري للقصور في قرى الكراسي	3:3
45	العوامل التي أثرت على التكوين المعماري لقرى الكراسي	1:3:3
49	أوجه الشبه العمراني والمعماري بين القصور في قرى الكراسي	2:3:3
51	التقسيمات الوظيفية والاستعمالات للقصور	3:3:3
53	الخصائص المعمارية للقصور	4:3
54	الموقع	1:4:3
54	الأسوار	2:4:3
56	المدخل والبوابات	3:4:3
57	الأفنية الداخلية	4:4:3
59	فتحات الأبواب والشبابيك	5:4:3
59	العقود والقباب	6:4:3
60	العناصر الزخرفية	7:4:3
62	مقارنة عامة لعمارة القصور في قرى الكراسي	5:3
63	مقارنة بين عرابة وبيت وزن وكور	1:5:3
64	مقارنة بين جبل نابلس والخليل والقدس	2:5:3

الصفحة	الموضوع	الرقم
65	مقارنة بين المدينة والقرية وقرى الكراسي	3:5:3
66	خلاصة	6:3
68	الفصل الرابع: تجربة إعادة تأهيل مشاريع القصور في قرى الكراسي	
69	مقدمة	1:4
70	الجهات العاملة على حماية التراث المبني في فلسطين	2:4
74	مؤسسه التعاون	1:2:4
74	مركز المعمار الشعبي رواق	2:2:4
75	لجنة إعمار الخليل	3:2:4
76	مركز الحفاظ على التراث الثقافي	4:2:4
77	مركز عمارة التراث إيوان	5:2:4
78	إعداد خطط مشاريع إعادة تأهيل القصور في قرى الكراسي	3:4
81	التوثيق والمسح المفصل للمباني التاريخية	4:4
81	استخدام نظام المعلومات الجغرافي GIS وأعمال المساحة	1:4:4
83	التوثيق المعماري	2:4:4
87	التوثيق الأثري	3:4:4
89	الفحص المخبري للمواد وتركيباتها	4:4:4
90	تحليل المعلومات واتخاذ القرارات	5:4
90	المشاركة المجتمعية	1:5:4
92	الأصالة	2:5:4
93	قابلية الإرجاع	3:5:4
94	الاستدامة	4:5:4
95	طبيعة التدخل في تنفيذ المشاريع	6:4
102	تشغيل واستخدام مشاريع إعادة التأهيل	7:4
105	خلاصة	8:4
108	الفصل الخامس: تقييم تجربة إعادة تأهيل مشاريع القصور في قرى الكراسي	
109	تمهيد	1:5
110	مشروع ترميم وإعادة تأهيل قصور عرابة	2:5

الصفحة	الموضوع	الرقم
110	الاستعمالات المختلفة للقصور	1:2:5
113	الطبيعة المعمارية والإنشائية للمباني	2:2:5
114	الدراسات التي أجريت على القصور حتى ترميمها	3:2:5
118	مخططات عملية التوثيق قبل الترميم والتصميم الجديد بعد الترميم	4:2:5
118	المخططات الأصلية لقصور عبد الهادي	1:4:2:5
121	مخططات إعادة استخدام القصور	2:4:2:5
124	أهداف الحفاظ على القصور	5:2:5
125	التقنيات والمعالجات المستخدمة في ترميم قصور عبد الهادي	6:2:5
125	معالجة الجدران المنفخة	1:6:2:5
125	تدعيم الأسقف الآيلة للسقوط	2:6:2:5
126	تكملة الأقواس الحاملة	3:6:2:5
127	معالجة التصدعات	4:6:2:5
127	معالجة القسارة الجيرية	5:6:2:5
127	معالجة الحجر	6:6:2:5
128	العزل والأرضيات	7:6:2:5
129	معالجة الفتحات	8:6:2:5
131	معالجة الفراغات الداخلية	9:6:2:5
131	معالجة التمديدات الصحية والكهربائية	10:6:2:5
133	تقييم الوضع الحالي للمبنى	7:2:5
135	عمليات الصيانة في قصور عرابة	8:2:5
137	تقييم تجربة إعادة تأهيل القصور في عرابة	9:2:5
138	مشروع ترميم وإعادة تأهيل قصر آل القاسم	3:5
140	الاستعمالات المختلفة للقصر	1:3:5
141	الطبيعة المعمارية والإنشائية للمبنى	2:3:5
141	الدراسات التي أجريت على القصر حتى ترميمه	3:3:5
146	مخططات عملية التوثيق قبل الترميم والتصميم الجديد بعد الترميم	4:3:5
147	المخططات الأصلية لقصر القاسم	1:4:3:5

الصفحة	الموضوع	الرقم
151	مخططات إعادة استخدام قصر القاسم	2:4:3:5
154	أهداف الحفاظ على القصر	5:3:5
155	التقنيات والمعالجات المستخدمة في ترميم قصر القاسم	6:3:5
155	معالجة الجدران المنتفخة	1:6:3:5
156	تكملة الأقواس الحاملة	2:6:3:5
157	معالجة التصدعات	3:6:3:5
158	تدعيم الأسقف الأيالة للسقوط	4:6:3:5
158	تدعيم القصاراة الجيرية	5:6:3:5
159	معالجة الحجر	6:6:3:5
159	العزل والأرضيات	7:6:3:5
160	معالجة الفتحات	8:6:3:5
162	معالجة الفراغات الداخلية	9:6:3:5
162	معالجة التمديدات الصحية والكهربائية	10:6:3:5
163	تقييم الوضع الحالي للمبنى	7:3:5
164	عمليات الصيانة في قصر القاسم	8:3:5
166	تقييم تجربة إعادة تأهيل قصر القاسم	9:3:5
168	خلاصة	4:5
170	الفصل السادس: النتائج والتوصيات	
171	النتائج	1:6
173	التوصيات	2:6
183	المراجع	
191	الملاحق	
b	Abstract	

فهرس الجداول

الصفحة	الموضوع	الرقم
46	قرى الكراسي أو قرى النواحي في القرن التاسع عشر في فلسطين	جدول رقم (1)
63	مقارنة بين عرابة وبيت وزن وكور	جدول رقم (2)
64	مقارنة بين جبل نابلس والخليل والقدس من حيث المنطقة والقرية والعائلة الحاكمة	جدول رقم (3)
65	مقارنة بين المدينة والقرية وقرى الكراسي	جدول رقم (4)
105	معلومات حول أهم المشاريع التي نفذت في الريف الفلسطيني	جدول رقم (5)
116	معلومات عن مشروع ترميم وإعادة تأهيل قصور عرابة	جدول رقم (6)
146	معلومات عن مشروع ترميم وإعادة تأهيل قصر القاسم	جدول رقم (7)

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
17	يوضح تقييم المباني الأثرية وذات القيمة	شكل (1)
32	مستويات الحفاظ على التراث العمراني	شكل (2)
41	توزيع المشايخ والنواحي لقصور قرى الكراسي	شكل (3)
43	مسقط ومقطع يوضح طبيعة البيت البسيط في القرية الفلسطينية	شكل (4)
44	صورة توضح شكل البيوت المتجمعة	شكل (5)
45	صورة لقلعة ابن سمحان في رأس كركر	شكل (6)
50	قصر الحاكم عبد الله في كور	شكل (7)
51	حوش قصر يوسف الواكد في كور	شكل (8)
52	مخطط الطابق الأرضي لقصر القاسم	شكل (9)
53	مقطع في قصر القاسم	شكل (10)
54	منظر عام لقرية رأس كركر حيث يحتل القصر وسط القرية	شكل (11)
55	صورة توضح الجدران العالية والتسقيف في قصر القاسم	شكل (12)
55	صورة توضح الجدران العالية والفتحات في قصر الجبوسي	شكل (13)
56	صور توضح واجهة المدخل في قصري عبد الهادي والجبوسي	شكل (14)
56	صور توضح واجهة المدخل في قصري سحويل وابن سمحان	شكل (15)
57	صورة توضح واجهة المدخل في قصر الكايد	شكل (16)
57	صور توضح واجهة المدخل المنحني في قصر القاسم	شكل (17)
58	صورة توضح الفناء والفتحات الداخلية والدرج في قصر الكايد	شكل (18)
58	صور توضح الفناء في قصر ابن سمحان، رأس كركر	شكل (19)
58	صور توضح الفناء والفتحات الداخلية والدرج في قصر القاسم	شكل (20)
58	صور الفناء والفتحات الداخلية والإيوان في قصر يوسف الواكد	شكل (21)
59	صور توضح الجدران والفتحات في قصر آل سمحان	شكل (22)
59	صور توضح العقود في قصر صالح عبد الهادي في عرابة	شكل (23)
60	صور توضح قبة العلية لقصر سحويل وعقود غرف قصر الكايد	شكل (24)
60	صور توضح العناصر الزخرفية في قصري سحويل والكايد	شكل (25)
61	صور توضح العناصر الزخرفية في قصري الكايد والقاسم	شكل (26)

الصفحة	الشكل	الرقم
61	صورة نقوش توضح تاريخ بناء بوابة قصر آل مسعود	شكل (27)
62	صور توضح الرسم على الجدران في قصر القاسم	شكل (28)
62	صورة توضح العناصر الزخرفية في قصر الجبوسي	شكل (29)
71	صورة داخل مركز الطفل الثقافي بعد الترميم	شكل (30)
71	واجهات تم ترميمها من قبل لجنة إعمار الخليل قبل وبعد الترميم	شكل (31)
72	صورة لمضافة رفيديا أثناء الترميم	شكل (32)
72	صورة لأعمال التدعيم في خان الوكالة	شكل (33)
72	صور في ساحة حوش القمحاوي مطعم السرايا	شكل (34)
73	صورة توضح أعمال الترميم في قلعة البرقاوي	شكل (35)
73	صورة توضح مضافة البلد في قرية عورتا قبل وبعد الترميم	شكل (36)
77	صورة أعمال ترميم شارع الساليزان في مشروع بيت لحم 2000	شكل (37)
82	صورة توضح استخدام نظام المعلومات الجغرافي GIS	شكل (38)
83	صورة الرسومات الهندسية لمقطع رأسي في قصر الكايد قبل الترميم	شكل (39)
84	صورة الرسومات الهندسية لمخطط الطابق الأرضي في قصر الكايد	شكل (40)
85	صورة توضح الرسومات المعمارية في قصر عبد الهادي عرابة	شكل (41)
86	صورة توضح رسومات التفاصيل المعمارية	شكل (42)
86	صورة توضح توثيق الوضع القائم	شكل (43)
87	صورة نقوش توضح تاريخ بناء بوابة قصر عبد القادر عبد الهادي	شكل (44)
88	مراحل البناء لقصر عبد الهادي في عرابة حسب التسلسل الزمني	شكل (45)
89	صورة توضح أعمال الفحص	شكل (46)
89	صورة توضح أعمال فحص الحجر في قصر الباشا في غزة	شكل (47)
93	صورة توضح الانسجام بين القديم والحديث وقابلية الإرجاع	شكل (48)
93	صورة الانسجام بين القديم والحديث والمحافظة على الأصالة	شكل (49)
95	صورة لأحد المعارض التي تقام في مشروع قصر عبد الهادي	شكل (50)
95	صورة الترميم الوقائي في قلعة سحويل وفي قصر ابن سمحان	شكل (51)

الصفحة	الشكل	الرقم
98	صورة توضح طبيعة التدخل والمعالجة في عرابية وبرقين	شكل (52)
99	صورة توضح توفير البنى التحتية المعاصرة من مياه وكهرباء	شكل (53)
99	صورة توضح مقطع يوثق الوضع القائم في قصر سحويل	شكل (54)
100	صورة لمقطع يوضح التدخل الممكن في قصر سحويل	شكل (55)
100	صورة بعض التفاصيل لتركيبة الأبواب والشبابيك في قصر سحويل	شكل (56)
101	صورة توضح طريقة التعامل مع القسارة الجيرية وتنظيف القسارة	شكل (57)
103	صورة النشاطات المختلفة التي تقام في قصري عبد الهادي والكايد	شكل (58)
104	صورة الأضرار في قصر القاسم وعدم وجود صيانة دورية	شكل (59)
110	صورة توضح موقع بلدة عرابية ضمن محافظة جنين	شكل (60)
114	صور من الدراسات التوثيقية التي قام بها فريق مركز رواق	شكل (61)
114	صور توثيقية تظهر النباتات والطحالب التي نبتت على الواجهات	شكل (62)
115	الرسومات المعمارية التوثيقية التي قام بها مركز رواق	شكل (63)
118	صورة الأنشطة المختلفة التي تقام في قصر عبد القادر عبد الهادي	شكل (64)
118	مخطط يوضح الموقع العام لقصور عبد الهادي	شكل (65)
119	مخطط الطابق الأرضي لقصر عبد القادر عبد الهادي قبل الترميم	شكل (66)
120	مخطط الطابق الأول لقصر عبد القادر عبد الهادي قبل الترميم	شكل (67)
120	مخطط مراحل البناء في قصر عبد القادر حسب التسلسل الزمني	شكل (68)
121	صور توثيقية قبل البدء بالترميم	شكل (69)
122	مخطط إعادة استخدام الطابق الأرضي لقصر عبد القادر	شكل (70)
123	مخطط إعادة استخدام الطابق الأول لقصر عبد القادر عبد الهادي	شكل (71)
125	صورة توضح تكملة الأحجار الناقصة قبل وبعد المعالجة	شكل (72)
126	صورة توضح إضافة سقف من الحديد والفيبر غلاس	شكل (73)
126	صورة توضح تكملة الأقواس	شكل (74)
127	صورة توضح كيفية معالجة تصدع في الواجهة الحجرية	شكل (75)
128	صورة توضح أعمال معالجة الحجر وإزالة الأعشاب	شكل (76)

الصفحة	الشكل	الرقم
128	صورة توضح عزل الأرضيات بلفاف الزفتة قبل تبليطها	شكل (77)
129	صورة توضح عزل القباب والأسطح والجبهة الحجرية	شكل (78)
129	صورة توضح تصميم الأبواب الخشبية ومعالجة السقف المتهدم	شكل (79)
130	صورة توضح الإضافات على واجهات الفناء الداخلي	شكل (80)
130	صورة الشبايبك الخشبية والبراويز الأصلية في قصر عبد الهادي	شكل (81)
130	صورة توضح الإضافات على المبنى	شكل (82)
131	صورة توضح التأثيث في قصر عبد القادر عبد الهادي	شكل (83)
131	صورة توضح الزخارف الموجودة في الأسقف والواجهات الحجرية	شكل (84)
132	صورة توضح تمديدات تصريف المطر وتمديدات الكهرباء	شكل (85)
132	صورة توضح تمديدات الكهرباء وكيفية معالجتها	شكل (86)
132	صورة تمديدات الصرف ومعالجتها في الفناء والحمام المضاف	شكل (87)
133	صورة توضح جدران الحمامات المضافة في قصر عبد القادر	شكل (88)
133	صورة توضح الرطوبة نتيجة تسرب المياه إلى الداخل	شكل (89)
134	صورة توضح امتصاص الحجر للماء وظهور الأملاح والأعشاب	شكل (90)
134	صورة انسلاخ القصارا في قصر عبد القادر عبد الهادي	شكل (91)
135	صورة توضح الوضع الحالي في قصر حسين عبد الهادي	شكل (92)
135	صورة انسلاخ القصارا في الحديقة الخلفية في قصر عبد القادر	شكل (93)
136	صورة أعمال الصيانة للمشربية في قصر حسين عبد الهادي	شكل (94)
139	صورة توضح موقع قصر القاسم في قرية بيت وزن	شكل (95)
142	مخططات قام بها طلاب قسم الهندسة المعمارية في جامعة النجاح	شكل (96)
143	صور توثيقية لطلاب قسم الهندسة المعمارية في جامعة النجاح	شكل (97)
144	صور من الدراسات التوثيقية التي قام بها فريق مركز رواق	شكل (98)
144	صور توثيقية تظهر النباتات والطحالب التي نبتت على الواجهات	شكل (99)
145	الرسومات المعمارية التوثيقية التي قام بها مركز رواق	شكل (100)
147	مخطط يوضح الموقع العام للقصر	شكل (101)
148	مخطط الطابق الأول قبل إعادة الاستخدام	شكل (102)

الصفحة	الشكل	الرقم
148	مقطع يوضح الفراغات والمعالجات المطلوبة في قصر القاسم	شكل (103)
149	مخطط الطابق الثاني قبل إعادة الاستخدام	شكل (104)
149	مقطع يوضح الفراغات والمعالجات المطلوبة في قصر القاسم	شكل (105)
150	مخطط الطابق الثالث قبل إعادة الاستخدام	شكل (106)
150	صور توثيقية قبل البدء بالترميم	شكل (107)
151	مخطط إعادة استخدام الطابق الأرضي	شكل (108)
152	مخطط إعادة استخدام الطابق الأول	شكل (109)
153	مخطط إعادة استخدام الطابق الثاني	شكل (110)
154	مخطط إعادة استخدام الطابق الثالث	شكل (111)
154	شكل الواجهة الرئيسية بعد إعادة التأهيل في قصر القاسم	شكل (112)
156	صورة توضح الحالات التي يتطلب فيها فك الجدار وكيفية التركيب	شكل (113)
156	صورة توضح تكملة الأحجار الناقصة قبل وبعد المعالجة	شكل (114)
157	صورة توضح تميز الحجر الحديث المضاف عن الحجر القديم	شكل (115)
157	صورة توضح كيفية معالجة بعض التصدعات في الواجهات الحجرية	شكل (116)
157	صورة توضح كيفية معالجة تصدع في الواجهة الحجرية	شكل (117)
158	صورة توضح معالجة الأسقف	شكل (118)
158	صورة توضح طريقة التعامل مع القسارة الجيرية	شكل (119)
159	صورة توضح إزالة الأعشاب من بين الحجر	شكل (120)
159	صورة توضح تقنية العزل في الطوابق الأرضية	شكل (121)
160	عزل الأفنية الخارجية والقباب والأسطح	شكل (122)
160	صورة توضح فتحة ذات شكل مربع مائلة بزواوية معينة	شكل (123)
161	صورة إغلاق واجهة الايوان بواجهة زجاجية وإضافة أبواب خشبية	شكل (124)
161	صورة توضح تصميم الأبواب الخشبية والشبابيك في قصر القاسم	شكل (125)
161	صورة توضح الإضافات على واجهات الفناء الداخلي	شكل (126)
162	صورة استعمال الألوان في الغرف والحفاظ على زخارف الأسقف	شكل (127)

الصفحة	الشكل	الرقم
162	صورة تمديدات تصريف الأمطار والصرف الصحي لحمام مضاف	شكل (128)
163	صورة تمديدات الكهرباء والميكانيك وكيفية معالجتها داخل الجدران	شكل (129)
163	صورة تمديدات التصريف ومعالجتها في الفناء والحمام المضاف	شكل (130)
163	صورة الرطوبة نتيجة تسرب المياه إلى الداخل وإغلاق الألووين	شكل (131)
164	صورة توضح عدم وجود جبهه وامتصاص الحجر للماء	شكل (132)
164	صورة انسلاخ القصاره في إحدى الغرف وظهور بعض الأعشاب	شكل (133)
165	صورة توضح أعمال الصيانة في قصر القاسم	شكل (134)
166	صورة أعمال الصيانة لمدخل المبنى من تبليط ودرابزين وبراطيش	شكل (135)
166	صورة توضح أعمال الصيانة في إحدى غرف قصر القاسم	شكل (136)

تحليل وتقييم مشاريع إعادة تأهيل قصور قرى الكراسي في فلسطين

إعداد

حمزة محرم "محمد سعيد" النجار

إشراف

الدكتور هيثم الرطوط

الملخص

تتناقش هذه الدراسة آليات إعادة تأهيل المباني التاريخية في ريف فلسطين، في ظل تعدد الآراء ووجهات النظر في قضايا الترميم ومفاهيمه.

وتهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تقييم تجربة إعادة تأهيل القصور في قرى الكراسي كنموذج دراسي. ومن خلال دراسة وتحليل مدى علاقتها مع الموثائق والتوصيات العالمية وتقييم مدى نجاحها، حتى يمكن الوصول إلى توجيه سياسات مشاريع إعادة التأهيل المعماري في فلسطين بما يتلاءم مع الحل الأنسب لها.

وتناولت الدراسة التعرف على: تطور مفاهيم الترميم والحفاظ المعماري، والموثائق والتوصيات الدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والمعماري، وتجربة فلسطين في إعادة تأهيل المباني التاريخية، ودراسة الخطوات التي أجريت للقيام بعمليات إعادة التأهيل، وتقييم تلك الخطوات.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج والتوصيات أهمها أن التجارب المنفذة تظهر نوع من التحدي والعمل الجاد ضمن الإمكانيات والفرص المتاحة، إلا أن الجهات المسؤولة عنها تفتقر إلى وجود خطة متكاملة للحفاظ على التراث المعماري ككل. ومن أجل العمل على تطوير مشاريع إعادة تأهيل المباني التاريخية في فلسطين في المستقبل، يمكن الاستفادة من الإيجابيات وتلافي السلبيات التي أحاطت بها، وبشكل عام فإن تجارب الحفاظ في فلسطين مازالت في مراحلها الأولى وهي بحاجة إلى مزيد من الدعم في شتى المجالات ذات العلاقة.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وأهميتها

1:1 تمهيد

2:1 الدراسات السابقة

3:1 مشكلة الدراسة

4:1 أهمية الدراسة ومبرراتها

5:1 فرضية البحث

6:1 أهداف الدراسة

7:1 أسئلة الدراسة

8:1 مصادر المعلومات

9:1 منهجية الدراسة وأدواتها

10:1 خطة الدراسة ومحتوياتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وأهميتها

1:1 تمهيد:

يمثل التراث المعماري الجانب المادي من التراث الحضاري وفي نفس الوقت يعكس الظروف الاجتماعية والاقتصادية السياسية التي مرت بها الشعوب خلال المراحل الزمنية المختلفة، وهو أيضاً استجابة مباشرة لما مرت به الأمم السابقة، ومرآة تعكس عراقة وأصالة المجتمعات المدنية ومدى ارتباطها بالمكان (عليان، 2005). وتعتبر قصور قرى الكراسي خير دليل على ذلك، فمازالت شاهداً حياً يعبر بصدق عن الإرث الأدبي والثقافي والاجتماعي والحضاري للفلسطينيين، كما يعكس التفاعل الإيجابي مع ظروف المناخ السائدة والاستجابة لمتطلبات الحياة المختلفة، وخاصة ما يتعلق منها بالوضع الاقتصادي والعادات والتقاليد، بالإضافة إلى الاستفادة من مواد البناء المحلية والمتوفرة.

ولما كان التراث المعماري بهذه الأهمية، كان لا بد من الحفاظ عليه وبذل كل الجهود من أجل ضمان بقائه واستمراره للأجيال اللاحقة، وخاصة في ظل ما تشهده مدننا وقرانا من زحف عمراني حديث، وتيارات التطوير والتغيير التي تهدد باندثار ما تبقى من تراث معماري محلي، وتقطع الصلة بالماضي، وهو ما يندرج بحدوث خلل حضاري وثقافي في المجتمع. لذلك فإنّ الحفاظ على التراث المعماري _كما أشار العيسوي_ يعتبر عنصراً من عناصر الاستدامة ومصدراً من مصادر الدخل باعتباره أحد عناصر السياحة الثقافية (العيسوي، 2008). وعليه فإنّ الحفاظ على التراث المعماري يمكن اعتباره بالإضافة لأهميته الحضارية استثماراً مدرراً للدخل ومنعشاً للاقتصاد المحلي، وخاصة إذا تم توجيهه بشكل صحيح والاستفادة من القطاع الخاص في هذا المجال.

ومن منطلق الشعور بالمسؤولية فقد وظفت جميع المؤسسات العاملة في هذا المجال مختلف الجهود للحفاظ على التراث المحلي، ووقف التهديدات التي يواجهها، وتتمثل في الهدم

والتخريب والهجر بالإضافة إلى سوء الاستخدام. ولكن في ظل ضعف القوانين والتشريعات الخاصة بالحفاظ على التراث المعماري، وعدم وجود آليات فاعلة لتطبيقها، وكذلك في ظل ما تعيشه فلسطين من طفرة عمرانية نتيجة للزيادة السكانية العالية ونقص الأراضي، يواجه العاملون في هذا المجال الكثير من الصعوبات التي تعيق عملية الحفاظ على التراث المعماري وتجعل منها مهمة شاقة إذا لم تتوفر حلول واستراتيجيات مناسبة تسهم في التخفيف من حدتها (محيسن، 2008).

وفي هذا الإطار يأتي هذا البحث الذي يلقي الضوء على واقع إعادة تأهيل مباني القصور في قرى الكراسي في فلسطين، لاسيما أن هذه التجربة لم يتطرق إليها بالتحليل والتقييم بالرغم من أن التراث المعماري في الريف الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الهوية الفلسطينية التي غالباً ما أهملته الدراسات السابقة كما سيتبين لاحقاً. كما يظهر بأن الجهات المسؤولة عن هذا الترميم وإعادة الإحياء تفتقر إلى وجود خطة متكاملة للحفاظ على التراث المعماري بما يشمله ذلك من وضع البرامج واليات التنفيذ وعمل الدراسات والتصاميم الخاصة بها، واعتماد الميزانيات المطلوبة، وتحديد كيفية التنفيذ وطرائقه، وهو ما يؤدي إلى ضعف أداء تلك الجهات، وعدم قدرتها على المراقبة والتحكم فيما يحدث من عمليات تدخل على تلك المباني.

لذلك لم يقتصر الاهتمام بهذا الإرث ومسؤولية الحفاظ عليه على النطاق المحلي، بل تعداه إلى النطاق الدولي، وتعاونت جميع الدول ذات الإرث الثقافي فيما بينها في السعي إلى الاهتمام بمخزونها التراثي وتبادل الخبرات فيما بينها كلما داهم الخطر تراث دولة من الدول. ويظهر حالياً أن هذا التراث لم يعد ملكاً لدولة ما، وإنما غدا جزءاً من تراث البشرية جمعاء.

ولمواجهة التهديد الدائم لهذا التراث من الاندثار والتدهور، لا بد من أن تتجاوز دائرة الحفاظ والحماية حدود الدول المعنية ليصبح مفهوم الحفاظ على التراث الثقافي المعماري والعمراني الشغل الشاغل للأمم جمعاء. وقد أخذت الدول والمنظمات الدولية وكل المؤسسات المهنية حتى الشعوب المعنية على عاتقها تحمل مسؤولية حماية هذا التراث والحفاظ عليه

وإحيائه، وأصدرت في هذا السياق التشريعات والتوصيات، وأبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية موجهة بأحكامها إلى سائر الدول المنتمية إليها.

2:1 الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي قام بها العديد من الباحثين والمؤسسات والمنظمات الرسمية والشعبية حول المفاهيم النظرية والتشريعية والأساليب والمنهجيات المتبعة عالمياً في عمليات التدخل وأساليب الحماية والحفاظ وإحياء التراث الثقافي العمراني، وتبحث العديد من برامج الأمم المتحدة فيها، وتقدم الكثير من أوراق العمل والأبحاث والدراسات الخاصة بهذا الموضوع في الندوات والمحاضرات والمؤتمرات، ولقد نشرت العديد من الجامعات أبحاثاً ودراسات ذات صلة بهذا المجال، ومن هذه الدراسات:

1. دراسة بعنوان: الارتقاء بالنطاقات التراثية ذات القيمة، وتوثيق وتقييم لتجارب الحفاظ في القاهرة التاريخية، للباحثة: نكيه حسن شافعي (جامعة القاهرة).

تناولت الدراسة قضية الحفاظ على النطاقات التراثية التي تحظى باهتمام متزايد على كافة الأصعدة السياسية والثقافية والأكاديمية نظراً لقيمتها التاريخية والحضارية، ولما تمثله من ثروة ثقافية للإنسانية جمعاء، ومن واقع القصور في دراسة استراتيجيات التعامل مع هذه النطاقات تأتي أهمية دراسة الأساليب والسياسات الرسمية المؤثرة في صياغة إستراتيجية التعامل مع النطاقات التراثية، حيث يناقش البحث الحفاظ على هذه النطاقات بصفة عامة وعلى النطاق العمراني للقاهرة التاريخية بصفة خاصة، وتهدف الدراسة البحثية إلى إبراز أهمية الارتقاء كسياسة تنمية شاملة، كما تبحث في مدى وجود إستراتيجية محلية واضحة للتعامل مع نطاق القاهرة التاريخية، والوقوف على أسباب القصور في مداخل وسياسات التعامل والحفاظ المحلية. وتعتمد منهجية الدراسة على إبراز دور الأساليب المتبعة، والسياسات المؤثرة في التعامل مع النطاقات التراثية، واستنباط معايير لتقييم التجربة المصرية في الحفاظ على القاهرة التاريخية، وذلك من خلال إطارين للدراسة البحثية: الإطار النظري والإطار التحليلي التطبيقي، ويلى ذلك

الدراسة الميدانية. ومن المآخذ على هذه الدراسة تركيزها على الأساليب والسياسات المتبعة في الحفاظ على القاهرة التاريخية لتقييم التجربة المصرية دون ربطها بالقواعد والمعايير الدولية.

2. دراسة بعنوان: الأصالة في مشروعات الحفاظ المعماري والعمراني، ودور المواثيق والتوصيات الدولية، للباحث: أحمد محمد صلاح الدين أحمد عوف (جامعة القاهرة).

وقد تناولت الدراسة الحفاظ على التراث والذي يحظى باهتمام بالغ من طرف الدول في مخططاتها التنموية، وباعتبار أن كفاءاتها في هذا المجال ليست على مستوى واحد، فإن العديد منها تلجأ إلى خبرات ومساعدات دولية، محكومة في ذلك بالقواعد والمعايير الدولية. غير أن ذلك قد يؤدي إلى تعارض ما بين مشاريع الصيانة والترميم التي تتم في ظل هذه القواعد الدولية والأنماط الثقافية والحضارية السائدة فيكون المنتج المرمم لا يعكس أصالة المجتمع. وعلى هذا الأساس جاء الهدف من هذه الرسالة البحثية وهو التعرض لعمليات الحفاظ قصد محاولة استخراج مفهوم جديد للأصالة وتطبيق معاييرها ميدانياً. وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج العملية والتوصيات. ومن المآخذ على هذا البحث اقتصره الجانب الثقافي الناشئ عن المنتج المرمم وانعكاساته وانسجامه مع المجتمع.

3. دراسة بعنوان: ترميم وتأهيل قلعة رأس كركر إحدى قلاع قرى الكراسي "قرى الريف الفلسطيني"، للباحثة: رنا رافع زهران الطويل (جامعة القدس).

تمثل هذه الرسالة بفصولها الثلاث: التاريخي و العمراني و الترميمي دراسة وصفية ومنهجية وتطبيقية لمشروع ترميم وتأهيل قلعة رأس كركر، فقد كانت هذه القلعة مقراً أو كرسي الحكم المسيطر على الناحية بأكملها، ونتيجة للمكانة الإدارية والسياسية التي احتلتها كان لابد من أن يختلف نمط بنائها عن نمط بناء باقي بيوت الناحية، وبالتالي تم الاهتمام في بنائها بإثراء المكونات والتفاصيل المعمارية، وهكذا تكوّن ذلك النسيج أو النمط الفريد من نوعه في البناء متلائماً مع المحيط البيئي والاجتماعي.

وتركز هذه الرسالة على تقديم مشروع تطبيقي لترميم هذه القلعة، وذلك من خلال طرح دراسة شاملة لكافة الوسائل والآليات التي تتطلبها عملية الترميم، ابتداءً من أعمال إعداد المخططات اللازمة لعملية الترميم، ومروراً بدراسة كل من مواد البناء المستخدمة وتقنياته في القلعة، وعوامل الخرب والتلف المتعرضة لها مكونات المبنى، ووضع العلاجات الترميمية المناسبة لحل هذه المشاكل، للوصول في النهاية إلى مبنى يمكن استغلاله وإعادة استخدامه وظيفياً بما يتلاءم مع الطبيعة المحيطة والمجتمع الحضري الذي يسكن المنطقة، ويكون له مردود اقتصادي على المجتمع المحلي والدولة على حد سواء.

وتنتهي الرسالة بعرض لأهم النتائج التي تم التوصل إليها بعد الدراسات المستفيضة التي تم القيام بها لتحديد أنسب الطرق وأكثرها ملائمة لمعالجة كافة عناصر ومكونات القلعة من عوامل الخراب والتلف المتعرضة لها، وتتمثل هذه الطرق في تحديد أنسب العلاجات لمشكلة الرطوبة، الأملاح، استكمال واستبدال الحجارة، تنظيف جدران القلعة الحجرية من الملوثات المختلفة، معالجة مشكلة التلف البيولوجي، حقن وتشبيح الجدران بالمونة الجيرية ومعالجة مشكلة نمو النباتات وتواجد الحيوانات في القلعة.

ومن المآخذ على هذه الدراسة تركيزها على عوامل التلف وأسبابه وعمليات التوثيق قبل عمليات الترميم، ثم الانتقال إلى العلاج من خلال إعادة التأهيل وإعداد مخططات التدخل، فهي بذلك ركزت على تحليل عمليات ترميم القلعة دون القيام بتلك العمليات على الواقع، وبالتالي تم إهمال عملية التقييم لتلك المشاريع.

ويوجد في فلسطين عدد من المراكز المهمة بالتراث، ومنها مركز عمارة التراث التابع للجامعة الإسلامية في غزة، ومركز المعمار الشعبي (رواق) في رام الله، ومركز حفظ التراث في بيت لحم، ووحدة الحفاظ المعماري في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، حيث تقوم هذه المراكز بمهام متقاربة تسعى إلى الحفاظ على التراث وحمايته وتطويره. وتقوم بإصدار المنشورات والمؤلفات والدراسات المتنوعة التي تتعلق بالعمارة التراثية التي تركز على قصور

ريف فلسطين خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، غير أن هذه الإصدارات لا تتعدى عمليات مسح وتوثيق.

3:1 مشكلة الدراسة:

لم تعد سياسات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري في عصرنا تعني تطبيق تقنيات أثرية واستصدار قوانين وقرارات فحسب، وإنما بدأت تلك السياسات تتجه نحو البحث المعمق عن الأساليب الأمثل: الإدارية، والعمرانية والمعمارية، وعن القاعدة المعرفية الواسعة والكفاءات العلمية والمهنية والتقنية الكفيلة بالقيام بأعباء حمايته، وإبراز أهميته وإحيائه، إذ إن جزءاً من هذا التراث يشكل معالم ومباني أثرية وتاريخية منفردة ذات قيمة، وحمايتها والحفاظ عليها يتطلب احترام وتطبيق كل القواعد والمبادئ المتفق عليها عالمياً في مجال الحفاظ والترميم، والجزء الآخر يشكل جزءاً من التقاليد الأصلية الحية للشعوب المتمثل بالأحياء القديمة والمراكز التاريخية للمدن القديمة.

وبشكل عام فإن حماية هذا التراث العمراني وإحياءه يتطلب تعاوناً فعالاً بين القطاع العام وكل المؤسسات المعنية بالتراث والباحثين وحتى السكان المعنيين، ويتطلب أيضاً تطبيق كل المبادئ والقواعد المتفق عليها عالمياً في مجال إدارة التراث العمراني وحمايته، وتتمثل بتحديد دور السلطة التشريعية والتنفيذية، وتحديد القواعد العلمية في مجال التوثيق والحفاظ والبحث العلمي والتنقيب والصيانة وإعادة التأهيل والإعلام، وإدماج السياسات المترابطة المنطقية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية، وأخذها بعين الاعتبار عند القيام بالدراسات التخطيطية وبكل مستوياتها.

وما الهدف من البحث إلا إلقاء الضوء على التراث الريفي للقرى الفلسطينية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الهوية الفلسطينية التي أهملها الكثير من الباحثين والدارسين في مجال الحفاظ المعماري وعمليات الترميم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما ينطبق على تراث المدن ليس بالضرورة أن ينطبق على مباني الريف التي تتميز بخصوصيتها خاصة من نواحٍ وظيفية. لذلك

فإن دراسة تجربة إعادة تأهيل قصور قرى الكراسي وتحليلها وتقييمها تعتبر أهمية قصوى لتكون نقطة بداية تساهم في وضع تصور شامل لحماية تراث الريف بشكل عام، واستدامته وتأقلمه وانسجامة مع الحياة المعاصرة، مستوحاة من التجارب والسياسات العالمية.

4:1 أهمية الدراسة ومبرراتها:

تحتوي فلسطين على عدد كبير من مراكز المدن التاريخية، مثل البلدة القديمة في القدس، والخليل، ونابلس، وبيت لحم، وغزة. إضافة إلى ذلك فإن القرى الفلسطينية بعمايرها الريفية الجميلة تضيف إضافة نوعية إلى تنوع هذا التراث وثنائه. إضافة إلى المقامات المقدسة المنتشرة في الأرياف، كذلك تظهر الخانات المنتشرة على طول طرق التجارة التاريخية، وبيوت المزارع (المناطير) الجميلة المبنية من الحجر غير المهذب على تلال فلسطين المسلسلة بصورة تقليدية، تبين تنوع التراث الثقافي الفلسطيني وثنائه.

ولقد ركزت جميع الدراسات السابقة المحدودة حول الترميم وإعادة تأهيل المباني في فلسطين على تراث المدن، وأهملت مباني الريف الفلسطيني الذي يزخر بالكثير من الكنوز التراثية التي تتبع نمط معين، ووظيفة خاصة تتطلب التعامل معها بصورة مختلفة عن تلك المشاريع التي أنجزت داخل المدن.

وبشكل عام فإنّ عمارة قصور قرى الكراسي، تشير إلى نظام الإقطاعية في الريف الفلسطيني الذي برز في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهي ذات طراز معماري مهم في سماته من حيث التخطيط والوظيفة والحجم والتفاصيل، كما أن هذه العمائر عكست الوضع الاقتصادي السياسي الاجتماعي لعائلات الإقطاعيين في فلسطين. كما أنها ذات أهمية تاريخية وتراثية، إذ إنها تعود إلى فترات تاريخية قديمة في الفترة العثمانية في القرن الثامن عشر، لذا تظهر لنا أهمية الحفاظ على هذه المباني التاريخية ذات القيمة المميزة حتى يعاد استخدام هذه المباني التاريخية بما يتلاءم مع أهميتها وطابعها المعماري والتاريخي، مع التأكيد على إمكانية قدرة هذه المباني على العطاء (المادي) من حيث إمكانية إعادة الاستخدام وتوفير فراغات مناسبة

لنشاطات عامة ضرورية للمجتمع، وعطاء (معنوي) لما تحمله من سمات معمارية وجمالية وأبعاد تاريخية وثقافية تدل على الحضارة والعراقة والأصالة، لتسهم بذلك في التطور والنمو المرجو، وتشكل معالم سياحية تراثية تستحق الاهتمام، لذلك قامت العديد من الجهات العاملة في مجال الحفاظ في فلسطين بحماية هذه المباني وإعادة تأهيلها في تجارب عديدة مختلفة السياق.

وبالرغم من التاريخ الطويل للحضارة في فلسطين، وتعدد تراثها الحضاري فإنه لا توجد مواثيق وتوصيات قومية قياسية للتعامل مع التراث المبني واتخاذ قرارات الحفاظ على هذا التراث. كذلك فإن هذه الجهود تعاني من تعدد الجهات المسؤولة وتداخل اختصاصاتها في ظل تعدد الآراء ووجهات النظر في قضايا الترميم ومفاهيمه، وتبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تستخلص الأفكار التي تبنتها المواثيق والتوصيات والقرارات الدولية للحفاظ على التراث، بحيث يمكن أن نبني عليها اتجاهاً قومياً للتعامل مع التراث ينسجم مع الواقع الثقافي الفلسطيني، وذلك من أجل توجيه سياسات مشاريع إعادة التأهيل المعماري والعمراني في فلسطين بما يتلاءم معها، أضف إلى ذلك فإننا نعاني من:

- أ - ندرة الأبحاث التي قام بها الباحثون في هذا المجال، أي بشكل محدد، والاقتصار على التوثيق واستعراض بعض تجارب الحفاظ في فلسطين.
- ب - اقتصار هذه الأبحاث على أمور عامه تفتقر إلى التفصيل وتكتفي بذكر عمليات إعادة تأهيل المباني التراثية بشكل عام، وتهمل عمليات التحليل والتقييم.
- ت - إن كثيراً من الأخطار التي تواجه التراث المعماري بسبب عدم كفاية القوانين التي تضبط عمليات الحفاظ على التراث المعماري، وضعف آليات تنفيذ وتطبيق ما هو متوفر منه، بالإضافة إلى ضرورة العمل على استصدار نظام وطني لحماية التراث المعماري (العيسوي، 2008).
- ث - إن النقص في الكفاءات المؤهلة والمدربة للقيام بأعمال الترميم، والحفاظ المعماري من المشاكل التي تواجه الجهات العاملة في هذا المجال، بالإضافة إلى إتباع طرق خاطئة في

الترميم وإصلاح المباني، وما يشمل ذلك من استخدام مواد بناء غير مناسبة غالباً ما يكون ضررها على المبنى أكبر من نفعها، وتسبب هذه الطريقة الخاطئة أيضاً في إخفاء شكل المبنى الأثري، وضياع معالمه التقليدية ليصبح كأنه مبنى حديث بطراز قديم.

ج - هناك الكثير من المعلومات المتعلقة بالمباني التراثية في فلسطين، واستوجب ذلك الاهتمام بتوفير سجل يوثق تلك المباني، ويوفر قاعدة بيانات متكاملة حولها ولما تتعرض له من أخطار، ويجب أن يسهم بشكل كبير في وضع السياسات الصحيحة للحفاظ عليها واختيار آليات التدخل المناسبة لحمايتها، ومن الجدير بالذكر أن ذلك يحتاج إلى جهد كبير من جميع الجهات العاملة في هذا المجال، وإلى تعاون مشترك فيما بينها لتفادي تكرار الأخطاء في العمل.

5:1 فرضية البحث:

من خلال دراسة تجربة إعادة تأهيل القصور في قرى الكراسي يرى الباحث أن هذه المباني لها خصوصيتها، وأن الجهات القائمة على عمليات إعادة التأهيل تتفاوت في تطبيق الموثيق والتوصيات العالمية على تلك المشاريع، كما أنه من المحتمل أن تعدد الجهات القائمة على إعادة تأهيل المباني التراثية قد فاقم المشكلات الناجمة عن تعدد الآراء ووجهات النظر في قضايا الترميم، حيث يؤثر ذلك سلباً على تلك المشاريع وكفاءتها.

فمن الطبيعي لأي مشروع للترميم أن يتم إعادة تقييمه للتأكد من مدى فاعلية الحلول المستخدمة والمطبقة عليه، ومدى انسجامها مع تطلعات المجتمع، ولا بد من القيام بمراجعة نقدية لهذه التجربة الفلسطينية، لتشكيل الحجر الأساس لانطلاقة جديدة مستفيدين من تجارب الماضي، وذلك في سبيل حماية التراث الثقافي المهدد بالطمس والزوال على أرض فلسطين.

6:1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تقييم تجربة إعادة تأهيل القصور في قرى الكراسي من خلال دراسة علاقتها مع الموثيق والتوصيات العالمية وتحليلها على تلك المشاريع، وتقييم مدى نجاحها، وذلك من أجل توجيه سياسات مشاريع إعادة التأهيل المعماري في فلسطين بما يتلاءم معها وواقعها الثقافي، وفي محاولة لوضع منهج متكامل للحفاظ على هذه المباني الهامة، وذلك من خلال المساهمة في بلورة مناهج الترميم المتبعة في فلسطين وتطويرها، وعلى ضوء الظروف المحلية والإمكانيات المتاحة، أصبح هناك ضرورة لوجود مثل تلك المنهجية كأداة مساعدة أثناء عملية الترميم، وكمعيار تقييم لما تم تنفيذه من أعمال الحفاظ التاريخي، وبشكل عام هناك مجموعة من الأهداف يمكن أن تتدرج كأهداف ثانوية لهذه الدراسة وهي:

1. إلقاء الضوء على النظريات والمفاهيم التي تبحث في إعادة تأهيل المباني التراثية وكيفية الاستفادة منها محلياً.
2. دراسة التكوين المعماري والعمراني للقصور في قرى الكراسي، مع إبراز القيمة المعمارية لها.
3. الاستفادة من تجارب إعادة التأهيل الماضية المحلية ومعرفة مدى فاعليتها، والمعوقات والمشاكل التي واجهتها، والوقوف على الدروس المستفادة، والتطلع إلى إمكانات المستقبل في هذا المجال.

7:1 أسئلة الدراسة:

هناك مجموعة من التساؤلات حول هذا البحث والتي ستحاول الدراسة الإجابة عليها وهي:

1. ما هو الحفاظ "إعادة التأهيل المعماري" وكيف نشأ وتطور؟
2. من وضع الأسس والمحددات التي تقوم عليها عمليات إعادة تأهيل المباني؟ ولماذا؟

3. هل تم تطبيق المواثيق والتوصيات العالمية على مشاريع إعادة تأهيل القصور في قرى الكراسي في فلسطين؟
4. هل انسجمت تلك القوانين مع الواقع الثقافي الفلسطيني؟
5. ما هي الأسس التي يتم بموجبها تحديد المباني المهمة والمرشحة لعمليات الحفاظ في تلك القصور؟
6. هل كانت تجربة إعادة تأهيل القصور في قرى الكراسي ناجحة؟

8:1 مصادر المعلومات:

هناك عدد من مصادر المعلومات التي ستستعين بها الدراسة وهي:

1. المراجع المكتبية: البحث في الكتب والمراجع والدوريات والموسوعات والوثائق ورسائل الماجستير والدكتوراه ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
2. المراجع الرسمية: وستشمل النشرات والوثائق والخرائط والمخططات والتقارير الدورية الصادرة عن الجهات الرسمية - كالبلديات والوزارات - ذات الصلة بموضوع الدراسة.
3. المراجع شبه الرسمية: وستشمل الدراسات والأبحاث والتقارير الصادرة عن مراكز الدراسات والأبحاث والمنظمات الأهلية والجامعات والهيئات الدولية.
4. المراجع الشخصية: وستشمل بشكل أساسي الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية مع ذوي الخبرة والاختصاص.
5. المراجع الإلكترونية: يتوفر العديد من المواقع على الإنترنت التي تعنى بالحفاظ المعماري والتي يمكن الاستفادة منها في هذه الدراسة.
6. متابعة أخبار الندوات العالمية والمحلية في وسائل الإعلام المختلفة المتعلقة بهذا الموضوع.

9:1 منهجية الدراسة وأدواتها:

تتدرج منهجية الدراسة تحت عدة محاور رئيسية لتحقيق أهدافها المنشودة سابقاً، وهذه المحاور هي:

1. المحور الأول وهو الإطار النظري والمعلوماتي للدراسة، حيث يتعامل هذا الجزء من الدراسة مع المبادئ والخلفيات النظرية، وفيه سيتم توضيح مفهوم إعادة تأهيل المباني التراثية وتطوره عبر التاريخ، اعتماداً على الأسلوب التاريخي والوصفي. ويتضمن معلومات عن موضوع الدراسة وواقع الحال في منطقة الدراسة، ويهدف إلى جمع المعلومات النظرية حول عمارة القصور في قرى الكراسي لتوثيقها، اعتماداً على التوثيق التاريخي والمسح الميداني والتحليل المعماري.

2. المحور الثاني وهو الجانب التحليلي والتقييمي المعتمد على المنهج الاستدلالي، والمستند على الإطار المعلوماتي، لدراسة المعلومات الموثقة وتحليلها، لتقييم تجربة إعادة تأهيل القصور في قرى الكراسي، لمعرفة مدى تطبيق الموثيق والتوصيات العالمية على تلك المشاريع للخروج ببعض المقترحات والآليات لتعزيز مشاريع الحفاظ، وتوجيه التوصيات إلى الأطراف ذات العلاقة ومن لهم دور في المشاريع المستقبلية، كذلك سيستعين الباحث بالأدوات العلمية من خلال المخططات المعمارية والصور الفوتوغرافية، والملاحظة والمشاهدة، والمسح الميداني والمعماري.

10:1 خطة الدراسة ومحتوياتها:

يتكون البحث من المقدمة بالإضافة إلى خمسة فصول ستقسم على النحو الآتي:

الفصل الأول: مقدمة الدراسة وأهميتها.

الفصل الثاني: الحفاظ المعماري وإعادة تأهيله.

سيكون عبارة عن نبذة تاريخية عن تطور مفاهيم الترميم والحفاظ المعماري، كما سيتطرق هذا الفصل إلى الحديث عن المواثيق والتوصيات الدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والمعماري.

الفصل الثالث: عمارة قصور قرى الكراسي في فلسطين.

هو عبارة عن دراسة تحليلية لعمارة القصور في قرى الكراسي، وتوضح خصائص ومميزات هذه القصور بالإضافة للظروف المصاحبة لبنائها.

الفصل الرابع: تجربة إعادة تأهيل مشاريع القصور في قرى الكراسي.

ويحتوي تحليل الخطوات التي أجريت للقيام بعمليات إعادة التأهيل ودراساتها، إضافة إلى عرض تجربة إعادة تأهيل ونماذج مختارة من هذه القصور.

الفصل الخامس: تقييم تجربة إعادة تأهيل مشاريع القصور في قرى الكراسي.

هو عبارة عن تقييم الخطوات التي أجريت للقيام بعمليات إعادة التأهيل تلك مقارنة بالمواثيق والتوصيات الدولية المتعلقة بذات المجال.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات.

ستكون عبارة عن مقترح لتوجيه مشاريع إعادة تأهيل المباني التاريخية في فلسطين وتطويرها.

الفصل الثاني

الحفاظ وإعادة التأهيل المعماري

- 1:2 مفهوم التراث الحضاري والتراث المعماري.
- 2:2 تطور مفهوم الحفاظ على التراث المعماري.
- 3:2 أهم المواثيق الدولية التي ظهرت للحفاظ على التراث العالمي.
- 4:2 مستويات الحفاظ على المباني التاريخية.
- 5:2 الحفاظ على المباني التاريخية في فلسطين.
- 6:2 خلاصة.

الفصل الثاني

الحفاظ وإعادة التأهيل المعماري

إذا كان التاريخ كتاباً مرقوماً تبرز بين صفحاته نشأة الحضارات وانهيار الأمم وتطور الفكر الإنساني وتسلسل المعرفة، فإن التراث الحضاري بصوره المتعددة التجسيد الحي الذي يبرز التواصل بين حلقات الحضارة الإنسانية بشتى مسمياتها وعصورها، كذلك يعتبر التراث مصدر المادة العلمية التي يستطيع العلماء والأثريون من خلال دراستها الوقوف على مكونات الإنسان في عصوره الخالية علماً وفكراً وأنماط حياة اجتماعية وسياسية، وحتى يبقى كتاب التاريخ مفتوحاً تقرأ فيه الأجيال المتعاقبة، كان لزاماً على كل جيل أن يبذل كل وسعه للحفاظ على تراث من سبقه، وأن يحاول أن يبعد عنه ما شابه من فعل الزمن والطبيعة والإنسان، وانطلاقاً من هذا المفهوم يصبح حماية تراث الحضارات الإنسانية مسؤولية واجبة على كل الأجيال بقدر ما تتيحه ما لديهم من الفنون التقنية وأساليب التوثيق والتحليل والترميم.

1:2 مفهوم التراث الحضاري والتراث المعماري:

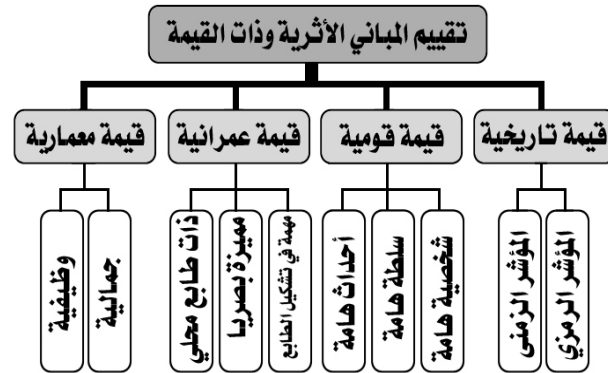
إن كلمة التراث (Heritage) في اللغة العربية تعني مأخوذة من (ورث)، وهو ما تم توريثه، والإرث من الشيء البقية من أصله، والجمع آراث، وتضم في طياتها الانتقال من الماضي إلى الحاضر فالمستقبل، وتراث الإنسانية بناءً على ما تقدم يشمل كل ما أورثته الحضارات السابقة لحاضرنا سواء في الجانب الفكري أو الأدبي أو الفلسفي أو الثقافي أو في جوانب الفنون والعمارة والتصميم، أو في جوانب الحياة كافة فكرياً وتطبيقاً (المالكي، 2004)، وقد ركز البعض على المفهوم الإنساني والثقافي حيث عرّف التراث بأنه مجموعة من المقومات الإنسانية لشعب ما يتناقله الأبناء عن الأجداد، وهو دليل على حضارة الشعب وعراقته (محادين، 1997).

وبحسب المفاهيم التي تتبناها معظم الهيئات العالمية العاملة في هذا المجال يتكون التراث من التراث الطبيعي والتراث الثقافي، ويعبر التراث الطبيعي عن تشكيلات وتكوينات طبيعية

ملموسة وثابتة، ويعبر التراث الثقافي عن تعبير الناس الإبداعي لوجودهم في الماضي والحاضر، ويخبرنا عن التقاليد والانجازات والمعتقدات، وعن أسلوب الحياة والناس في مكان معين، ويقسم إلى التراث الثقافي الملموس والتراث الثقافي غير الملموس، فالتراث والتراث الثقافي بشكل خاص ليس خالداً، فلا يمكننا منع تدهوره وتلفه، ولكن نستطيع تأجيل هذا التدهور وتأخيرها، فمعظم الناس يعتقدون بأن التراث الذي عاش آلاف السنين يستطيع أن يعيش للأبد، ولا يدركون هذه الحقيقة، حيث أن التراث الثقافي يهدده الكثير من العوامل الطبيعية والإنسانية.

أما التراث المعماري فيصنف بأنه جزء لا يتجزأ من التراث الحضاري للأمم، حيث يعرفه فيلدين (Feilden) بأنه الصورة الفيزيائية والتجسيد المادي لمكونات إنسانية منفردة يكون الإنسان فيها أساس الإبداع والإنتاج (المالكي، 2004).

ويتكون التراث المعماري من المواقع الأثرية القليلة والمباني التراثية الأكثر توفراً، تلك المواقع والمباني مميزة ترقى إلى مستوى الوثائق التاريخية، فالمباني التراثية اكتسبت تميزها من خلال قيمتها التاريخية والمعمارية والجمالية، أو ارتباطها بحدث مهم اجتماعي أو اقتصادي أو ديني أو سياسي، حيث يعرف فيلدين (Feilden) المباني التراثية على أنها تلك المباني التي تعطينا الشعور بالإعجاب، وتجعلنا بحاجة إلى معرفة المزيد عن الناس الذين سكنوها وعن ثقافتهم، وفيها قيم جمالية، ومعمارية تاريخية، وأثرية، واقتصادية، واجتماعية وسياسية (Feilden, 1994)، وحسب وثيقة البندقية لعام 1964، توسع مفهوم المباني التراثية لتشمل جميع المباني التي لها قيمة معمارية، وجمالية، أو ثقافية، ولم يعد مقصوراً على المعالم الأثرية الدينية والقصور فقط كما كان في السابق. وبشكل عام هناك قيم متعددة ومتنوعة للتراث، حيث يمكن تقييم المباني بناء على الشكل رقم (1).



شكل رقم (1): يوضح تقييم المباني الأثرية وذات القيمة.

المصدر: عطية، 2003.

2:2 تطور مفهوم الحفاظ على التراث المعماري:

الحفاظ هو إجراء من شأنه تأكيد عدم حدوث التلف أو الاضمحلال، وهو بذلك يحوي جميع الإجراءات التي من شأنها تحقيق البيئة التنموية للتراث الحضاري والثقافي وفقاً لأطر ومحددات تحكمها الأعراف والقوانين الدولية في هذا الخصوص، إضافة إلى المجهودات المعنية بالإدارة والتخطيط السليم مع الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، لكي تتفق مع متطلبات المستعمل واحتياجاته، وطبيعة تطور هذه الاحتياجات في المستقبل، وهو ما يضمن استمرارية المباني والمناطق التاريخية من منطلق كونها المكونات ذات القيمة والطابع المميز (Feilden,1994).

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح الحفاظ المعماري اليوم لا يشمل التوثيق والحفاظ على المواد والمباني التقليدية والمهارات والحرف القديمة فقط، ولكن أيضاً حماية المستوطنات البشرية التاريخية والثقافية التي لا تزال تبدي أو تظهر نوعية حياة وأسلوبها، أو ميزة ثقافية تستحق المحافظة عليها والاستخدام الأقصى للنسيج الحضاري الموجود (Al Dabbas,1999).

منذ القديم نشأت فكرة ارتباط المباني العظيمة بأسماء الحكام التي شيدت في عهدهم كرمز من رموز القوة والازدهار والاستقرار، فلذلك كان كل حاكم يعمل بعد استقرار دولته أمنياً على بناء مبان تخلد اسمه، وكانت كل سلطة جديدة تستلم مقاليد الحكم، تعمل على إزالة جميع المظاهر المادية للسلطة التي قبلها (مباني، تماثيل،...)، بالهدم أو التخريب أو تفكيك حجارتها واستخدامها في بناء المباني الجديدة. والجدير ذكره أن المباني الوحيدة التي سلمت من العبث بها كانت المباني والمقدسات الدينية، لقيمتها الروحية من جهة، ولاعتقادهم أنها قادرة على حماية نفسها من جهة أخرى، واستخدم المسلمون مصطلح "حد العمارة" كمرادف بديل للصيانة، وهذا ما نجده في فتوى الزيلعي عندما أفتى في "حد العمارة" من خلال فهمه للاستعمال العادي للموقوف (أي مفهوم الصيانة العادية)، وذلك بقوله: بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التي وقفه بها (الواقف)، لأن الصرف إلى العمارة ضرورة إبقاء الوقف ولا ضرورة في الزيادة (ثويني، 2003).

فالحفاظ المعماري والعمراني ليس بالفكرة الجديدة، لكنه لم يظهر في المجتمعات قبل الصناعية بالمفاهيم والنظريات الموجودة اليوم، بسبب ارتباط المجتمعات آنذاك بالطرق ووسائل الحياة التقليدية كما أشير سابقاً. وتشير العديد من الدراسات إلى أن الحفاظ في أوروبا كظاهرة ظهر في إيطاليا في القرن الخامس عشر (Feidi,2000)، ونجد في الأدبيات ما يشير إلى أنه في فترة الرينيسانس (Renaissance)، والباروك (Baroque) ارتبط الحفاظ بالفنانين الذين كانت وظيفتهم عمل إصلاحات مناسبة من وجهة نظرهم، وقد تتضمن إجراء تعديل أو تعديل.

ويمكن سرد العديد من الأمثلة على تنوع مفاهيم الحفاظ التي ظهرت تباعاً، أو تبنائها معماريون في فترات معينة وعارضها آخرون ونادوا بغيرها، ففي زمن لويس السادس عشر كلفت ماري أنطوانيت معمارياً لبناء كوخ صغير لها على أرض فيرسيلز، وكان نسخة من بيت المزرعة النورمندي التقليدي (Bushnaq,1997)، ومثال آخر مع بداية القرن التاسع عشر كان الحفاظ المعماري يعني لدى البعض التدعيم الإنشائي وحماية المبنى من الانهيار، ومن رواد هذا المبدأ المهندس رافائيل ستان، ومن أعماله تدعيم جدار الكوليسيوم بروما بجدار واضح من الاسمنت (عتمه، 2007).

ولقد ظهر مفهوم الحفاظ على التراث التاريخي (Conservation Heritage) لأول مرة في القرن التاسع عشر الميلادي، حين استخدم المعماري غوسيب فالاديير (Valadier) أثناء ترميمه قوس تيتوس في الميدان الروماني 1821 حجر الترافرتين الرخامي (Travertine) ذا الشكل المثقب والمختلف بلونه عن الرخام الأصلي للقوس، ليميز التدخلات الحديثة عن الشكل المفتت لرخام الزخارف والأعمدة القديمة، كما قام بوضع رقعة صغيرة تذكر تاريخ هذه التدخلات، وقد اعتبر احترام فالاديير للبناء الأصلي وتصرفه على ذلك النحو غير عادي في ذلك الوقت.

وفي عام 1877م، كان الاهتمام بالأوابد التاريخية يصل إلى حد الهوس بها، فظهر تيار تزعمه المعماري الفرنسي فيوليت لودوك (Viollet le Duc)، وكان يعبر عن آرائه في الترميم بقوله "أن ترمم مبنى هو أن تعيد تأسيسه في الوضعية الكاملة التي من الجائز أنها لم تكن

موجودة أبداً في أي فترة تاريخية سابقة"، أي أنه يتبنى فكرة إعادة البناء إلى وضعيته الأصلية عن طريق إزالة كافة التدخلات التاريخية اللاحقة للأثر عبر الزمن (مهما كانت أهميتها الفنية أو المعمارية أو التاريخية) والطبقات المترابطة عليه، للوصول إلى النقاء الطرزي (Purity of Style) أو وحدة الطراز (Principle of Preference) (هزاز، 1997).

وفي نهاية القرن التاسع عشر ظهر تيار معارض لفكر (Viollet le Duc)، تزعمه جون رسكن (Ruskin) ووليم موريس (Morris)، إذ قاما بإنشاء جمعية لحماية الأبنية التاريخية القديمة، التي كانت أهم أهدافها الترميمية إعطاء جميع المراحل التاريخية التي مرت على أي مبنى قديم قيمة متساوية، وبالتالي وجوب إتباع مفاهيم الحفاظ والحماية عوضاً عن الترميم الذي طرحه (Viollet le Duc) وقد كتب موريس منتقداً أفكار لودوك: "إن الترميم ضمن هذا المفهوم ما هو إلا تعبير لطيف ومنمق لاجتماع التخريب مع أشجع أنواع التدنيس للمباني التاريخية" (زريق، 2006).

وفي بداية القرن العشرين ظهر مفهوم جديد تبناه لويس ريجل (Riegl) اعترض فيه بشدة على طبيعة الترميم المتبعة في القرن التاسع عشر الميلادي، وهدف من خلال مبادئه إلى الحفاظ على النسيج التاريخي دون أي تدخلات، أي أن يكون الحفاظ نقياً دون أي تدخل، فعارض بشدة أن يتدخل الإنسان في ما أسماه بالقيمتين الرئيسيتين لأي أثر "قيمة التقادم أو العمر والقيمة التاريخية التي تضم القيم الفنية والمعمارية والجمالية"، ويجب الامتناع عن التدخل فيهما، فيرى ريجل أن الأطلال تظهر بشكل أكثر بهاءً كلما تطورت حالة تلفها (زريق، 2006)، ويظهر هذا التوجه بالمتطرف نسبياً إن جاز لنا التعبير، فهو ينادي بأقل من الحد الأدنى أي أقل من التدعيم.

3:2 أهم المواثيق الدولية التي ظهرت للحفاظ على التراث العالمي:

لقد أصبح الاهتمام بحماية المناطق والمباني التاريخية يأخذ صفة عالمية في القرنين السابقين، حيث كانت هناك دعوات عديدة تهدف إلى وضع مواثيق دولية للمحافظة على التراث

العالمي وخاصة في ظل عمليات النمو العمراني السريعة وغيرها من العوامل التي أضرت بالآثار والمعالم المعمارية بشكل كبير (أبو الهيجاء، 2002).

وتعتبر مسألة الحفاظ على التراث العمراني والمعماري، إحدى أكثر المسائل تشابكاً وتعقيداً، نظراً لاختلاف وجهات النظر حولها، وتعدد الجهات المساهمة فيها، وتعامل كل منها مع المعطيات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة، فلذلك قامت الهيئات الدولية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بعقد الندوات والمؤتمرات الدولية وورشات العمل، للتنبيه إلى الأخطار التي تتعرض لها المدن التاريخية والأبنية الأثرية، وأصدروا الموثيق التي تعتبر مرجعاً لجميع الدول في سن القوانين والتشريعات الناظمة لعملية الحفاظ وتطويرها.

وكانت جميع هذه الموثيق العالمية تقدم لنا خطوطاً عريضة للمفاهيم المتعلقة برعاية الأوابد وصيانتها، وعدم التعرض لها بما يحط من قيمتها التاريخية والفنية، بالإضافة إلى تعريف المصطلحات والمبادئ العامة التي تساعدنا في تحقيق ذلك، لكنها لا تناقش التفاصيل الخاصة المتعلقة بكل أثر على حدة كنسيجه التاريخي، وحالته الفيزيائية، التي تتطلب تدخلات على عدة مستويات واستخدام تقنيات مختلفة، واتخاذ قرارات تستند إلى دراسة دقيقة، تمكننا من اتخاذ القرار الصحيح الذي سنتبعه في عملية الترميم، من خلال الموازنة بين ميزات ومساوئ ذلك القرار كما يلعب العامل الاقتصادي والسياسي دوراً هاماً في عملية الصيانة بعد الانتهاء من عملية الترميم.

وبالرغم من أن التوسع الحقيقي في مجال التعاون الدولي للحفاظ على التراث كان بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن البداية يمكن تتبعها من نهاية القرن التاسع عشر، فقد بدأت في صورة مؤتمرات وتوصيات لتعريف الأسس التي تؤدي إلى الحفاظ على المنشآت الأثرية وترميمها على المستوى الدولي (<http://www.alriyadh.com>).

1:3:2 المؤتمرات والوثائق التي صدرت قبل الحرب العالمية الثانية:

• الميثاق الإيطالي للترميم عام 1883م:

والذي وضع في أوروبا ونادى بحماية المباني التاريخية وإصلاحها وحدد المعالم التاريخية وتعريفها ووضع الأسس لاستخدام الإضافات في عمليات الحفاظ، واشترط عملية التوثيق لعمليات الإصلاح والترميم ووضع تفاصيلها وغيرها من الأمور المتعلقة بعمليات الحفاظ وطرق تنفيذها (أبو الهيجاء، 2002).

• اجتماع المجلس العالمي للمعماريين بمديريد سنة 1904:

يعتبر بداية الاعتراف الدولي بهذا المجال، وقد صنف التقرير الخاص بهذا الاجتماع المنشآت الأثرية إلى:

أ - منشآت أثرية خاملة، وهي التي كانت تتبع حضارات سابقة وبطل استعمالها.

ب - منشآت أثرية حية، وهي التي ما زالت تخدم الأغراض التي أنشأت من أجلها.

وقد أوصى التقرير على الحفاظ على المنشآت الأثرية الخاملة بسبب قيمتها التاريخية والعلمية، وترميم المنشآت الأثرية الحية حتى تستمر في أداء وظيفتها، وقد تضمن التقرير مفهوم الترميم على أن يكون بنفس الطراز الأصلي للمنشأ الأثري بغرض الحفاظ على وحدته، وقد أوصى التقرير على تأسيس جمعية لترعى الحفاظ على المنشآت الأثرية والفنية بكل دولة، وعمل سجل لها على المستويين المحلي والقومي (التوصيات التي أقرتها اليونسكو، 1968).

• ميثاق أثينا، عام 1931 (The Athens charter):

إن مسودة وثيقة أثينا لسنة 1931 قد تم فيها وضع تعريف للأسس الرئيسية لسياسة الحفاظ والترميم للمنشآت الأثرية والتعريف بسبل التعاون الدولي، وتعتبر هذه الوثيقة البداية

الحقيقية لإنشاء الحركة الدولية في هذا المجال، كما أنها حددت الأسس التي على أساسها تم صياغة وثيقة فينيسيا لسنة 1964 (<http://www.rehabimed.net>).

فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أفاق الأوروبيون على خسارة كبيرة دمرت عدداً كبيراً من مبانيهم وأوابدهم التاريخية، فتتبع المهتمون بالتراث إلى ضرورة الحفاظ عليها، خاصة مع عدم الدراية الكافية بأساليب الترميم وطرقه التي تضمن سلامتها واستمراريتها، لذلك عقد مؤتمر دولي في مدينة أثينا اليونانية، لمعماريي الآثار التاريخية وفنييه، عام 1931، وصدر عنه ميثاق شهير حدد لأول مرة المبادئ الأساسية لصيانة المباني التاريخية وحمايتها، وساهمت هذه المبادئ في تطوير حركة دولية واسعة في شكل وثائق وطنية، وإنشاء مؤسسات دولية مثل اليونسكو، والمركز الدولي للمتاحف، والايكوموس، وكان من أهم نتائجه:

1. احترام القيمة الفنية والتاريخية للمباني دون إهمال طراز أي عصر من العصور.
2. الحفاظ على المباني الأثرية والاهتمام بها بشكل يؤدي إلى استمرارية حياتها، أو إعادة استخدامها بوظائف تحترم طابعها التاريخي والفني، وفي حالة عدم القدرة على الحفاظ على الأثر الذي اكتشف بعد عمليات الحفر فإنه من الأولى إعادة الردم عليه.
3. تبني الاتجاه العام الذي يهدف إلى حق ضم تلك المباني إلى الملكية العامة (الاستملاك) وضرورة وجود هيئة عامة في كل دولة بكامل الصلاحية في تحديد المقاييس الخاصة بالحفاظ على المباني القديمة.
4. ضرورة احترام تصميمات المباني الحديثة التي ستنشأ بالقرب من المعالم التاريخية لهذه المعالم ويجب الاعتناء بالفراغات المحيطة بها.
5. إزالة كافة التعدادات الملوثة بصرياً والصناعات الملوثة للبيئة.
6. إمكانية استخدام المواد الحديثة في حالات الضرورة لتدعيم المباني القديمة بشكل يحافظ على طابع المبنى، وفي أماكن غير ظاهرة للعيان قدر الإمكان.

7. ضرورة التعاون المشترك بين المختصين في العلوم (أثريين، ومعماريين....) لدعم البحث العلمي بين الدول ونشر الأبحاث التطبيقية.
8. ضرورة القيام بدراسات تحليلية معمقة ودقيقة قبل تنفيذ إجراءات الصيانة للمباني والآثار، وضرورة التعاون وتبادل الخبرات بين الدول على صعيد حماية التراث الأثري والمعماري، وزيادة التوعية الجماهيرية بأهمية الحفاظ على التراث.
9. ضرورة توثيق المباني التاريخية ذات الأهمية الوطنية ضمن أرشيف خاص بكل دولة، والعمل على نشرها، مع توثيق كل الأعمال التي تمت المحافظة عليها ونشرها.

2:3:2 المؤتمرات والوثائق التي صدرت بعد الحرب العالمية الثانية:

1. المؤتمر الخامس لتاريخ العمارة، إيطاليا، 1948.
2. اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح (اتفاقية لاهاي)، 1954.
3. توصية بشأن المبادئ الدولية التي ينبغي تطبيقها في مجال الحفائر الأثرية، 1956.
4. مؤتمر ميلانو، إيطاليا، 1957.
5. توصية بشأن المحافظة على جمال المناظر الطبيعية والمواقع والطابع المميز لها، 1962.
6. ميثاق البندقية، 1964 (The charter of Venice). (والذي سيتم استعراضه لاحقاً).
7. الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، باريس، 1972.
8. الميثاق الإيطالي للترميم، 1972، ويضيف على الميثاق السابقة حماية الآثار البحرية.

9. ميثاق أمستردام 1975 الذي يركز على وضع ميثاق أوروبي موحد لحماية التراث المعماري، ويضيف اهتمامات كبيرة في حماية المعالم البيئية والجمال الطبيعي، ويحدد أساليب وتوصيات لحماية هذه الممتلكات (<http://www.rehabimed.net>).
10. توصية بشأن صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة، 1976.
11. وثيقة الحفاظ على الحدائق التاريخية، فلورنسا، فرنسا، 1981.
12. ميثاق بورا، 1981: وهو خاص باستراليا ولكن يمكن تطبيقه في بقية دول العالم، فهو يخص كل مكان له قيمة تاريخية وثقافية، وقد أكد الميثاق على ضرورة الاهتمام بكافة الحقب التاريخية للمباني التاريخية، وضرورة إدراك حاجة الناس وإشراكهم في اتخاذ القرار وتحدث عن الفراغات الحضرية وليس فقط المباني، حيث يمكن تطبيق هذا الميثاق على أي فراغ له قيمة حضارية، وتطرق إلى ماهية التدخلات المسموح بها في المواقع التاريخية (Pickard,1996).
13. وثيقة أبلتون، كندا، 1983.
14. ميثاق غرناطة، 1985. تعديل على الميثاق الأوروبي لحماية الآثار الأوروبية.
15. ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن والمناطق التاريخية، 1987. (سيتم استعراضه لاحقاً)
16. وثيقة الحفاظ على الأماكن ذات التميز والقيمة الحضارية، أستراليا، 1988.
17. وثيقة الحماية والحفاظ على الآثار والتراث، لوزان، سويسرا، 1989.
18. الميثاق الدولي لإدارة التراث الأثري، 1990.
19. ميثاق نيوزيلندا.

20. ميثاق نارا للأصالة، اليابان، 1994. وهو يعتمد روح ميثاق البندقية في فترة ظهور قوى العولمة والتجانس في العالم، ويطالب باحترام الثقافات الأخرى وجميع جوانب اعتقادهم، واحترام التراث الثقافي والتنوع الموجود في الزمان والمكان (<http://www.rehabimed.net>).

21. وثيقة الحفاظ على المباني والمواقع التاريخية، المملكة المتحدة، 1995.

22. اتفاقية التراث الثقافي المغمور بالمياه، 2001 (<http://www.unesco.org/ar/home>).

23. وثيقة دبي للحفاظ والصيانة على المباني والمناطق التاريخية، 2004.

1:2:3:2 ميثاق البندقية (فينيسيا) عام 1964: (<http://www.icomos.org>)

صدر هذا الميثاق عن المؤتمر الثاني 1964، حين رأى المؤتمر أن العديد من المشكلات التي تصادف المرمم لم يتناولها ميثاق أثينا، فلذلك كان من الضروري إعادة النظر في مبادئ ميثاق أثينا بهدف تعميقها وتوسيع صلاحياتها في وثيقة جديدة تحل تلك المشكلات، وبناء عليه خرج المؤتمر بوثيقة تعد الميثاق الدولي الأول المستند عليه في معظم المواثيق الدولية، إذ يعتبر من أهم الوثائق المتعلقة بالحفاظ على المناطق والأبنية الأثرية والتاريخية، وأصبح المرجع الرئيسي لعمليات الترميم والصيانة، وعقد المؤتمر الثاني للمعماريين والفنيين المتخصصين في المواقع الأثرية في مدينة البندقية تحت رعاية منظمة اليونسكو، وخرج بثلاث عشرة وثيقة، أشهرها الميثاق الأول "الوثيقة الدولية لصيانة وترميم النصب والمواقع التاريخية". وكان من أهم نتائجه:

1. اعتبار التراث شاهداً حياً على التقاليد الحضارية للشعوب، وإراثاً مشتركاً للإنسانية جمعاء، تلتزم متضامنة بالحفاظ عليه وصيانته وتبليغه بكامل عناصره وأصالته للأجيال المقبلة.

2. ضرورة إبراز المبادئ والطرق التي ستتبع في عملية الصيانة والترميم بصيغة مشتركة وعلى مستوى دولي، مع ترك حرية التطبيق لكل شعب ضمن نطاق ثقافته وتقاليده الخاصة.
 3. إن مفهوم الحفاظ لا يشمل فقط العمل المعماري الواحد، بل يتعداه إلى الموقع والبيئة المحيطة.
 4. إن إعادة التوظيف للأثر أو للمبنى التاريخي تسهل من عملية صيانته والمحافظة عليه دون تغيير مخططه أو عناصره الزخرفية، وضمن الحدود التي تضمن استمراريته.
 5. يجب أن تحترم عمليات الترميم المادة الأصلية والوثائق التاريخية، بهدف حماية المبنى وكشف قيمته الجمالية والتاريخية، ويجب أن تسبق تلك العمليات دراسة أثرية وتاريخية.
 6. إن أية إضافات لا بد من القيام بها يجب أن تكون متميزة عن التكوين العام، وتحمل طابع العصر الذي تمت فيه الإضافة، وأن لا تقلل من أهمية الأجزاء الأصلية، أو توازن مكوناتها وعلاقتها مع المحيط مع إمكانية استخدام الطرق الحديثة في تدعيم المباني التاريخية.
 7. ضرورة احترام المساهمات السليمة لكل الفترات التي أدت إلى تشكل الأثر أو المبنى التاريخي.
 8. إن إعادة إنتاج الأجزاء المندثرة يجب أن يتم بشكل منسجم مع الكل، ومتميز عن الأجزاء الأصلية حتى لا يؤدي ذلك إلى تزييف الشواهد الفنية والتاريخية.
 9. وجوب نشر التقارير الخاصة بأعمال الترميم ومرآطها، ووضعها في متناول الباحثين.
- أما الوثيقة الثانية، فقد اختلفت بإنشاء منظمة دولية غير حكومية لحماية الأبنية والمواقع الأثرية (ICOMOS)، ومقرها باريس، وتعتبر هذه الهيئة مع المركز الدولي للدراسات والصيانة والترميم للممتلكات الثقافية (ICCROM) ومقرها روما، أحد أهم مؤسسات اليونسكو العاملة في مجالات الترميم، وقد برز نشاطها من خلال مقترحاتها واجتماعاتها في بلدان العالم المختلفة.

2:2:3:2 ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن والمناطق التاريخية عام 1987:

صدر هذا الميثاق عن المجلس الدولي للآثار والمواقع إيكوموس (ICOMOS) في واشنطن في شهر أكتوبر عام 1987، ويتكون من عدة أسس ومن مواضيع أساسية تجديدية في ثقافة الحفاظ والترميم العالمية، ويفترض أن تطبق هذه الأسس حسب الواقع الاجتماعي والثقافي لكل بلد على حدة، بالتعاون مع التقنيين الذين يعملون في المدن التاريخية أو مع المؤسسات الحكومية والمحلية المسؤولة عن تنظيم الموقع. ويعتبر كل مدن العالم نتجت وتطورت إما بشكل عفوي أو بتصميم معين، تكوّن التغيرات المادية للاختلاف الثقافي للمجتمعات خلال التاريخ، ولذلك فهي تاريخية.

هذا الميثاق يختص بالتحديد في المدن الكبيرة أو الصغيرة وفي المراكز التاريخية أو في الأحياء التاريخية، وعلاقتها مع بيئتها الطبيعية أو المبنية، وهي بالإضافة إلى أنها وثيقة تاريخية تحتوي على قيم الحضارة الحضريّة التقليدية، وهذه المدن والأحياء مهددة اليوم بالتلف والتدمير بسبب نوع التخطيط الحضري الذي نشأ بتأثير التطور الصناعي الذي أثار اليوم في كل المجتمعات.

وأمام هذا الوضع الذي يحدث ضياعاً غير معوض لخصائص ثقافية اجتماعية واقتصادية، رأى المجلس العالمي للمعالم والمواقع (إيكوموس) أن من الضروري وضع (ميثاق عالمي للحفاظ على المدن التاريخية)، وهذا الميثاق الجديد يكمل "الميثاق العالمي للحفاظ والترميم للمعالم والمواقع" المسمى كذلك "ميثاق البندقية" (1964)، ويحدد أيضاً الأسس والأهداف والمنهجية والأدوات التي تؤدي إلى الحفاظ على النوعية في المدن التاريخية، وهذا يساعد على تناسق الحياة الفردية والاجتماعية ويشجع على إنقاذ مجموعة المعالم، حتى لو كانت بسيطة فهي التي تكوّن الذاكرة للإنسانية، وكما هو موجود في توصيات اليونسكو "صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة" نيروبي (1976)، وأيضاً كما في أدوات عالمية أخرى فإن "الحفاظ على المدن التاريخية" يعني أخذ الاحتياطات اللازمة لحمايتها والحفاظ عليها وترميمها وتطويرها المتجانس وتأهيلها بشكل متناغم مع الحياة المعاصرة.

الأسس والأهداف التي صاغها ميثاق واشنطن:

1. الحفاظ على المدن والأحياء التاريخية (حتى تكون فعالة)، يجب أن تكون جزءاً من سياسة عامة متجانسة مع التطور الاقتصادي والاجتماعي، ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في التخطيط على المستوي الأرضي والحضري وعلى كل المستويات.
2. القيم التي يجب أن نحافظ عليها هي الخصائص التاريخية للمدن وللمجموعة العناصر المادية والروحية التي تكون صورة المدينة وشكلها، وأي تهديد لهذه الخصائص سيؤدي إلى تشويه الأصالة في المدينة التاريخية.
3. مشاركة السكان وإشراكهم أمر مهم في إنجاح برنامج الحفاظ، ويجب عليهم أن يكونوا حاضرين في كل ظرف وطور للبرنامج، ويجب عليهم أن يكونوا من كل الأعمار، ولا ننسى أن أول اعتبار للحفاظ على المدن والأحياء التاريخية هو لسكانه.
4. التدخل بالحفاظ على المدن والأحياء التاريخية يجب أن يكون بحرص وبمنهجية وبدقة مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف التخصصات اللازمة، والأخذ بالحسبان كل مشكلة على حدة.
5. تخطيط الحفاظ للمدن والأحياء التاريخية يجب أن يسبق بدراسات أولية، ومخطط الحفاظ يجب أن يحتوي على التحليل للمعطيات، الأثرية والتاريخية والمعمارية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية، ويجب أن يحدد أسس التوجه ومنهجية التنفيذ التي يجب أن تتخذ على المستوى القانوني والإداري والتمويلي، كما يجب أن يتم تحديد تفصيلي متناغم للأحياء التاريخية داخل المدينة كمجموعة، ومخطط الحفاظ يجب أن يحدد المباني أو مجموعات المباني التي تحتاج إلى حماية خاصة والتي تحتاج إلى حفاظ في ظروف محددة، وفي حالات استثنائية، والتي تحتاج إلى هدم، والحالة الراهنة قبل أي تدخل يجب أن تكون موثقة بشكل دقيق، والمخطط يجب أن ينال موافقة القاطنين.

6. حتى يطبق مخطط الحفاظ، فإن أي ضرورة حفاظ يجب أن تؤخذ باحترام الأسس والمنهجية الواردة في هذا الميثاق وميثاق البندقية.
7. الحفاظ على المدن وعلى الأحياء التاريخية يؤدي إلى صيانة دائمة للمبنى.
8. الوظائف الجديدة وشبكات الخدمات المطلوبة في المدينة المعاصرة يجب أن تتماشى مع خصوصية المدينة التاريخية.
9. تحسين المسكن يجب أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للحفاظ.
10. إذا كان هناك تغيير لتحسين أي معلم تاريخي غير منقول أو بناء مبنى جديد، فإن أي إضافة جديدة يجب أن تحترم التنظيم الفراغي الموجود.
11. من المهم تكوين معرفة أفضل لماضي المدن التاريخية بالقيام بالبحث الأثري الحضري، من غير أن يؤثر ذلك على التنظيم العام للنسيج الحضري.
12. تنظيم سير الحافلات يجب أن يكون مقلصاً بحسب تعليمات خاصة داخل المدن التاريخية، والكراجات يجب أن تنظم بحيث لا تضر بيئتها بمنظرها.
13. شبكات شوارع السير السريع الكبيرة المخطط لها على مستوى البلد يجب ألا تدخل إلى المدن التاريخية، ولكن يمكن أن تسهل عملية الدخول.
14. يجب أخذ احتياطات وقائية ضد حالات الحوادث الطبيعية، وضد كل أنواع التلف (بالخصوص التلوث والاهتزازات)، ويجب أن يكون ذلك في مصلحة المدينة التاريخية، حتى نؤمن الحفاظ على تراثها وعلى راحة سكانها، وكل الوسائل التي توضع بهدف الوقاية أو الحماية من تأثيرات النوازل يجب أن تكون مطاوعة مع خصائص المعلم المراد الحفاظ عليه.

15. ضمن هدف تأمين مشاركة السكان وإشراكهم يجب أن تنظم عملية تعريف عامة تبدأ من المراحل المدرسية، ويجب تسهيل تكوين جمعيات بغرض الحفاظ، كما يجب أن تؤخذ احتياطات تأمين تمويل الحفاظ والترميم للمبنى.

16. الحفاظ يتطلب أن تنظم مجموعة تقنيين من كل الاختصاصات التي لها علاقة بذلك.

4:2 مستويات الحفاظ على المباني التاريخية:

من خلال تطور مفهوم الحفاظ عبر التاريخ الذي ناقشناه سابقاً، يتضح أن مفهوم الحفاظ خرج من ارتباطه بالفنانين والتحف والأعمال الفنية إلى فكرة المحافظة على النسيج الحضري كاملاً وتحديداً في معاهدة واشنطن التي ركزت على البلدات والأحياء التاريخية، وعملياً اليوم هناك عدة مستويات معروفة ومتبعة في مجال الحفاظ وهي (Feilden,1994):

1. الحفاظ على العناصر التراثية: حيث تتم عمليات الحفاظ على القطع والعناصر الفنية والمهمة، وغالبا ما تتم من خلال المتاحف التي تهتم بها وتحافظ على سلامتها.

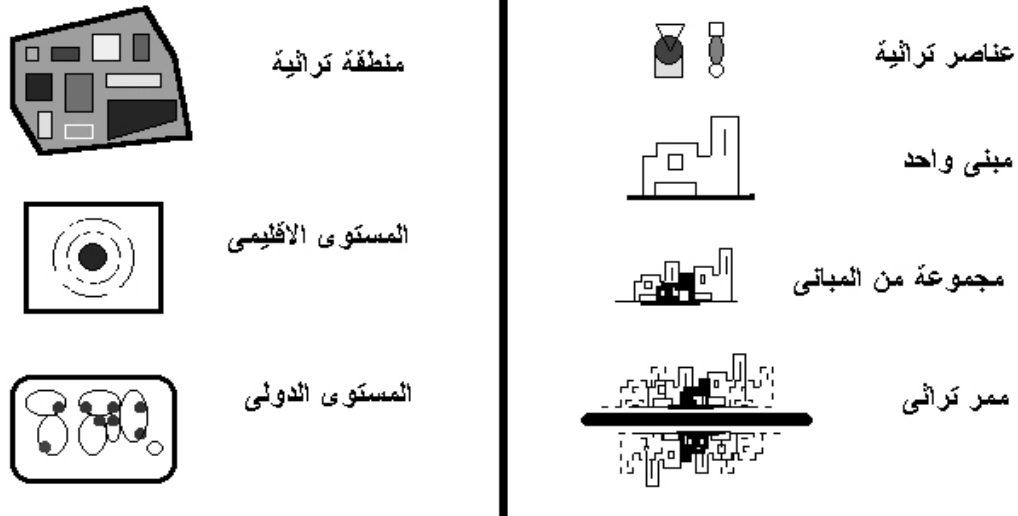
2. الحفاظ على المبنى الواحد: بحيث يكون لهذا المبنى قيمة وأهمية، ويكون إما بالعمل داخل هذا المبنى أو خارجه أو الاثنين معاً، ويكون لهذا المبنى على الأقل واجهة على المحيط أو أكثر، وبالتالي يتم التفاعل مع الخارج والتأثر بالمحيط، ومثال على ذلك المباني التي يتم تحويلها إلى متاحف.

3. الحفاظ على مجموعة من المباني في حالة وجود مجموعة من المباني التراثية المتجاورة، ويتم الحفاظ عليها كمجموعة كاملة، وتظهر القيمة التراثية للمجموعة أهمية كل وحدة.

4. الحفاظ على ممر أو شارع تراثي (Space): في حالة وجود مجموعات من المباني التراثية تمثل اتصال بين منطقة وأخرى على جانبي الممر أو الشارع، مثل الحفاظ على جزء من سوق يضم حرفة معينة.

5. الحفاظ على منطقة كاملة: فقد تكون هذه المنطقة مدينة، فكثير من المدن القديمة بها مراكز أو وسط تاريخي قديم قابل للحفاظ عليه، ومن الأمثلة على ذلك فينسيا، والقدس.
6. الحفاظ على مستوى إقليمي: ويشمل المستويات السابقة، وفي هذا المستوى يتم تنظيم عمليات الحفاظ والحماية من خلال تحديد المستويات والمسؤوليات والصلاحيات للتحكم بمسار عمليات الحفاظ وتوجيه مسارها.
7. الحفاظ على المستوى الدولي: ويشمل الحفاظ على نماذج من التراث العالمي كأمتلة على التطور الإنساني، وعادة ما يتم من خلال الهيئات أو المؤسسات أو المنظمات العالمية مثل اليونسكو باعتبار أن تراث الدول هو تراث عالمي وليس حكراً على أحد.

مستويات الحفاظ على التراث العمراني



شكل رقم (2): مستويات الحفاظ على التراث العمراني.
المصدر: محجوب، 1995.

5:2 الحفاظ على المباني التاريخية في فلسطين:

تعد فلسطين من أهم الدول الغنية بالمواقع التاريخية أثاراً وثقافةً وحضارةً، وتتميز مواقعها التاريخية بالتنوع الثقافي والحضاري، فهي تحتضن مخلفات اليونان والكنعانيين والرومان والبيزنطيين والعرب والمسلمين، كل تلك الحضارات خلفت وراءها موروثة ومواقع أثرية، ومعظمها مكشوفة تعرضت ولازالت تتعرض إلى الكثير من الأخطار المترتبة عن الظروف الطبيعية كعوامل التعرية والتدمير الناتج عن الرياح والأمطار والزلازل، إضافة إلى عبث العوامل البشرية كسوء التنقيب والاكتشافات والسرقة والنهب والتشويه وما خلفته الحروب والغزوات الخارجية (http://www.palestineremembered.com).

إن حماية الممتلكات الثقافية والحضارية يتطلب السير في اتجاهين: الأول مادي: ويشمل الحماية والحفظ والتوثيق وإعداد الدراسات الاستكشافية والتحليلية وتأسيس المؤسسات أو المصالح المتخصصة في مجال الرعاية والحفظ والتوثيق والسهر على حماية الممتلكات الثقافية وتوفير العناصر البشرية والفنية ودعمها بالأموال المطلوبة للقيام بدورها. والاتجاه الثاني قانوني: ويتعلق بإصدار التشريعات القانونية وتطويرها من أجل الحفاظ على تلك الممتلكات الثقافية وربما إنشاء أجهزة أمنية وقضائية لتنفيذ تلك القوانين ومتابعتها والحرص على سلامة المواقع الأثرية والتاريخية، ومنع الاعتداء عليها وسرقتها وتخريبها أو الاتجار بها.

وتنقسم قوانين حماية الممتلكات الثقافية كما أسلفنا إلى شقين: دولي ومحلي، حيث يستند الشق الأول الدولي على المعاهدات والمواثيق الدولية التي تنص على اعتبار أن المواقع الأثرية ممتلكات ثقافية وإرث حضاري يتطلب الحماية والمحافظة عليه بشتى الطرق. أما الشق الثاني المحلي فيمكن أن يؤثر على التراث العمراني من خلال ربط قوانين التراث بقوانين التنظيم والأبنية والحماية، وكذلك المواصفات من حيث الشكل أو المواد أو الارتفاعات، وهو أمر بالغ الأهمية، بالإضافة إلى قوانين التخطيط وأية قوانين خاصة.

1:5:2 تجربة الحفاظ في فلسطين:

مرت عمليات الحفاظ على المباني التاريخية في فلسطين بعدة مراحل، ففي نهاية عهد الدولة العثمانية كانت الأموال تصرف على المعسكرات والأسوار، ولكن قبل ذلك كان العثمانيون يبدون اهتماماً بالآثار الضخمة خاصة المساجد والأضرحة الدينية مما ساعد على بقائها حتى الآن، أما عمليات إعادة التأهيل في المساكن فكانت تتسم بالبساطة والعفوية، فكان يفرض قوانين تجبر السكان على القيام بأعمال الصيانة كالتبييض والطلاء بانتظام داخل البيوت والأبنية والأسواق، واستمر التوجه في عهد البريطانيين وتبعهم الأردنيون بالاهتمام فقط بالمباني الهامة في المدن الفلسطينية كالمسجد الأقصى (زحلان، 1977).

في فترة السبعينات زاد التوجه العالمي لأعمال تأهيل المباني التالفة بدلاً من استبدالها نظراً للتكاليف الاقتصادية الهائلة التي تصرف بالهدم والبناء، وأصبحت دائرة الحفاظ تتسع لتشمل أعداداً أكبر من المباني وليس فقط المباني الهامة، في هذه الأثناء كانت المضايقات تمارس من قبل الاحتلال الإسرائيلي خاصة في القدس والخليل على أصحاب المباني داخل البلدات القديمة، وتفرض القوانين التي تصعب عمليات التأهيل والصيانة، وبعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 وفي عهد السلطة الفلسطينية حتى عام 2000 تحققت الكثير من الانجازات على مستوى الحفاظ على التراث بشكل عام والتراث المعماري بشكل خاص، فظهرت الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الحفاظ، وأقيمت مشاريع كثيرة لإعادة تأهيل المباني الهامة والحيوية في شتى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، تلك المشاريع تم تمويلها من الدول المانحة ونفذت بمشاركة البلديات والوزارات المعنية.

بعد انطلاق انفاضة الأقصى عام 2000، تراجعت مشاريع التأهيل المعماري بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة من جهة، وزادت أعمال التدمير الموجهة ضد التراث المعماري في فلسطين من قبل الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى، أما أكثر الأعوام تدميراً للتراث المعماري فقد كان عام 2002، حيث قام الجيش الإسرائيلي باقتحام معظم المدن والمخيمات الفلسطينية وأعاث فيها الفساد (تقارير اليونسكو، 2002).

التجربة الفلسطينية في السنوات الأخيرة بالغم من كل هذه الصعوبات سواء أكانت على المستوى الحكومي أم الخاص، قد أظهرت نوعاً من التحدي والعمل الجاد، ضمن الإمكانيات المتوفرة، من خلال برامج ومشاريع متعددة لحماية التراث الثقافي الوطني.

2:5:2 حماية المباني التراثية في فلسطين واقع وقانون:

خضعت الأراضي الفلسطينية في القرن الماضي تحت حكومات عديدة حيث انتقل الحكم من العثمانيين إلى الانتداب البريطاني ثم إلى الإدارة الأردنية والمصرية والاحتلال الإسرائيلي ثم السلطة الفلسطينية، وبالتالي تنوعت القوانين التي خضعت لها فيما يخص الآثار وحماية المواقع التاريخية، وقانون الآثار الأردني القديم لسنة 1966 هو الذي تعتمد عليه السلطة حالياً في مناطق الضفة الغربية، فيما اعتمدت قانون الآثار البريطاني في قطاع غزة، وقانون الآثار الأردني لا يختلف كثيراً عن القانون البريطاني فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بحماية النصب والمواقع الأثرية وتنظيم ملكية الآثار، وتم إعداد مشروع قانون انتقالي حول الآثار عام 1995 لكن هذا القانون المؤقت واجه مشكلات كبيرة بعد صياغته، فلم يتم الموافقة عليه (أبو الهيجاء، 2002) *.

وفي نهاية عام 2004 تم تحضير مشروع قانون جديد لحماية التراث الثقافي في فلسطين، إلا أن هذا القانون الذي يشمل حماية التراث المعماري من مناطق ومبان تاريخية لم يتم تقديمه بعد إلى المجلس التشريعي لنقاشه ومن ثم المصادقة عليه، وبالتالي فإن القانون الوحيد الساري المفعول في الأراضي الفلسطينية الذي يتعلق بحماية التراث الثقافي هو قانون الآثار القديمة، وهو قانون يحمي فقط المواقع الأثرية التي يعود تاريخها إلى ما قبل عام 1700 ميلادية، ويتم حمايتها بعد أن يتم نشر لائحة بها بالوقائع الفلسطينية، إلا أنه منذ عام 1944 لم يتم نشر أية لائحة بالمواقع الأثرية المحمية حسب قانون الآثار.

* القانون المؤقت حسب رأي الباحث القانوني رضا فرأوا بأنه تعرض لمشكلات قبل أن يحظى بالتطبيق على أرض الواقع بسبب أنه لا يضمن حماية كافية للتراث.

من جهة أخرى فقد أصدر مجلس التنظيم الأعلى، وهو أعلى سلطة تنظيمية في فلسطين ويتبع وزارة الحكم المحلي، القرار رقم 54 بتاريخ 2006/3/11 المتعلق بالموافقة على مجموعة من الأحكام العامة لحماية المناطق التاريخية والمباني التاريخية المنفردة، واعتبار هذه الأحكام جزءاً من نظام الأبنية المعمول به في فلسطين، ومن أهم بنود الأحكام منع هدم أي من المباني التاريخية أو غزاتها "والتي يزيد عمرها عن خمسين عاماً"، أو هدم أو تشويه أي عنصر من العناصر المشكلة لجذر البلدة القديمة (النسيج المعماري التقليدي) كالممرات والأزقة والساحات العامة والقناطر والمداخل والسقايف ... الخ (<http://www.alquds-online.org>).

وتأتي أهمية قرار مجلس التنظيم الأعلى المذكور من حقيقة تعرض التراث الثقافي بشكل عام، والمعماري بشكل خاص، وبشكل مستمر للتدمير والخراب، كما يعاني هذا التراث من شح المصادر المالية والبشرية المتوفرة لحماية وإعادة إحياء وتطوير هذا الكم الهائل من التراث الثقافي غير المنقول. كما تأتي أهمية هذا القرار من حقيقة أن مسألة حماية التراث وتطويره لم توضع بعد على سلم الأولويات الوطنية الفلسطينية، ومن عدم توفر أي شكل من أشكال الحماية القانونية، وذلك قبل آذار 2006، للمناطق والمباني التاريخية في فلسطين.

ويتضح أن المشكلات التشريعية الفلسطينية تستدعي ضرورة البحث في تشريعات جديدة متكاملة وموحدة لضمان حماية قانونية أفضل للتراث الثقافي الفلسطيني بشكل عام والتراث المعماري بشكل خاص، وتحديد دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وكيفية توجيه أعمالها والتنسيق معها.

6:2 خلاصة:

لقد عالج هذا الفصل موضوع التراث الحضاري والمعماري كمفهوم من خلال العديد من الزوايا، من حيث نشأة المفهوم وتطوره تاريخياً وأساليبه ومكوناته، وكذلك موضوع المواثيق الدولية التي ظهرت للحفاظ على التراث العالمي، وانعكاسها على الحفاظ المعماري في فلسطين.

يتضح من خلال هذا الفصل أن كافة التشريعات الدولية والوطنية تجمع على حماية الممتلكات الثقافية، وتضع الأسس والمبادئ القانونية لتنفيذ ذلك، ومن ثم يبقى على الجهات التنفيذية المختصة أن تضع ضمن خططها وبرامجها كيفية تفعيل تلك التشريعات وتطبيقها بالتعاون مع الأجهزة الأمنية والقضائية، مع الحرص على التعاون لتوعية الجماهير بالمسؤولية الجماعية عن ذلك، ومن العسير تصور أن هناك إستراتيجية واحدة محددة للحفاظ على التراث تصلح للتطبيق في كافة أنحاء العالم، ولكن يمكن القول أن هناك عناصر أساسية لمثل هذه الإستراتيجية يجب توافرها، وفي نفس الوقت يتم تطبيقه طبقاً للظروف السائدة في كل موقع، وهذه العناصر تتمثل في المشاركة المجتمعية والأصالة وقابلية الإرجاع والاستدامة.

ويمكن الاستنتاج أنه رغم كل المشاكل والمعوقات في التجربة الفلسطينية للحفاظ على التراث المبني، إلا أن التجارب المحلية المتعددة المنفذة من قبل الجهات العاملة والمهتمة في الحفاظ على التراث المبني ضمن العديد من التجارب في مختلف المدن والبلدات والقرى الفلسطينية تظهر نوعاً من التحدي والعمل الجاد ضمن الإمكانيات والفرص المتاحة، حيث تضمنت هذه التجارب مجالات عديدة تتضمن برامج توعية مجتمعية ومشاريع حفاظ معماري وعمراني، ودراسات وأبحاث، وإنجاز السجل الوطني للمباني التاريخية من قبل مؤسسة رواق، بالإضافة إلى العمل على المستوى القانوني من إقرار قانون لتنظيم عمليات البناء في الوسط التاريخي ومحيطه الذي اعتمده وزاره الحكم المحلي، وعمم على البلديات والمجالس القروية، وهي خطوات مهمة بحد ذاتها، إلا أنها بطبيعة الحال بحاجة إلى تقييم ومتابعة ووضع آليات لحل المعوقات، ووضع إطار ورؤية شاملة لتنظيم عمليات الحفاظ في فلسطين وتوجيهها، وهذا يقودنا إلى الفصل التالي الذي يحلل عمارة القصور في قرى الكراسي ويعرض ملامح هذه القصور وسماتها وخصائصها.

الفصل الثالث

عمارة قصور قرى الكراسي في فلسطين

1:3 تمهيد

2:3 العمارة في الريف الفلسطيني

3:3 التكوين المعماري للقصور في قرى الكراسي

4:3 الخصائص المعمارية للقصور

5:3 مقارنة عامة لعمارة القصور في قرى الكراسي

6:3 خلاصة

الفصل الثالث

عمارة قصور قرى الكراسي في فلسطين

1:3 تمهيد:

القصور الفلسطينية هي طراز معماري مهم في سماته من حيث التخطيط والوظيفة والحجم والتفاصيل، كما أن هذه العمائر عكست الوضع الاقتصادي السياسي الاجتماعي لعائلات الإقطاعيين في فلسطين بصورة عامة وفي قرى الكراسي* بصورة خاصة، كما أنها ذات أهمية تاريخية وتراثية إذ إنها تعود إلى فترات تاريخية قديمة في الفترة العثمانية في القرن الثامن عشر، وتعود هذه القصور إلى العائلات الحاكمة، فقد كان لا بد لأي حاكم يحكم المدن أو القرى أن يمتلك قصراً ضخماً يعبر عن سيطرة الحاكم وهيمنته ورهبته، وقد كانت الوظائف العسكرية وتسيير الأمور تتم من خلال عقد الاجتماعات وغيرها من اللقاءات داخل القصر، كما أن معظم القصور كانت تحتوي على سجن، مما جعل هذه القصور تحتل أهمية سياسية بالغة، وهذا أثر في طريقة بناء هذه القصور وأساليبها، وإحاطتها بالأسوار العالية للحماية والتحصين، ويتضح هذا الأمر عند زيارة أيٍّ منها.

ونظراً لأن هذه القصور كانت مملوكة من قبل أعيان المدن والقرى ووجهائها فقد احتلت مكانة اجتماعية، حيث كانت تعقد فيها الاجتماعات والمناسبات، وقد أثر هذا العامل في تميز هذه القصور عن باقي المنازل من حيث المساحة والتصميم والعلامات المميزة التي تجعل من هذه القصور معلماً بارزاً في النسيج العمراني للمدينة أو الريف الفلسطيني على حد سواء.

ونظراً للأهمية التي شكلتها تلك القصور كرمز لتراث الماضي سيتم تسليط الضوء على عمارة قصور قرى الكراسي بشكل خاص، كما سيتم توضيح ملامح هذه القصور وسماتها، وسيقوم الباحث في هذا الفصل بتقديم خلفية تاريخية مختصرة عن تلك القصور، ويشمل عرضاً

* قرى الكراسي: وهي عبارة عن قرية تكون مسيطرة على مجموعه من القرى وتبسط سيادتها على سكان هذه القرى ومنتجاتهم الزراعية عن طريق تنصيب والي من أهل البلاد ويكون مالياً للأتراك ويستمد نفوذه من نفوذهم.

لقرى الكراسي وعناصر التكوين العمراني للريف الفلسطيني، وتوضيحاً لأهم العوامل التي أثرت على التكوين المعماري وأوجه الشبه العمراني والمعماري بين القصور في قرى الكراسي وتقسيماتها الوظيفية واستعمالاتها، كما يحتوي على تحليل الخصائص المعمارية للقصور ومقارنتها. أما الفصل الرابع والخامس فيناقشان تجربة إعادة تأهيل القصور في قرى الكراسي وتقييمها.

2:3 العمارة في الريف الفلسطيني:

يعتبر الريف الفلسطيني من التجمعات العمرانية والسكانية المهمة لكثرة انتشارها في جميع مناطق فلسطين واحتوائها على نسبة كبيرة من إجمالي عدد السكان، ورغم التحولات الحضرية الواسعة لا يزال سكان القرى الفلسطينية يشكلون الأكثرية من مجموع السكان (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998)، وهناك ارتباط وثيق بين أنماط القرى الفلسطينية بالموقع الذي أقيمت عليه، حيث أنشئ بعضها فوق التلال أو على قمم الجبال أو في السهول، ولكل موقع أسباب ومزايا أدت إلى إقامة هذه القرية عليه، فكان من الأسباب توفير الأمن والحماية أو توفر التربة الخصبة ومصادر المياه.

وبعد النصف الثاني من القرن العشرين شهدت القرية الفلسطينية تغيرات واضحة شملت تغير أنماط التنمية العمرانية والأساليب المعيشية، وانتشار المباني والسكان خارج الموقع الأصلي للقرية (النواة)، وتغيرت أساليب الإنشاء وفق المعطيات والمتغيرات التكنولوجية الحديثة، وأصبح هناك تخطيط تشرف عليه المجالس القروية، وشاع النمط المشتت بدلاً من النمط المركزي للعمران، مما انعكس كثيراً على المخطط العام للقرى القديمة التي تمثل صورة التراث الحضاري، بحيث أصبحت مطوقة بأحياء حديثة تفوق مساحتها أضعاف مساحة القرية القديمة، وتحول النمط المعيشي لسكان بعض القرى من النمط الريفي إلى أشبه ما يكون بالنمط المدني (عبد القادر وعيوش، 1995).

1:2:3 قرى الكراسي:

لقد شكلت القصور والقلاع والبيوت الفخمة في القرن التاسع عشر في فلسطين علامة مميزة في التاريخ الفلسطيني، ومن المعتقد أن مجموع قرى الكراسي في منطقة الجبال الفلسطينية في ذلك القرن قد بلغ حوالي 24 قرية تقف على رأس كل قرية منها عائلة ذات جاه وتاريخ استطاعت بسط نفوذها على عدد من القرى المحيطة "الناحية" من خلال رجل تمتع بجاه وسلطان سمي "شيخ القرية" أو "شيخ الناحية"، وكان هذا الشيخ مكلفاً "ملتزماً" باسم السلطة العثمانية المركزية، الأمر الذي أعطاه عزوة ومنعة وثروة عكست نفسها عبر بناء قصر "قلعة" في قريته تعكس أبهة الحكم، وتشكل حصناً له عند تهديد سلطته من قبل الشيوخ المنافسين الطامعين بمناطق نفوذه، أو من قبل غزاة أعراب كما حدث خلال غزو فلسطين من قبل إبراهيم باشا ابن محمد علي سنة 1831، حيث جرت مواجهات عديدة بين شيوخ قرى الكراسي وجيوش إبراهيم باشا أدت إلى تدمير عدد منها، لقد شكلت قصور "قلاع" قرى الكراسي علامة مميزة لعدد من القرى الفلسطينية، كما شكلت رمزاً لتراث الماضي، إلا أن الجزء الأكبر منها قد تعرض للدمار والهجر، وجعلها بجلها في وضع سيء (العامري، 2003).



شكل رقم (3): توزيع المشايخ والنواحي لقصور قرى الكراسي.

المصدر: أرشيف مركز رواق.

في معظم الحالات كانت قرى الكراسي كباقي قرى فلسطين مقسمة إلى حارات بناءً على الحمايل المختلفة التي سكنت القرية، وكان قصر الشيخ عادة يتوسط حارة حمولته ويحاط بالأسوار مما أدى إلى عزل القصر عن باقي بيوت القرية وحاراتها، وهذا يقودنا إلى التساؤل عن مدى انتماء القصر إلى العمارة الريفية المحيطة به، وكما احتوت هذه القرى على مبنى ديني صغير "المسجد"، وكثرت فيها المقامات التي كان لها تأثير كبير في حياة الفلاحين، كما لعبت العلاقة الاجتماعية القوية في الريف كاجتماع رجال القرية بشكل يومي وفي المناسبات العامة كالأعياد والأفراح والأتراح دوراً مهماً في إيجاد الفراغات المناسبة لاستيعاب تلك النشاطات، فتشكلت ساحة البلد والمضافة والديوان استجابة لتلك النشاطات، وبناءً على ما سبق، ولمعرفة مدى انتماء القصر إلى العمارة الريفية لأبد من التعرف على عناصر التكوين العمراني للريف الفلسطيني.

2:2:3 عناصر التكوين العمراني للقرية الفلسطينية:

تختلف المتطلبات والاحتياجات السكانية من البيئة المبنية باختلاف الظروف والمؤثرات البيئية الطبيعية، وقد أدى تباين هذه الظروف في المناطق المختلفة من فلسطين إلى تنوع العناصر والتفاصيل المعمارية، وجاء كل منها منسجماً ومتناسباً مع الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بسكان كل منطقة أو قرية، ونتج عن ذلك وجود مخزون زاخر من الأنماط والتفاصيل والمفردات المعمارية والعمرانية التي تمثل حياة القروي الفلسطيني.

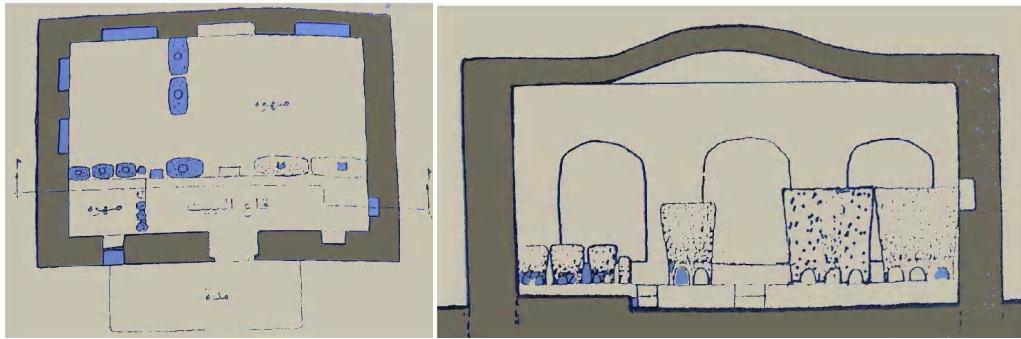
تتشابه القرى الفلسطينية التقليدية في منطقة النواة ذات البيوت المترابطة والشوارع والأزقة المتعرجة الضيقة، وتعتبر النواة مركزاً عمرانياً يتألف من كتلة واحدة تقريباً تتوزع بين الحمايل من خلال الطرق والأزقة والأسوار، وتتشابه القرى في التكوين العمراني والمعماري بشوارعها وأبنيتها وتكوينها الاجتماعي، ونجدها جميعاً تشكل ما يسمى بالنسيج العمراني التقليدي للقرية الفلسطينية الذي يتكون من مباني السكن والمباني العامة والمرافق والخدمات الأخرى (عبد القادر وعيوش، 1995).

3:2:3 تصنيف البيوت في القرية الفلسطينية:

تتأثر عناصر البيت ومكوناته في القرية الفلسطينية بعوامل كثيرة أدت إلى تعدد الأنماط المعمارية لمباني البيوت واختلاف تفاصيلها المعمارية والإنشائية، ولم ينحصر هذا الاختلاف بين قرية وأخرى، ولكنه ظهر ضمن نفس القرية ونفس الحوش، فمثلاً يختلف بيت العائلة النووية عن الممتدة، فيختلف البيت المبني من الحجر عن بيت اللبن، وبناءً على ذلك فإن الأساليب التي يمكن تبنيها لتصنيف البيوت في القرية الفلسطينية مختلفة ومتعددة، فمنها ما يعتمد على فترة استعمال المبني، أو المادة الرئيسية التي تم استخدامها في إقامة البيت أو الأسلوب المتبع في عملية الإنشاء أو مكونات البيت وتنظيمه، وغيرها من عناصر التصنيف (حمدان، 1996).

وسيتم التركيز على تصنيف البيوت حسب المساقط الأفقية، ويمكن تصنيفها إلى البيت البسيط والبيوت المتجمعة وبيوت العائلات ذات الجاه.

1. البيت البسيط: يتكون من غرفة واحدة أو عدة غرف على شكل صف أو صفوف متعامدة، ولكل غرفة باب مستقل يتصل مع الحوش أو الزقاق بالإضافة إلى أبواب داخلية بين الغرف أحياناً.



شكل رقم (4): مسقط ومقطع يوضح طبيعة البيت البسيط في القرية الفلسطينية.
المصدر: زكارنة، 2000.

2. البيوت المتجمعة: يكون أصل هذه البيوت من صنف البيت البسيط، ثم يضاف إليها وحدات بنائية جديدة ملاصقة لتكون حوشاً تتجمع فيه عدة بيوت تسكنها عدة أسر،

ويلاحظ في هذا النوع من البيوت تعدد أنماط البناء وأساليبه وأشكاله واختلاف مواد البناء ونوع الحجر وشكله، والمداميك في الأبنية المكونة له، لأنها أقيمت في فترات متباعدة زمنياً، شكل رقم (5).



شكل رقم (5): صورة توضح شكل البيوت المتجمعة.
المصدر: الباحث.

3. بيوت العائلات ذات الجاه والثراء: يمتلك هذه البيوت الأسر التي تتمثل فيها السلطة الاجتماعية والجاه والثراء، وتعتمد على الفلاحين مقابل أجر أو حصة معينة في فلاحية الأراضي الواسعة التي تملكها. وانتشر بناء هذه البيوت في أواخر الحكم العثماني في نهاية القرن التاسع عشر، وتشكل مجموعات سكنية متكاملة وتستوعب أفراد الأسرة وعائلاتهم، وتبنى هذه البيوت من الحجارة، وإذا لم تكن متوفرة بالمنطقة فإنها تجلب من مناطق بعيدة، وتحتوي على جميع المرافق والخدمات اللازمة، ومحاطة بالأسوار المنيعة الضخمة، ويوجد لها بالإضافة إلى المدخل الرئيسي المميز مداخل خلفية وسرية مزودة أحياناً بأبراج المراقبة، وغرف الحراسة كما هو الحال بالنسبة للمدخل الرئيسي، وقد يوجد بها مستودعات الأسلحة والتموين، وغرفة حجز المعارضين وتعذيبهم، وتحتوي هذه البيوت على الدواوين العامة لاستقبال عامة الناس، والدواوين الخاصة المجهزة لاستقبال الضيوف من الطبقة العليا، شكل رقم (6) (حمدان، 1996).

ونلاحظ أن بيوت العائلات ذات الجاه والثراء تنطبق حسب ما هو موضح على عمارة قرى الكراسي التي سيتم التركيز عليها في هذه الدراسة، ولكن ما هي العوامل التي أثرت على التكوين المعماري لها؟



شكل رقم (6): صورة لقلعة ابن سمحان، رأس كركر
المصدر: العامري، 2003.

3:3 التكوين المعماري للقصور في قرى الكراسي:

تمتاز القصور في قرى الكراسي بخصائص معمارية مميزة، نتجت عن عدة عوامل أثرت على التكوين المعماري لها ما شكل نمطاً معمارياً خاصاً بها.

1:3:3 العوامل التي أثرت على التكوين المعماري لقرى الكراسي:

تميزت قرى الكراسي عن غيرها من قرى الريف الفلسطيني بوجود عائلة ذات جاه وتاريخ استطاعت بسط نفوذها على عدد من القرى المحيطة من خلال رجل تمتع بجاه وسلطان سمي بشيخ الناحية، وكان يتمتع بعلاقات وثيقة بالمدينة ورجالها من الحكام والتجار والأغنياء، كما أن حجم الناحية كان يختلف من منطقة إلى أخرى، فمثلاً بلغ عدد قرى ناحية جماعين 42 قرية في حين نجدها في ناحية بني حارث 11 قرية فقط (النمر، 1975).

لقد أحصت بعثة استكشاف فلسطين (survey of Western Palestine) 46 موقعاً مأهولاً في منطقة الحارثة الشمالية (بلاد حارثة)، وكان الزعيم المحلي هو الأمير الحارثي، وبعد أن انقرضت عائلته تنافس آل جرار وآل طوقان في السيطرة على هذه المنطقة، وخلال الحكم المصري أصبحت اليد العليا لآل عبد الهادي، ثم وقعت المنطقة في أيدي آل جرار.

جدول رقم (1): قرى الكراسي أو قرى النواحي في القرن التاسع عشر في فلسطين.

الرقم	اسم القرية	العائلة	المشيخة	المنطقة
1	دورا	عمرو	جبل الخليل	الخليل
2	بيت جبرين	العزة	جبل الخليل	الخليل
3	بيت عتاب	لحام	العرقوب	الخليل
4	الولجة	درويش	بني حسن	القدس
5	أبو ديس	عريقات	جبل القدس	القدس
6	بيت أكسا	الخطيب	جبل القدس	القدس
7	أبو غوش	أبو غوش	بني مالك	القدس
8	دير دبوان	احمد العلي	جبل القدس	رام الله
9	بيتونيا	حسن عبد الله	جبل القدس	رام الله
10	البيرة	عمرو	جبل القدس	رام الله
11	دير ابزيع	القراجه	بني حارث القبلية	رام الله
12	رأس كركر	آل سمحان	بني حارث الشمالية	رام الله
13	كفر مالك	الديك	بني سالم	رام الله
14	المزرعة القبلية	العنسوية	بني مره	رام الله
15	دير غسانة	البرغوثي	بني زيد	رام الله
16	عبوين	سحويل	بني زيد	رام الله
17	نعلين	الخوaja	بني حارث القبلية	رام الله
18	دير استيا	أبو حجلة	جماعين	نابلس
19	جماعين	ريان	جماعين	نابلس
20	بيتا	دويغات	مشارق البيتاوي	نابلس
21	جالود	منصور	مشارق البيتاوي	نابلس

المنطقة	المشيخة	العائلة	اسم القرية	الرقم
نابلس	بني صعب	الجبوسي	كور	22
نابلس	وادي الشعير	الكايد	سبسطية	23
نابلس	جورة عمرة	القاسم	بيت وزن	24
نابلس	وادي الشعير	آل مسعود	برقة	25
جنين	الشعراوية الغربية	جرار	صانور	26
جنين	الشعراوية الشرقية	عبد الهادي	عرابة	27

المصدر: مفكرة مركز رواق المعماري - رام الله للعام 1997، بتصرف.

أما زعماء وادي الشعير فكانوا آل البرقاوي الذين ينتمون إلى آل سيف الذين كانوا يسيطرون من شوفه وذنابة على غربي الوادي، والعشيرة الحاكمة في منطقة بني صعب كانت عشيرة الجبوسي التي كان برجها في كور قضاء طولكرم حالياً، وكانت تحت سيطرتها 24 قرية، وكانت منطقة بلاد الجماعين أو جورة مردا تنقسم إلى نصفين متساويين: اثنتان وعشرون قرية في الجزء الشرقي من المنطقة كانت تحت إشراف قاسم الأحمد الذي كان مركزاه الأصليان في بيت وزن ودير استيا، واثنتان وعشرون قرية في النصف الغربي كان يشرف عليها آل ريان من برجهم في مجدل بابا، أما منطقة مشارق البيتاوي فقد ضمت خمس مواقع، وضمت منطقة مشارق نابلس ستة عشر موقعا وتدعى العائلة الحاكمة، وفيهما دار الحاج محمد في بيت فوريك، وعائلة بني شمس في بيتا بوصفهما العشيرتين السائدتين اللتين تنافستا في السيطرة على هاتين المنطقتين.

كان نفوذ شيوخ النواحي في أوجه عندما تميزت الحكومة العثمانية باللامركزية أو في فترات ضعفها، فقد قاموا بجمع الضرائب وحفظ الأمن وتنظيم الجيوش المحلية، بالإضافة إلى تنظيم موكب الحج السنوي وحمائته، وقد وسع شيوخ النواحي نفوذهم في المناطق المجاورة، ووقعت بسبب ذلك عدة مناوشات وصراعات ومعارك بينهم أدت إلى نقل المسؤولية من مشيخة إلى أخرى، وبشكل عام يمكن القول أن سطوة شيوخ نواحي مدينة نابلس وجبلها كانت أقوى بكثير مما كان عليه حال شيوخ النواحي في منطقة جبل القدس والخليل، حتى أنه امتد نفوذهم

على معظم مدن فلسطين ليصل إلى جنين ونابلس والقدس ونواحيها، وصيدا وعكا ويافا وغزة، كما كان الحال بالنسبة لآل عبد الهادي والقاسم (دوماني، 1998).

قامت الحكومة العثمانية في آخر عهدها بإصدار مجموعة من الإصلاحات التي كان هدفها تركيز السلطة بأعيان المدن المتواصلين مباشرة مع مركز الحكم في اسطنبول، لاستعادة مركزية الحكم العثماني، حيث وجهت الضربات القاضية لكل ما تبقى من نفوذ شيوخ النواحي، وبذلك طوت إلى الأبد تاريخ قرنين من نفوذ شيوخ ريف فلسطين وامتيازاتهم، وبقيت قصورهم وقلاعهم شاهداً ليومنا على هذا التاريخ (العامي، 2003)، ولقد عكست هذه العمائر الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لعائلات شيوخ النواحي الشبه إقطاعية، وبالتالي يمكن إيجاز العوامل التي لعبت دوراً مهماً في نشوء هذا الطراز المعماري المميز في محيط ريفي بالآتي:

1. عامل الحماية والدفاع الناتج عن التحالفات والصراعات المستمرة بين شيوخ النواحي، حيث أصبحت هذه القصور أشبه بالقلع منها بالمساكن، وأحيطت بالأسوار وأبراج المراقبة وسبل الحماية، لتشكل وظيفة حكم وإدارة وسكن في نفس الوقت مما أدى إلى انعكاس هذا الأمر على طبيعة البناء حيث الرهبة والضخامة والغموض.

2. العامل الاقتصادي وتنامي الثروة في أيدي شيوخ النواحي من خلال ما تم جمعه من الأموال الناتجة عن دورهم كملتزمي ضرائب، وتأثير قانون الأراضي العثماني في ظهور فئة كبار الملاك، ففي سنة 1275هـ/1858م أصدرت الدولة العثمانية قانون الأراضي الذي نص على تملك الأراضي الميري وتسجيلها بأسماء القائمين على زراعتها، وكان شرط تملك هذه الأراضي:

أ - أن يثبت المزارعون أنهم يزرعون الأرض منذ مدة لا تقل عن عشرة أعوام.

ب - أن يكونوا قد دفعوا الضرائب المقررة للدولة خلال هذه الفترة.

ج - أن يكونوا أيضاً قد دفعوا رسوم تسجيل الأرض.

لذلك حرمت الدولة أولئك الذين لم يستطيعوا إثبات أنهم يدفعون الضرائب المقررة على الأرض التي يزرعونها حق التملك.

3. اختلاف دور نساء شيوخ النواحي عن دور نساء الريف الفلسطيني الذي كان أقرب لمكانة نساء المدن ودورهن، مما ترتب عليه ضرورة توفير الفراغات والخصوصية التي تتناسب مع هذه المكانة وهذا الدور (العامري، 2003).

ونتيجة لهذه العوامل التي أثرت على التكوين المعماري لهذه القصور والقلاع يمكن إيجاد أوجه شبه بين القصور في قرى الكراسي.

2:3:3 أوجه الشبه العمراني والمعماري بين القصور في قرى الكراسي:

من خلال دراسة بعض قرى الكراسي وتحليلهن كعرابة وبيت وزن وكور وديرستيا وسبسية وغيرها، تبين العديد من أوجه الشبه المعماري والعمراني لقلاع قرى الكراسي وقصورها، ومنها:

أ - إن هذه القصور كانت تؤدي وظائف متشابهة غلب عليها الطابع الدفاعي نظراً لما كانت تعيشه البلاد في ذلك الوقت من صراعات بين شيوخ النواحي.

ب - من الواضح أن غالبية هذه القصور كانت تقوم على ربط معماري بين القرية والمدينة، حيث أن شيوخ النواحي ارتبطوا بتحالفات مع المدن وقلدوا حياة المدينة في قصورهم.

ج - لقد تم بناء معظم هذه القصور على رؤوس التلال، وتكونت في الغالب من دورين أو ثلاثة كما في عرابة وكور وبيت وزن.

د - تم إحاطة القلاع بالأسوار ووجود البوابات الضخمة المصفحة ذات الأقواس العالية التي تحتوي على أبواب صغيرة مصفحة أيضاً تدعى (الخوخة)، وهذه البوابة الضخمة تقودك عبر إيوان ضخم إلى الديوان ومن ثم إلى ساحة القصر الواسعة، وهذا ما يظهر في عرابة وكور وديرستيا.



شكل رقم (7): قصر الحاكم عبد الله، كور.

المصدر: العامري، 2003.

- ه - كما امتازت هذه القصور بشبابيك كبيرة واسعة، بعضها وضع له شبك حماية والبعض الآخر وضع على إطاره الزخارف الخشبية.
- و - كذلك ازدانت بعض الحجارة بالنقوش الحجرية، وهذه النقوش أكثر ما تشاهد فوق البوابات الرئيسية وفوق مداخل بعض الغرف الداخلية.
- ز - إن سماكة بعض الجدران في القصور كان يصل إلى متر أو يزيد، وبنيت بالحجارة التي جلبت من مواقع مختلفة، ففي بناء قصور عرابة أحضرت حجارتها من قباطية أما في بيوت آل أبو حجلة فقد أحضرت الحجارة من جماعين وبنيت باستخدام زيت الزيتون والشيد كما يروي التاريخ الشفوي.
- ح - كما امتازت هذه القلاع والقصور بأبراج للمراقبة إضافة إلى "طلاقات" و "مزاغل".*

* مزاغل: وهي فتحات ضيقة من الخارج وواسعة من الداخل كانت تستعمل للمراقبة وإطلاق النار.



شكل رقم(8): حوش فصر يوسف الواكد، كور.
المصدر: العامري، 2003.

بالرغم من الاختلافات في مخططات القصور*، إلا أنه من الممكن التحدث عن نمط واحد يجمع بينها، ويظهر ذلك من خلال التقسيمات الوظيفية والاستعمالات للقصور والخصائص المعمارية لها.

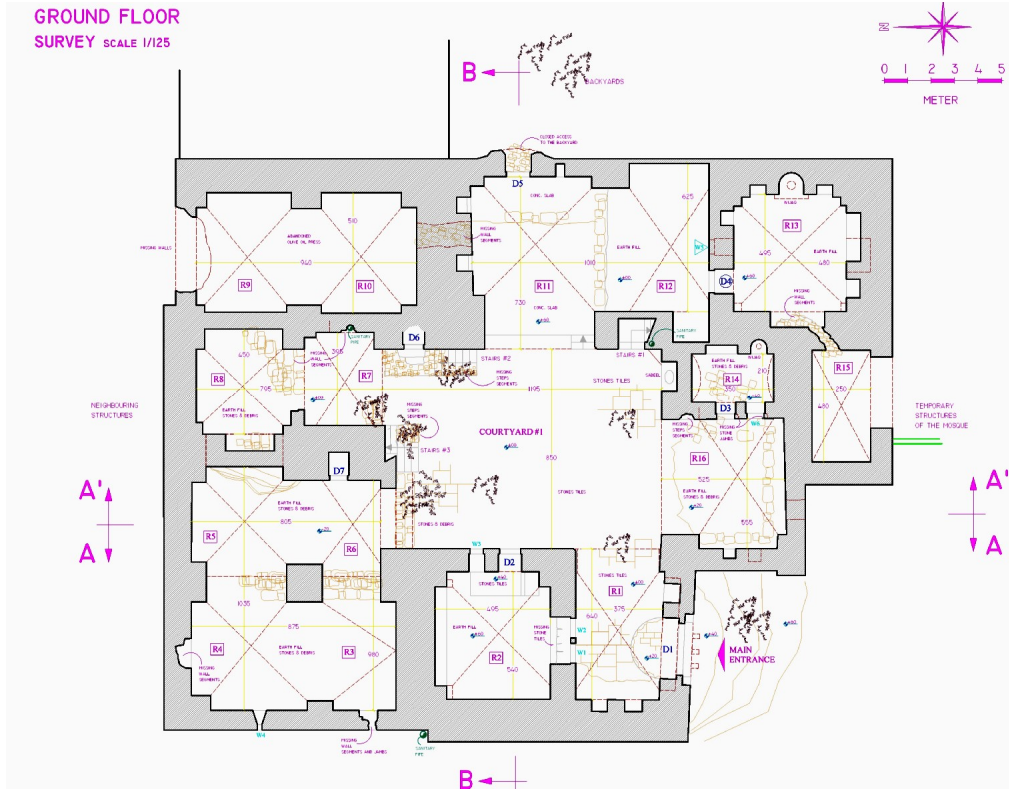
3:3:3 التقسيمات الوظيفية والاستعمالات للقصور:

كان للدور السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي لعبه أصحاب القصور أثر كبير على تكوين قصورهم وتخطيطها، فقد تعددت وظائف هذه القصور والقلاع واستعمالاتها، فبالإضافة إلى كونها سكناً وما يتطلب ذلك من توفير الخصوصية للنساء، فقد كانت هذه القصور في معظم الأحيان مباني ذات وظائف عامة إدارية وعسكرية، ففي حالات كثيرة لعب القصر دور السرايا أو كان مقراً حكومياً لإدارة شؤون الحكم، ويمكننا تقسيم القصور من الناحية الوظيفية إلى ثلاثة أقسام (العامري، 2003):

* لمزيد من المعلومات انظر المخططات في العامري، 2003.

1. مرافق ذات وظيفة إدارية عامة: الديوان وغرفة الحراس وغرفة القهوة والسجن إن وجد، وجميعها في الطابق الأرضي.

2. مرافق ذات وظيفة خدمتية: أروقة وغرف وإسطبلات وغرف تخزين وبد زيتون، وجميعها تكون في الطابق الأرضي كما يظهر لنا من خلال دراسة الطابق الأرضي لقصر القاسم، وهو يحتوي على مدخل القصر الرئيسي ووظائف عامة، ففيه إسطبلات الخيل سواء للضيوف أو لأهل القصر إضافة إلى غرف الحرس وإيوانان وغرفة خدمات وساحة سماوية مرتبطة بشكل مباشر مع المدخل الرئيسي، ويمكن الوصول إلى الطابق الأول من خلال ثلاثة أدراج منفصلة، ويظهر المخطط التالي توزيع الفراغات وعلاقتها بالفناء، إذ يتبين أن العلاقة مع الفناء مباشرة حيث إن جميع الغرف مفتوحة على الفناء.

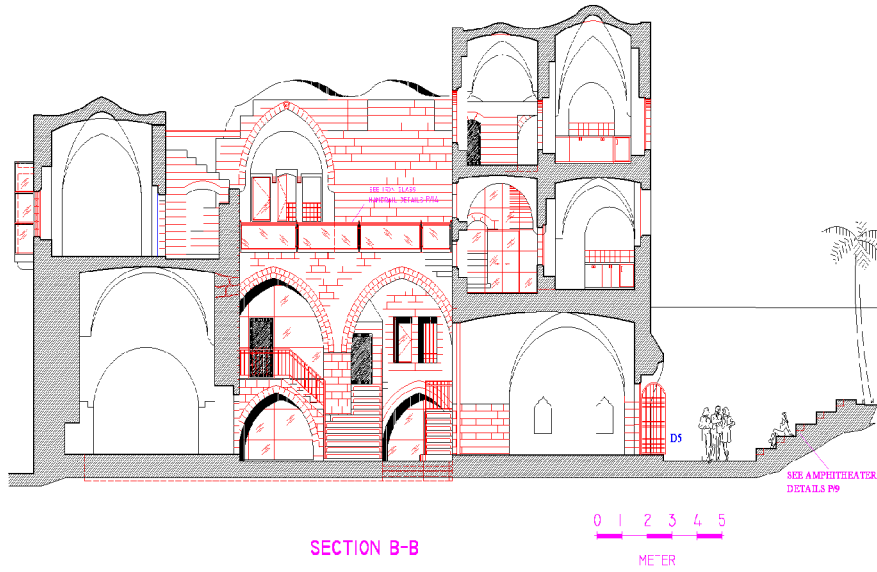


شكل رقم(9): مخطط الطابق الأرضي لقصر القاسم.

المصدر: أرشيف رواق.

3. مرافق ذات وظيفة سكنية خاصة: غرف السكن وغرف معيشة وغرف نوم العائلة والحراس، وقد تم الفصل بين الوظائف عمودياً، أي خدمات المرافق العامة والخدمات

في الطابق الأرضي بينما وجد حيز العائلة والحاشية في الطوابق العلوية، كما يتبين من خلال دراسة تقسيم الوظائف في قصر القاسم، فالطابق الأول الذي يضم غرفاً استخدمت في إدارة الحكم ومسكن ضيوف الشيخ ومطبخ وغرفة خزين وحمام، أما مخطط الطابق الثاني فيظهر الوظائف حيث تزداد الخصوصية في المستويات الأعلى، لذلك نشاهد جناح الحرملك والذي يتميز بفصله عن باقي الأجنحة، وذلك يعود للعامل الاجتماعي وفصل النساء عن الوظائف العامة، فتظهر غرف النوم الخاصة بأفراد العائلة، أما الطابق الثالث من القصر، فمكون عملياً من منطقتين مستقلتين: الأولى عليا الشيخ، ومنطقة سكنية أخرى منفصلة تماماً عن عليا الشيخ. ويظهر المقطع التالي العلاقات الوظيفية بين أجزاء القصر وعلاقتها بالفناء، وطريقة الفصل بين الأجنحة المختلفة.



شكل رقم (10): مقطع في قصر القاسم.

المصدر: أرشيف رواق.

4:3 الخصائص المعمارية للقصور:

يتضح لنا من خلال دراسة العناصر المعمارية للقصور وتحليلها في قرى الكراسي المتمثلة بالموقع، والأسوار، والمداخل والبوابات، والفناء الداخلي، وفتحات الأبواب والشبابيك،

والعقود والقباب، والعناصر الزخرفية، إلا أنه بالرغم من وجود اختلاف بين هذه القصور يمكن القول بشكل عام بوجود سمات وخصائص معمارية تجمع بين هذه المباني تجعل منها نمطاً معمارياً مميزاً في الريف الفلسطيني خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وقد شكلت تكوينات معمارية جميلة جداً بجدرانها الحجرية المصمتة، وكأنها تجمعات لعدة مبان مترابطة.

1:4:3 الموقع:

تحتل القصور مواقع مميزة وغالباً يتوسط القرية كما في بيت وزن ورأس كركر وسبسطية، بينما نراه مختلفاً في قرية صانور، إذ يقع القصر على الأطراف الشرقية، ويتم الوصول إليها عبر طرق واضحة، كما أن القصور تحيطها المباني المهمة والعامة.



شكل رقم(11): منظر عام لقرية رأس كركر حيث يحتل القصر وسط القرية.
المصدر: العامري، 2003.

2:4:3 الأسوار:

يلاحظ انه لم يتم بناء سور حول هذه القرى، حيث اقتصر بناء الأسوار فقط حول القصر مما أدى إلى عزله عن باقي بيوت القرية، وميز جميع هذه القصور وجود أسوار عالية نسبياً حولها، وفي معظم الأحيان شكلت واجهات المباني نفسها بالإضافة إلى جدران الأفنية الداخلية، فهي تعتبر عنصراً معمارياً حصّن المبنى من ناحية دفاعية ومنحه خصوصية سعى إليها أفراد العائلة لإعطاء النساء خصوصيتهن (العامري، 2003)، وقد تميزت هذه الأسوار

بارتفاعاتها الشاهقة وواجهاتها العالية التي تجاوزت في بعض الأحيان العشرين متراً، وكثيراً ما كانت فتحات البنادق (الطلاقات) تعلو الجدران والأسوار، وتظهر الصور الآتية الأسوار المرتفعة في القصور، حيث تظهر فيها الأسوار وقد تشكلت بطريقة فنية، أي أنها تمثل عنصراً معمارياً يبرز جمال القصر وفخامته.



شكل رقم (12): صورة توضح الجدران العالية والفتحات الخارجية والمدخل والتسقيف في قصر القاسم.
المصدر: الظاهر، 2006.



شكل رقم (13): صورة توضح الجدران العالية والفتحات الخارجية في قصر الجبوسي، كور.
المصدر: أبو علي، 2006.

3:4:3 المداخل والبوابات:

تميزت جميع القصور بمدخلها الفخمة وبواباتها الخشبية الكبيرة المكونة في معظمها من قوس مدبب كبير تعلوه زخارف حجرية بداخله قوس موتور، وبينهما نقش حجري يحوي غالباً أبيات شعرية تشير إلى سنة تشييده، وعلى جانبي المدخل من الخارج مقعدان حجريان للحرس يسميان بالمكسلتين، ولتوفير الخصوصية تميزت القصور بوجود بهو يشكل وضع انتقالي من الحيز شبه العام إلى الحيز الخاص، وسميت بالمداخل المنحنية التي تعتبر من أهم سمات العمارة المدنية كما في قصور نابلس القديمة، وبيوت الأغنياء والتجار في المدن الإسلامية كمدينة دمشق وفاس والقاهرة.



شكل رقم (14): صور توضح واجهة المدخل وتظهر فتحات الشبابيك المجوز وأقواس المدخل المدبب والموتور والنقش الحجري والمكسلتين في اليمين قصر حسين عبد الهادي، عرابة، وفي اليسار قصر الجبوسي، كور. المصدر: أبو علي، 2006.



شكل رقم (15): صور توضح واجهة المدخل وتظهر فتحات الشبابيك المجوز وأقواس المدخل المدبب والموتور والنقش الحجري والباب الخشبي والخوذة والمكسلتين في اليمين قصر سحويل، عبوين، وفي اليسار قصر ابن سمحان، رأس كركر. المصدر: أرشيف رواق.



شكل رقم (17): صور توضح واجهة المدخل المنحني في قصر القاسم، بيت وزن. المصدر: أرشيف رواق.



شكل رقم (16): صورة توضح واجهة المدخل وتظهر أقواس المدخل المدبب والموتور والنقش الحجري والباب الخشبي والخوذة والمكسلتين في قصر الكايد، سبسطية. المصدر: الباحث.

4:4:3 الأفنية الداخلية:

وهي من أهم السمات المعمارية التي جمعت بين القصور في فلسطين المدنية والريفية على حد سواء مما جعل منها طرازاً متميزاً، وتتوزع الغرف المعقودة من حول هذه الساحات، وهي الأكثر استعمالاً من قبل جميع أفراد العائلة (عمل النساء، ولعب الأطفال وساحة المناسبات الاجتماعية)، وغالباً ما كانت مبلطة كلياً أو جزئياً، وفيها أشجار مثمرة، وقد اختلفت أشكال هذه الأفنية ما بين الشكل المربع أو المستطيل أو غير المنتظم، وتختلف أحجامها ومساحاتها تبعاً لأهمية الجناح المحيط حولها، لذلك تعددت الأفنية في القصر الواحد للفصل بين الأجنحة المختلفة، فمنها العام ومنها شبه العام والخاص، وتشكل الأفنية عنصر حركة سواء أفقية أو عمودية، حيث إن الأدراج الرابطة بين الطوابق تحتل جزءاً من الفناء، بالإضافة إلى أنها عنصر تهوية يعمل على إدخال الشمس والهواء إلى الغرف، حيث إن الغرف مفتوحة على الفناء ومغلقة على الخارج لتوفير الخصوصية، ومن السمات المعمارية الهامة لهذه الساحات وجود الأواوين، وتستخدم لجلوس أفراد العائلة أو للضيافة، وتكون جدرانها ذات فتحات مزخرفة، وقد اعتنى بتزيينها وزخرفتها (مصطفى، 1983).



شكل رقم(18): صورة توضح الفناء والفتحات الداخلية والدرج في قصر الكايد.
المصدر: أرشيف رواق.



شكل رقم(20): صور توضح الفناء والفتحات الداخلية والدرج في قصر القاسم، بيت وزن.
المصدر: الظاهر، 2006.



شكل رقم (19): صور توضح الفناء في قصر ابن سمحان، رأس كركر.
المصدر: أرشيف رواق.



شكل رقم (21): صور توضح الفناء والفتحات الداخلية والإيوان في قصر يوسف الواكد، كور.
المصدر: أبو علي، 2006.

5:4:3 فتحات الأبواب والشبابيك:

باستثناء فتحات الأبواب لم يكن هناك في الطابق الأرضي أي فتحات في الواجهات الخارجية، وذلك حفاظاً على الخصوصية فكانت معظم الفتحات باتجاه الساحة الداخلية، أما الطوابق العلوية فكانت تكثر فيها الشبابيك المطلّة على الخارج. وأكثر الفتحات شيوعاً الشباكان المستطيلان والمتجاوران (المجوز)، ونجد هذا العنصر في جميع القصور بلا استثناء، ويوجد في بعض الحالات القليلة نسبياً تشكيلات ثلاثية لهذه الشبابيك كما يظهر في واجهات قصور عرابة وبيت وزن، كما يوجد في بعضها في الجزء العلوي شبابيك صغيرة تسمى (فضايات) لإدخال النور والهواء.



شكل رقم (22): صور توضح الجدران والفتحات في قصر آل سمحان، رأس كركر. المصدر: أرشيف رواق.

6:4:3 العقود والقباب:

إن استعمال العقود العربية، وتسمى أيضاً العقد المتصالب قد شاع في العمارة العربية بشكل كبير، ويمكن القول إن مباني قصور قرى الكراسي مكونة من مجموعة من العقود المبنية في مستويات متعددة ومتداخلة شكلت روائع معمارية، وقد تجلّى ذلك بشكل واضح في قصر القاسم في بيت وزن. أما القباب فقد كانت تستخدم للمباني الهامة الدينية أو الدنيوية، لذلك نرى إن جميع غرف قصور النواحي مكونة من عقود باستثناء العلية التي تميزت ببروز قبتها الجميلة التي بنيت من الخارج على قاعدة حجرية مئمنة.



شكل رقم (23): صور توضح العقود في قصر صالح عبد الهادي، عرابة. المصدر: العامري، 2003.



شكل رقم (24): صور توضح الفناء وقبة العلية لقصر سحويل في عبوين، وإلى اليمين عقود غرف قصر الكايد في سبسطية إلى اليسار.
المصدر: أرشيف رواق.

7:4:3 العناصر الزخرفية:

نقوش وزخارف حجرية قد تكون نقش مكتوب أو شكل هندسي أو نباتي أو صحن خزفية ملونة (قاشاني)، وتبرز هذه الأعمال الفنية الرائعة في أعمال الحجر المتمثلة بالأعمدة والتيجان وقواعد الأعمدة المزخرفة والمقاعد الحجرية، أما النقوش فقد تركزت في الأقواس وجوانب البوابات الرئيسية، كما نجد هذه الزخارف على فتحات الأبواب الداخلية وخاصة أبواب العاللي، أما البوابات الخارجية فقد اتسمت بالزخارف المنحوتة بأشكال هندسية أو نباتية مبسطة كما في بوابة دير غسانة وعبوين، كما استعملت الكورنيشات والبراويز الخشبية أسفل الرفوف الخشبية (العامري، 2003).



شكل رقم (25): صور توضح العناصر الزخرفية في اليمين قصر سحويل، عبوين، وفي اليسار في قصر الكايد، سبسطية.
المصدر: أرشيف رواق.



شكل رقم (26): صور توضح العناصر الزخرفية في اليمين قصر الكايد، سبسطية، وفي اليسار قصر القاسم، بيت وزن.
المصدر: الباحث.



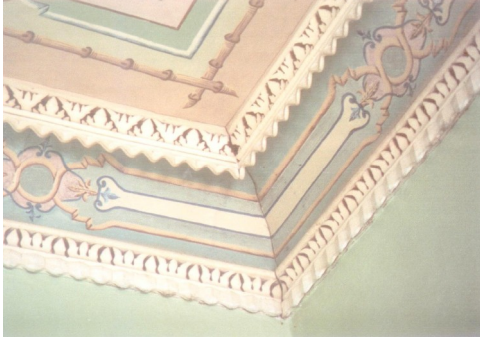
شكل رقم (27): صورة نقوش توضح تاريخ بناء بوابة قصر آل مسعود 1863م.
المصدر: العامري، 2003.

وبشكل عام خلت الجدران الداخلية والعقود من أية زخارف، واقتصرت على طراشة الجدران بطراشة خفيفة من مادة الشيد، وفي بعض الحالات وجدت الزخارف والرسومات على الجدران الداخلية بأكملها، ففي علية الشيخ بقصر الحاكم في كور نجد القبة مزخرفة من الداخل، أما الجدران فقد تم زركشتها بزخارف نباتية باللونين البني والأخضر، وقد شكلت الطلاقات بمجموعها أعلى الساحات السماوية (مشربيات فخارية)، فبالرغم من استعمالها لأسباب وظيفية إلا أنها كونت تشكيلات زخرفية جميلة مختلفة في ألوانها عن الحجر، وأما المشربيات الحجرية فقد شكلت عنصراً زخرفياً جميلاً لفتحات شبابيك هذه القصور، واستعملت المشربيات الخشبية البسيطة لإغلاق هذه الفتحات، وبالنسبة لاستعمال الأسقف الخشبية الملونة كان شبه معدوم سوى حالة واحدة فقط في برقة في فترة متأخرة من القرن التاسع عشر، ورغم أن التأثيرات العثمانية

واضحة في الرسومات، إلا أن الدراسات توضح أن الفنانين الذين رسموا هذه الأسقف جاءوا من لبنان (دراسة غير منشورة للمهندس شريف الشريف).



شكل رقم (28): صور توضح الرسم على الجدران في قصر القاسم.
المصدر: أرشيف رواق.



شكل رقم (29): في اليمين صورة توضح العناصر الزخرفية في قصر الجبوسي، كور. وفي اليسار صورة توضح الأسقف الخشبية الملونة في قصر فارس مسعود، بركة.
المصدر: العامري، 2003.

وبالاعتماد على هذه الخصائص يمكننا عمل مقارنة عامة لنماذج من القصور في فلسطين على عدة مستويات، وتوضيح الاختلافات بين قرى الكراسي والمدينة والقرية من عدة نواحي.

5:3 مقارنة عامة لعمارة القصور في قرى الكراسي:

بالاعتماد على الخصائص المعمارية للقصور في قرى الكراسي، يمكننا عمل مقارنة عامة لنماذج من القصور في فلسطين على عدة مستويات، وتوضيح الاختلافات بين عمارة قرى الكراسي من ناحية، والعمارة المدنية والريفية من ناحية أخرى.

3:5:1 مقارنة بين عرابة وبيت وزن وكور:

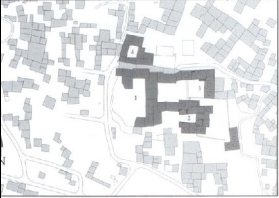
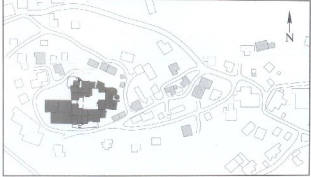






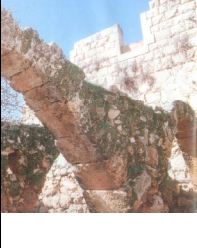
جدول رقم (2): مقارنة بين عرابة وبيت وزن وكور.

وجه المقارنة	عرابة	بيت وزن	كور
صورة القصر			
العائلة الحاكمة	عائلة الشيخ حسين عبد الهادي ومن بعده أولاده	عائلة الشيخ قاسم الأحمد ومن بعده أولاده	عائلة الجبوسي
العائلة المؤيدة والمناهضة من حكام جبل نابلس	المؤيدة: آل عبد الهادي وآل النمر المناهضة: آل طوقان وآل جرار	المؤيدة: آل عبد الهادي وآل النمر المناهضة: آل طوقان	المؤيدة: آل عبد الهادي وآل النمر المناهضة: آل طوقان
المركزية والتبعية	مركز لمشيخة الشعراوية الشرقية	مركز لمشيخة جورة عمرة ومشيخة جماعين الشرقية	مركز لمشيخة بني صعب
موقع القصور بالنسبة للقرية	في المركز من الجهة الشرقية للبلدة	في مركز القرية	يمين مدخل القرية الغربي
وجود المداخل	يوجد للقرية مدخل عبارة عن شارع رئيسي يفصل القرية إلى جزأين	مدخل للقرية من الجهة الجنوبية ولم تكن هناك بوابات	مدخلان: مدخل رئيسي غرب القرية ومدخل أصغر يقع خلف البيوت في الجهة الشرقية
وجود الأسوار	يوجد سور في منتصف القرية شكل حاجز بين القرية والقصر مهدم حالياً، كما أن واجهات المباني شكلت أسوار حولها.	لا يوجد، واجهات المباني شكلت أسوار حوله.	وجود سور من الجهة الغربية وفي الجهة الشرقية حلت المباني ذات الأسوار العالية مكان السور
عدد طوابق القصر	3	4	3
الفناء الداخلي والإيوان	يوجد فناء، أواوين وأروقة	يوجد فناء وأواوين	يوجد فناء، أواوين وأروقة
فتحات الأبواب والشبابيك	في الأدوار العلوية، مجوز وفتحات ثلاثية قليلة	في الأدوار العلوية، مجوز والفتحات الثلاثية هي الأكثر	في الأدوار العلوية، مجوز
العقود والقباب	استخدمت العقود، قبة في العلية	تجلى استخدام العقود، قبة في العلية	عقود كبيرة وعالية، قبة في العلية
العناصر الزخرفية	نقوش وزخارف حول الشبابيك والأبواب والعقود	نقوش وزخارف بارزة وغائرة حول الشبابيك والأبواب والعقود، رسومات على الجدران	نقوش وزخارف حول الشبابيك والأبواب، رسومات على الجدران

المصدر: الباحث، بالاعتماد على (العامري، 2003).

2:5:3 مقارنة بين جبل نابلس والخليل والقدس:

جدول رقم (3): مقارنة بين جبل نابلس والخليل والقدس من حيث المنطقة والقرية والعائلة الحاكمة والوضع الحالي للقصر.

المنطقة	جبل نابلس	جبل القدس	جبل الخليل
القرية	عراية	رأس ابن سمحان	دورا
العائلة الحاكمة	آل عبد الهادي	آل سمحان	آل عمرو
الوضع الحالي للقصر	قائم، تم ترميم بعضها	قائم، تم ترميم بعضها	متهدم
مخطط القرية			
منظر عام للقرية			
صورة للقصر			

المصدر: الباحث، بالاعتماد على (العامري، 2003).

3:5:3 مقارنة بين المدينة والقرية وقرى الكراسي:

جدول رقم (4): مقارنة بين المدينة والقرية وقرى الكراسي.

وجه المقارنة	القرية	قرى الكراسي	المدينة
العامل المؤثر	الزراعة، الرعي	التجارة، الزراعة (تحصيل ضرائب، علاقات تجارية، أراضي زراعية)	التجارة، الصناعة
الناحية التخطيطية تبعاً للعامل المؤثر	أراضي زراعية ومراعي، مباني ريفية مستقلة، عليّة الشيخ، مقامات ومزارات	مناطق نفوذ تمثلت بالحمولات، قصور وقلاع، طرق، ساحة داخلية مقابلة لديوان الحاكم، أراضي زراعية	أسواق تجاربه (خانات، وكالات، حمامات) حارات، شوارع، مباني دينية (مساجد، كنائس)، ساحات عامة
الشوارع	طرق ترابية تصل بين البيوت، طرق تؤدي للأراضي الزراعية والمراعي	طرق بين الحمولات، طرق مؤدية للقصر، طرق مؤدية للأراضي الزراعية، طرق خارجية	شوارع تجارية، تربط الحارات، طرق بين الوحدات السكنية
الساحات	يمكن اعتبارها ساحات تنمو بشكل عضوي (عفوي بدون تخطيط)	ساحة عامه محاطة بسور القلعة أو الحمولة، ساحة خاصة في الأدوار العلوية	ساحات سماوية مكشوفة أمام الديوان، ساحة تتوسط الفراغات المعيشية
الوحدة السكنية	بيت الفلاحين(الراوية): قاع البيت، بسيطة، راوية	قصور وقلاع: الدور الأرضي خدمات (طابع فلاحي) الأدوار العلوية سكن ومنامة (طابع مدني)	أحواش وقصور: الدور الأرضي معيشة، دواوين، استقبال الأدوار العلوية منامة
الناحية السياسية السلطة الحاكمة	الشيخ أو المختار ومقره في العلية	حمولة مسيطرة مقرها قلعة الحاكم (مبنى إداري، عسكري، سكني)	عائلات حاكمة ذات نفوذ سياسي وتجاري ومالي
المدخل	مدخل مستقل أو مباشر للبيت	مدخل منكسر يؤدي إلى ساحة القصر	مدخل منكسر أو منحني يؤدي إلى ساحة الحوش
السور	السور حول البيت فقط	سور حول كل حمولة، سور يحيط بالقصر	سور يحيط بالمدينة بأكملها، سور يحيط بالقصر
السجن	غير موجود	ثانوي، وجد في بعض القصور	أساسي، موجود ضمن القصور والاحواش
دور المرأة في المجتمع	دور داخلي وخارجي	دور داخلي فقط/عزل تام	دور داخلي فقط/عزل تام

المصدر: الباحث، بالاعتماد على (العامري، 2003).

من خلال الدراسة السابقة والمقارنة ما بين عرابة وبيت وزن وكور كنموذج من قرى الكراسي في منطقة جبل نابلس، والمقارنة بين قرى الكراسي في جبل نابلس والخليل والقدس من ناحية أخرى، وتوضيح الاختلاف بين المدينة والقرية وقرى الكراسي، نستنتج ما يأتي:

أ - إن عمائر قرى كراسي منطقة نابلس كانت مدنية السمات، بينما اتسمت قصور نواحي منطقة الخليل والقدس بسمات مدنية وفلاحية في آن واحد.

ب - لم يكن لقصور قرى الكراسي وقلاعها أي بعد ديني، بخلاف البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وما ترتب على هذا الدور من نتائج كان لها تأثير حاسم في تغيير ملامح الريف الفلسطيني وسماته.

ج - بالرغم من الاختلافات في مخططات القصور، إلا أنه من الممكن التحدث عن نمط واحد يجمع بينها، ويظهر ذلك من خلال التقسيمات الوظيفية والاستعمالات للقصور، وكذلك الخصائص المعمارية لها.

د - لقد تميزت عمارة قرى الكراسي بأنها تحمل ملامح معمارية مدنية في وسط ريفي، حيث إن قصور النواحي أو القلاع الواقعة في هذه القرى تميزت بسمات معمارية مدنية من حيث التخطيط والوظيفة والحجم والتفاصيل المعمارية، وتشبه إلى حد كبير قصور الأعيان والتجار والأثرياء في المدن، "لذلك يمكن اعتبار عمارة قرى الكراسي همزة وصل بين نمط المدن والقرى الفلسطينية".

6:3 خلاصة:

على ضوء ما تم عرضه من سمات وخصائص للقصور في قرى الكراسي، وما تم عرضه حول قرى الكراسي في القرن التاسع عشر في فلسطين من خصائص وميزات عكست الدور الذي لعبته على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وما ترتب على هذا الدور من نتائج كان لها تأثير حاسم في تغيير ملامح عمارة الريف الفلسطيني وسماته. ونتيجة لما

يتعرض التراث المعماري الفلسطيني بشكل عام إلى خسائر وأخطار جمة بسبب الاحتلال الإسرائيلي والإهمال وقلة الصيانة، مما يتيح الفرصة للعوامل الجوية والبيئية من رياح ورطوبة وأمطار وحيوانات وغيرها لإلحاق شتى أنواع التلف في تلك المباني، ويضاف إلى تلك العوامل الممارسات الخاطئة من قبل الساكنين لهذه القصور أو المستفيدين منها من عمل الإضافات العشوائية، واستخدام مواد بناء دخيلة، إلى جانب ما تم من أعمال هدم وإزالة لأجزاء مهمة من هذه المباني الهامة.

لذا يظهر لنا أهمية الحفاظ على هذه المباني التاريخية ذات القيمة المميزة التي تشكل هوية وتراثا لهذا الشعب حتى يعاد استخدام هذه المراكز التاريخية بما يتلاءم مع أهميتها وطابعها المعماري والتاريخي، مع التأكيد على إمكانية قدرة هذه المباني على العطاء (المادي) من حيث إمكانية إعادة الاستخدام، وتوفير فراغات مناسبة لنشاطات عامة ضرورية للمجتمع، وعطاء (معنوي) لما تحمله من سمات معمارية وجمالية وأبعاد تاريخية وثقافية تدل على الحضارة والعراقة والأصالة، لتسهم بذلك في التطور والنمو المرجو، ولتشكل معالم سياحية تراثية تستحق الاهتمام، وهذا يقودنا إلى الفصل التالي الذي يعرض تجربة إعادة تأهيل بعض مشاريع القصور في قرى الكراسي كنموذج للتجربة الفلسطينية للحفاظ على التراث المبني في الريف الفلسطيني.

الفصل الرابع

تجربة إعادة تأهيل مشاريع القصور في قرى الكراسي

1:4 مقدمة

2:4 الجهات العاملة على حماية التراث المبني في فلسطين

3:4 إعداد خطط مشاريع إعادة تأهيل القصور في قرى الكراسي

4:4 التوثيق والمسح المفصل للمباني التاريخية

5:4 تحليل المعلومات واتخاذ القرارات

6:4 طبيعة التدخل في تنفيذ المشاريع

7:4 تشغيل مشاريع إعادة التأهيل واستخدامها

8:4 خلاصة

الفصل الرابع

تجربة إعادة تأهيل مشاريع القصور في قرى الكراسي

1:4 مقدمة:

في النصف الثاني للقرن الماضي، وتحديداً بعد معاهدة البندقية للحفاظ على التراث المعماري، تخطت الكثير من الدول المتقدمة في تجارب الحفاظ مفهوم الحفاظ على مبنى بعينه، لتدخل في مفهوم أشمل وهو الحفاظ الحضري، الذي يعني أخذ المنطقة المحيطة للمبنى التاريخي بعين الاعتبار، إن لمعظم الدول الأوروبية تجارب ناجحة في الحفاظ على المواقع التاريخية ودمجها في المحيط من خلال التصميم الحضري الشامل للمناطق التاريخية، ومنها تركيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا وغيرها.

لم تلاق هذه النقلة أصداء موازية في الدول العربية، فقد كانت التجارب أقل من المستوى المطلوب، خاصة أن معظم الدول العربية تزخر بالتراث العريق الذي يتعرض للضياع لعدة أسباب تتعلق بشح التمويل، وقلة الوعي، والإهمال، أما في فلسطين فقد لعبت عدة عوامل دوراً سلبياً يحول دون إحداث نقلة نوعية في تجارب الحفاظ المعماري والحضري، وأهمها الاحتلال الإسرائيلي، وما يمارسه يوميا من أعمال تدمير مباشرة أو غير مباشرة للتراث المعماري الفلسطيني، وتتمثل بالإغلاقات والاجتياحات وهدم البيوت والمنشآت التراثية، وعمليات التهويد المستمرة للتراث المعماري الفلسطيني في كافة المناطق الفلسطينية، وخاصة في مدينة القدس.

لقد كان هناك دور للمنظمات العالمية العاملة في الحفاظ في تحسين وضع التراث المعماري الفلسطيني خلال العقود الأخيرة، وأهم تلك المنظمات هي (الإيكوموس ICOMOS، اليونسكو UNESCO، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP)، وسيتناول هذا الفصل أهم مشاريع إعادة تأهيل القصور في قرى الكراسي خلال العقد المنصرم بالتعاون مع المنظمات السابقة والمؤسسات المحلية التي سيرد ذكرها كنموذج للتجربة الفلسطينية للحفاظ على التراث المبني في الريف الفلسطيني، ويتناول الموضوع من المحاور الآتية: التجارب المحلية في الحفاظ

المعماري، والتأهيل ودور الشراكة بين المؤسسات في تفعيل برامج الحفاظ المعماري، بالإضافة إلى التقنيات الحديثة واستراتيجيات الحفاظ المعماري وسياساته، والاستدامة في عمليات التأهيل وإعادة الاستخدام، وأخيراً المعالجات التخطيطية والحضرية للمراكز الريفية التاريخية وإدارة التراث كجزء من عملية التنمية الشاملة.

2:4 الجهات العاملة على حماية التراث المبني في فلسطين:

تعددت الجهات التي عملت في فلسطين للحفاظ على التراث في فترات متقطعة، وكانت غير متصلة بالنسبة للزمن، ولم تكن ضمن سياسة محلية موحدة أو ضمن جدول زمني (عرفات، 2004)، يصنف الباحث تلك الجهات إلى أربعة أقسام رئيسية:

1. المؤسسات الرسمية: الوزارات (وزارة السياحة والآثار، ووزارة الثقافة، ووزارة الأشغال)، والبلديات، والجامعات الفلسطينية (جامعة النجاح الوطنية، وجامعة بيرزيت، والجامعة الإسلامية).
2. اللجان المحلية: لجنة إعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة، ولجنة إعمار البلدة القديمة في الخليل، ولجنة مشروع بيت لحم 2000، ولجنة الحفاظ على البلدة القديمة في نابلس، ومركز عمارة التراث (إيوان)، ومؤسسة التعاون، ومركز المعمار الشعبي (رواق)، ومركز الحفاظ على التراث الثقافي.
3. المؤسسات الدولية: اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والايكوموس.
4. الجهود الفردية والخاصة، (مواطنون عاديون، ومستثمرون).

لقد أدى اختلاف الجهات الراعية التي تدير مشاريع الحفاظ المنفذة في فلسطين، وتباين الإستراتيجية المتبعة، وتوجه الجهات القائمة عليها، إلى وجود اختلاف وتباين كبير فيها سواء من حيث النوعية أم الكفاءة أم التنفيذ، وعادة ما تكون هذه المشاريع موجهة من جهة عامة، وتمثل في "وزارة الثقافة والإعلام الفلسطينية" و"وزارة السياحة والآثار" مثل مشروع (مركز

الطفل الثقافي) في نابلس، أو أن تكون موجهة من قبل لجنة أو مؤسسة مدنية مثل "لجنة إعمار الخليل" في مشروعها الأضخم من نوعه في الضفة الغربية الذي يتمثل في ترميم مناطق شاسعة من البلدة القديمة في مدينة الخليل.



شكل رقم (30): صورة داخل مركز الطفل الثقافي بعد الترميم.
المصدر: بلدية نابلس.



قبل الترميم



بعد الترميم



شكل رقم (31): صورة لواجهات معمارية تم ترميمها من قبل لجنة إعمار الخليل قبل وبعد الترميم.
المصدر: لجنة إعمار الخليل.

وهناك تجارب فردية محلية لإعادة تأهيل المباني واستخدامها لأغراض اجتماعية، وبتمويل ذاتي بسيط مثل ترميم المضافة في قرية رفديا، وقد تقوم بعض الجهات الخاصة بترميم

بعض المنشآت لهدف استثماري خاص مثل مشروع "مطعم السرايا" و "فندق الياسمين" في مدينة نابلس. وأيضاً هناك تجربة جادة أخرى ولكنها لم تكتمل إلى وقت إعداد هذه الرسالة لعدة أسباب منها سياسية واقتصادية، وهي تجربة ترميم خان الوكالة في نابلس التي قامت بها وحدة الحفاظ والترميم في بلدية نابلس بالتعاون مع جامعة النجاح الوطنية وبتنويل خارجي، وهذا شكل نموذجاً للتعاون بين المؤسسات على اختلافها، واعتبرت كذلك مدرسة ميدانية في موضوع الحفاظ والترميم.



شكل رقم (33): صورة لأعمال التدعيم في خان المصدر: أرشيف مكتب خان الوكالة.



شكل رقم (32): صورة لمضافة رفيديا أثناء الترميم. الوكالة.

المصدر: عاصي، 2006.



شكل رقم (34): صور في ساحة حوش القماوي مطعم السرايا. المصدر: عتمة، 2007.

أما بالنسبة لتجارب الحفاظ في القرى الفلسطينية فهناك مشاريع قد نفذت من قبل جهات مختلفة سواء في التنفيذ أو التمويل، ومن هذه المشاريع على وجه الذكر لا الحصر مشروع ترميم قصور عرابة (قصر عبد القادر عبد الهادي وحسين عبد الهادي)، ومشروع ترميم قلعة البرقاوي في شوفه، ومشروع ترميم عدد من المباني القديمة في قرية دير استيا، ومشروع

التدعيمات الإنشائية لجزء من قصور قرية كور، وكل هذه المشاريع السابقة بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني) ووزارة السياحة والآثار، وبلدية كل من القرى السابقة، وتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ضمن مشروع تشغيل لإيجاد فرص عمل والحد من الفقر (وزارة السياحة الفلسطينية، 2007).



شكل رقم (35): صورة توضح أعمال الترميم في قلعة البرقاوي إلى اليمين وفي مشروع التدعيمات الإنشائية لجزء من القصور في كور إلى اليسار، مثال على التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة السياحة والآثار والبلديات. المصدر: أبو علي، 2006.

وهناك أمثلة أخرى على مشاريع للحفاظ في القرى الفلسطينية، ومنها تلك التي قام بها مركز المعمار الشعبي (رواق) في العديد من القرى، كترميم مبان عامة في قرى فلسطينية مثل ترميم مضافة البلد في قرية عورتا، بالإضافة إلى توثيق المباني القديمة في القرى الفلسطينية ضمن مشروع السجل الوطني للمباني التاريخية وتمويل من الوكالة السويدية (SIDA)، ومن الجدير بالذكر أن مشاريع الحفاظ في القرى الفلسطينية بالمجمل محدودة إما لمناطق محدودة أو لمبان معينة.



شكل رقم (36): صورة توضح مضافة البلد في قرية عورتا قبل وبعد الترميم. المصدر: دراوشة، 2009.

وعند النظر إلى هذه المشاريع سنجد اختلافاً متفاوتاً نظراً لاختلاف المنهجية المتبعة، والأسلوب الإداري المتبع من قبل الجهة الراعية لكل مشروع، بالإضافة إلى المؤثرات الأخرى، وتنعكس هذه المتغيرات مجتمعة لتظهر جلية في الشكل الفيزيائي النهائي للمشروع من خلال عدة مظاهر مثل التغييرات الفيزيائية التي تجرى على المبنى ومواد البناء المستعملة.

وبالرغم من الايجابيات الكثيرة التي حققتها مشاريع الحفاظ على التراث المعماري الفلسطيني وإنقاذه من محاولات الطمس والتهويد الإسرائيلية، والدور الكبير الذي قامت به كذلك في لفت النظر إلى هذا التراث سواء على الصعيد العالمي أو المحلي، وزيادة وعي الناس بهذا الخصوص، إلا أن هذه المشاريع تفتقد إلى الخطة العامة التي يجب أن تتصوي تحتها بحيث تكون مشاريع تكاملية يكمل كل منها الآخر ويستفيد منه.

1:2:4 مؤسسه التعاون:

تأسست في سويسرا عام 1982 وهي من كبرى المنظمات المدنية التتموية في فلسطين، وهدفها الرئيسي هو الحفاظ على الهوية الثقافية في مختلف مراكز التجمع في فلسطين، ولها أهداف تفصيلية هي: إحياء المناطق السكنية المتدهورة فيزيائياً ووظيفياً، حيث يشمل تأهيل الأحواش و المباني السكنية والخدمات المتعلقة بها وإعادة استخدامها بوظائفها الأصلية أو توفير وظائف حديثة لبعض المباني التي تساهم في إحياء البلدة القديمة في القدس اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، كما تعمل المؤسسة على أهداف أخرى منها تطوير الأرشيف والمكتبة الفلسطينية، وتدريب المهندسين والحرفيين، وتنظيم برنامج التوعية الجماهيرية (www.welfarassociation.org).

2:2:4 مركز المعمار الشعبي رواق:

هو مؤسسة أهلية غير ربحية أنشئت عام 1991م للعمل على حماية الممتلكات الثقافية والمعمارية والطبيعية في فلسطين، والحفاظ على أساليب البناء التقليدية والحرف المرافقة لها، يتم تمويل رواق من عدة جهات دولية، وهي الوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي سيديا، ومؤسسة فورد، ومؤسسة روكفلر، ويتكون المركز من ست وحدات: وحدة السجل الوطني

للمباني التاريخية، ووحدة الترميم المعماري، ووحدة التخطيط والتطوير الحضري للمدن التاريخية، ووحدة الأبحاث والنشر، ووحدة التوعية والمشاركة المجتمعية، ووحدة الإدارة والمالية.

شكل تأسيس رواق نقلة نوعية في عالم المؤسسات التراثية في فلسطين، وما زال حتى الآن يلعب الدور الأبرز بين المراكز والجمعيات الأخرى في شتى محافظات الضفة الغربية، حتى أمسى عنوان الحفاظ على التراث الفلسطيني دولياً ومحلياً، من أهم إنجازات رواق على مستوى محافظات الوطن، توثيق وجرد للمباني التاريخية التي يزيد عمرها عن خمسين عاماً، ولها أهمية ثقافية تاريخية في فلسطين ووضعها في سجل وطني، وتنظيم دورات تدريب، وندوات، ومحاضرات، ومعارض حول فن العمارة التقليدية والترميم للارتقاء بوعي الجمهور تجاه العمارة والبيئة، وإصدار سلسلة من الكتب المتخصصة في تاريخ العمارة في فلسطين، ومنها عمارة قرى الكراسي، وزلزال في نيسان. وتأسيس شبكة علاقات دولية ومحلية مع أفراد ومؤسسات تعمل في مجال حماية الممتلكات الثقافية، وتوفير آلاف فرص العمل لحوالي ثمانين ألف خلال الأعوام الماضية، ومن ضمن تلك المشاريع إعادة تأهيل القصور في قرى الكراسي (www.riwaq.org).

3:2:4 لجنة إعمار الخليل:

تشكلت لجنة إعمار الخليل بموجب مرسوم رئاسي من الرئيس الراحل ياسر عرفات، في عام 1996م من شخصيات محافظة الخليل ومؤسساتها وفعالياتها، وقد وضعت اللجنة الأهداف الرئيسية الآتية أمامها وسعت إلى تحقيقها:

أولاً: مواجهة الاستيطان اليهودي داخل البلدة القديمة ومحاصرته، وذلك من خلال تطويق البؤر الاستيطانية بحلقات من المباني المأهولة لمنع توسعها أفقياً، ومنع التواصل العمراني لهذه البؤر بزيادة الكثافة السكانية العربية بينها.

ثانياً: الحفاظ على التراث الثقافي من خلال الحفاظ على عناصر الوحدة التكوينية للمبنى القديم وصولاً للحفاظ على النسيج العمراني بأكمله.

ثالثاً: إحياء البلدة القديمة من خلال تعزيز ارتباط السكان بها، وإعادة استخدام المباني المهجورة، وتأهيل البنية التحتية، وربط البلدة القديمة بباقي أجزاء المدينة.

عملت اللجنة منذ إنشائها في ظروف صعبة وقاسية إلا أنها حققت إنجازات عظيمة فيما يتعلق بترميم المباني والسكن والإسكان وتأهيل البنية التحتية، بالإضافة إلى العديد من الخدمات الصحية والاقتصادية والثقافية والترفيهية وغيرها، وتوجت إنجازات لجنة إعمار الخليل بفوزها بجائزة الأغاخان للعمارة لدورة عام 1998 م، وهي جائزة تعطى لأحسن مشروع يتناول التراث المعماري على مستوى العالم الإسلامي (مروة، 2005).

4:2:4 مركز الحفاظ على التراث الثقافي:

أنشئ في بيت لحم في العام 1998م، وقد انبثق عن مشروع بيت لحم 2000، وكلف الرئيس الراحل ياسر عرفات المركز في العام 2002م لمتابعة جهود الحفاظ التي بذلت وتوسيعها في مشروع بيت لحم 2000، وهي الآن هيئة عامة مستقلة تعمل تحت إشراف مجلس أمناء، ويرأسها وزير الثقافة وممثلان من وزارة السياحة والآثار، والحكم المحلي، وممثلان عن الهيئات الأخرى ذات الصلة، ومهمة المركز توفير آلية مستدامة لحماية موارد التراث الثقافي وإدارته في منطقة بيت لحم، والى تعزيز الوعي بالتراث الثقافي، وقد نفذ المركز عدداً من المشاريع في محافظة بيت لحم، وعقد العديد من حملات التوعية للفئات المختلفة، وعمل البرامج التدريبية (<http://www.moj.gov.ps>).



شكل رقم (37): صورة توضح أعمال ترميم شارع الساليزان (أيلول / 1999) في مشروع بيت لحم 2000.

المصدر: <http://www.un.org/arabic/depts/dpi/bethlehem2000/heritage.htm>

5:2:4 مركز عمارة التراث (إيوان):

تبلورت فكرة تأسيس مركز عمارة التراث في مطلع العام 2000م تحت اسم وحدة الترميم المعماري والتأهيل الحضري بكلية الهندسة بالجامعة الإسلامية في غزة، وبدافع الحفاظ على المناطق التاريخية والموروث الثقافي المعماري، يعمل المركز بإشراف ومشاركة مباشرة من خبراء في مجال الترميم وأعضاء الهيئة التدريسية بكلية الهندسة بالجامعة، ويهدف المركز إلى الحفاظ على المناطق التاريخية في قطاع غزة، والاهتمام بالمباني الأثرية وإعادة توظيفها لخدمة المجتمع، وتكوين قاعدة فنية للترميم المعماري في قطاع غزة تحتوي على الخبرات والأجهزة اللازمة لإعداد الدراسات والمشاريع، وتأسيس أرشيف لتوثيق المباني التاريخية وتسجيلها في قطاع غزة، ونشر الوعي الثقافي للمحافظة على الموروث التاريخي الفلسطيني.

يذكر أن المركز قام بالعديد من الدراسات والدورات والمشاريع، ومنها دراسة سباط العلمي وسباط كساب وترميمها، ومشروع تسجيل وتوثيق المباني والمواقع الأثرية بالتعاون مع مؤسسة رواق (<http://iwan.iugaza.edu.ps>).

3:4 إعداد خطط مشاريع إعادة تأهيل القصور في قرى الكراسي:

تمر عملية إعادة تأهيل المباني التاريخية بشكل عام بعدة مراحل رئيسية بدءاً بالدراسة وجمع المعلومات وانتهاءً بوضع المخططات والتنفيذ، وتبين لنا التجارب المنفذة في مشاريع إعادة التأهيل في قرى الكراسي من قبل الجهات المختلفة وجود العديد من الدراسات والخطط التي سبقت تنفيذ هذه المشاريع سواء من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوزارات المختلفة وبعض البلديات، أم من خلال ما أنجزه مركز المعمار الشعبي رواق سابقاً، وتعهدده بالعمل على حماية خمسين مدينة وقرية وتطويرها في الفترة القادمة، وسنحاول لاحقاً التعرف على هذه الدراسات وتفصيلاتها لمعرفة الضوابط والمعايير المنظمة لهذه الخطط.

وتكمن أهمية إعداد خطط الحفاظ وإعادة التأهيل في إيجاد وسيلة محددة ومدروسة لإيقاف أي تخريب أو تشويه محتمل قد يؤثر على حالة هذه المباني والمواقع التاريخية، وتحديد إطار عام ومحدد لأي تدخلات أو خطط تنموية موجهة لحماية المباني التاريخية كبلدات حية، والاستفادة القصوى من كل المقدرات الثقافية والتراثية لها كموارد لتنمية حضرية أكثر استدامة.

إن المفهوم العام لمخطط الحفاظ وتعريفه بأنه عملية تهدف إلى الحفاظ على المعالم والمباني التاريخية في القرية، وإزالة التشوهات التي طرأت عليها، وتطوير المستوى المعيشي فيها، وإعادة إحيائها وتنميتها تدريجياً بما يحققه الهدف المنشود، ويقوم هذا المبدأ على استثمار كافة المقومات وتأمين مشاركة المجتمع الإيجابية، بحيث يكون أداة أساسية لإنجاح عملية الحفاظ، وتوجيه كافة الإمكانيات التي يمكن استغلالها لإنجاح عملية الحفاظ وتطوير القرية (التقرير النهائي لبرنامج استراتيجيات التراث الثقافي الحضري 2000-2003م صنعاء).

وتتكون خطة الحفاظ الحضري من لوائح مخطط الحفاظ الحضري وخرائطها التي تتكون من مخطط تقسيم مناطق ومخطط استخدامات بالإضافة إلى الدليل الإرشادي، وتسمح هذه الخطة بوضع برنامج حماية تشمل أنشطة الترميم وإعادة التأهيل والإحياء وبرامج التنمية والتطوير على حدٍ سواء، وأخيراً تضم "خطة الحفاظ" ملحقات تتعلق بشبكات المياه والصرف

الصحي وأنظمة تصريف النفايات والمخلفات..... الخ، وتتضمن خطة الحفاظ عند إعدادها ثلاثة عناصر هامة: التوثيق والمسح المفصل للمباني التاريخية، وتحليل المعلومات، وإعداد المخططات لعمليات إعادة التأهيل، ويهدف مخطط الحفاظ إلى:

1. وضع النظم والضوابط في مجال تخطيط الحفاظ وتنظيم أعمال البناء في القرى التاريخية.

2. تعيين المناطق والمواقع والمباني التاريخية والأثرية في القرية وتصنيفها.

3. وضع شروط الحماية والترميم وإعادة التأهيل والإحياء للقرى والمعالم والمباني التاريخية.

4. المحافظة على الطابع المعماري والعمراني التاريخي للقرية وإبراز قيمها وجمالياتها.

5. تنمية القرى التاريخية عمرانياً وحضارياً على أسس علمية تؤمن الاستدامة.

6. الاستخدام الأمثل للمباني التاريخية وتوظيفها بوظائفها الأصلية أو العصرية المناسبة.

7. المحافظة على بيئة القرية بما في ذلك حماية الأراضي الزراعية والفراغات وجميع العناصر المكونة لهيكل البلدة التاريخية.

8. العمل على إعادة تنظيم المواقع الحدودية المتاخمة للبلدة التاريخية والأماكن التي تم البناء فيها بشكل عشوائي وتنظيمها، وإزالة المخالفات الكبيرة، ومعالجة الأقل تشويهاً، وذلك للحد من التأثيرات السلبية على الهوية الثقافية والعمرانية للقرية.

وهناك أهداف على المدى البعيد تتمثل في الحفاظ على طابع القرية التاريخي والثقافي والعمراني، وتحسين الوضع المعيشي والاقتصادي والبيئي الراهن للسكان في القرية، وتقوية الاقتصاد المحلي بأحياء الوظائف التقليدية المناسبة بتشجيع الاستثمار والسياحة، وتشجيع

المهارات الحرفية وتطويرها بما في ذلك حرف البناء التقليدي ومهاراته وإنتاج مواد البناء التقليدية.

وتتضح الأهداف السابقة الذكر من خلال ما تقوم به رواق، إذ حولت تركيزها من الحماية إلى التطوير، وهي بذلك تبنت توجهاً أكثر شمولية لتأهيل المراكز التاريخية، وهذا استدعى إدخال البحث الاجتماعي والاقتصادي في عملها، وإشراك المجتمع والمنظمات المحلية فيه، ودراسة المراكز التاريخية وعلاقتها بالبيئة المحيطة، ولأن تأهيل تلك المراكز وسيلة لتطوير المجتمع المحلي ركزوا اهتمامهم على عدد من المواقع التي تقع في المناطق الريفية.

ومن الأمثلة على نشاطات رواق في هذا المجال مشروع إعادة إحياء المنطقة التاريخية في بيرزيت وتطويرها، وهو عبارة عن عملية ترميم بدأت في أواسط عام 2007م بهدف تحسين البيئة الإنشائية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان في مركز بيرزيت التاريخي، وضمان حماية المشهد التاريخي والقيم التاريخية، كما يهدف المشروع أيضا إلى إعادة استخدام المباني المهجورة من خلال المبادرة العامة والخاصة، وتحسين الخدمات بما في ذلك البنية التحتية والأماكن العامة، وتشجيع النشاطات الاقتصادية والثقافية والسياحية، وحل مشكلة الملكية المعقدة، ويتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع بلدية بيرزيت ومؤسسة روزنا، وبتمويل من مؤسسة سيدا السويدية.

ومن نشاطات رواق المهمة أيضاً الحفظ الوقائي لمركز الطيبة التاريخي، الذي يهدف إلى الحفاظ على المباني التاريخية من الخارج (حماية وقائية)، مع تشجيع أصحابها على إعادة استعمال هذه المباني وترميمها من الداخل، ويتم تنفيذ هذا المشروع ضمن خطة شمولية وذلك بالتعاون مع بلدية الطيبة، وبتمويل من التعاون الإسباني (AECI)، ولم تتوقف نشاطات رواق عند ذلك الحد بل تعداه إلى وضع مجموعة من الأنظمة لحماية المراكز التاريخية، وكذلك للمباني التاريخية المنفردة في مدينة رام الله، وبتعاون وثيق مع وحدة التراث في بلدية رام الله.

4:4 التوثيق والمسح المفصل للمباني التاريخية:

إن توثيق الموجودات يعتبر أساسياً لتطوير الفهم العام، وليس فقط للتراث المبني ولكن أيضاً مفهوم واسع للمكونات التاريخية والاجتماعية والمعمارية بمفهوم آخر المسح الميداني والتوثيق ضروري ومطلوب لأغراض التعريف، والتفسير، والتعليم، والحماية، والمحافظة، والتخطيط، وإعادة التأهيل، والإدارة للتراث العمراني، ولابد أن نعرف ما هو موجود ولماذا هو موجود؟ وكيف تطور؟ لكي نحصل على معلومات ناجعة ومفيدة لنبني عليها قراراتنا بخصوص تراثنا العمراني.

على ماذا نحافظ؟ وكيف نحافظ عليه؟ وماذا نحمل؟ وما الذي نعيد استخدامه؟ وبماذا نتفاخر؟ وفي أي قنوات نصب مواردنا المحددة (المحدودة) والأكثر أهمية؟ وكيف نتعلم من الماضي لكي نوصله للمستقبل؟ فالتراث هو شيء حساس (سهل التلف) متحول ودائماً معرض للضرر أو مهدد بالزوال، والمسؤولون الذين يصنعون القرارات السياسية والاقتصادية لا يهتمون أن نحافظ على القديم أو ننشئ جديداً، ويجب أن يفهموا ونفهم كيف نوازن بين القديم والجديد بواسطة الاستمرار في استخدام المباني التراثية عبر الاستخدام الجديد (الملائم) المتجانس، وتشجيع العمارة الحديثة الجيدة والمعبرة عن هويتنا، ولكن قيمة هذه الأنشطة تتوقف على توفر قاعدة بيانات ومناخ ملائم للفهم والمعرفة كي ندرك ونقدر من أين أتينا، سواء أكنّا أفراداً أم جماعات أم أمم، وهو أمر حتمي لإنارة طريقنا نحو المستقبل (دليل المسح والتوثيق للتراث الثقافي، 2001). ونظراً لأهمية مرحلة التوثيق والمسح في مشاريع الحفاظ سنستعرض كيف يتم العمل على المشاريع قيد البحث.

1:4:4 استخدام نظام المعلومات الجغرافي "GIS" وأعمال المساحة:

إن عملية المسح الهندسي وربطها بنظام المعلومات الجغرافي GIS من أجل عمل رسومات نشوء الموقع بعلاقته بمحيطه Drawings Cartography ومخططات استخدام الأراضي المجاورة Land use والمخططات التي توضح الوضع القائم من حيث عدد الطوابق

وحالة البناء والاستخدام والكثافة السكانية وغيرها من المعلومات التي تشكل مجموعها قاعدة بيانات ضرورية تساعد في فهم النسيج العمراني والحضري وارتباطه بالمواقع التاريخية والأثرية المحيطة، الأمر الذي يساعد في اختيار حلول شمولية تساهم في تنمية الموقع بما يتناسب مع مقوماته وظروفه.

ويظهر ذلك جلياً في جهود مركز عمارة التراث في مجال توثيق التراث المعماري في قطاع غزة فأدى إلى إنتاج كم كبير من المعلومات والصور والوثائق والمخططات وملفات الفيديو، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية "GIS". نظراً لما توفره هذه الطريقة من سهولة في تصنيف المعلومات، وبالتالي توفير قاعدة بيانات رقمية تتيح الاستفادة منها وتطويرها بسهولة ويسر. ويعتبر ذلك إضافة نوعية قام بها مركز عمارة التراث في هذا المجال، خاصة أنه لم يتم التطرق لهذا النوع من التوثيق من أي جهة أخرى (مجلة عمارة التراث، 2008).



المسجد العمري تعريفه الخاص هو (ID: G-M-01)

حيث:

G * ترمز إلى المنطقة (Gaza)

M * ترمز إلى نوعية المنشأة الأثرية (Mosque)

* 01: ترمز إلى رقم متسلسل للمنشأة الأثرية.

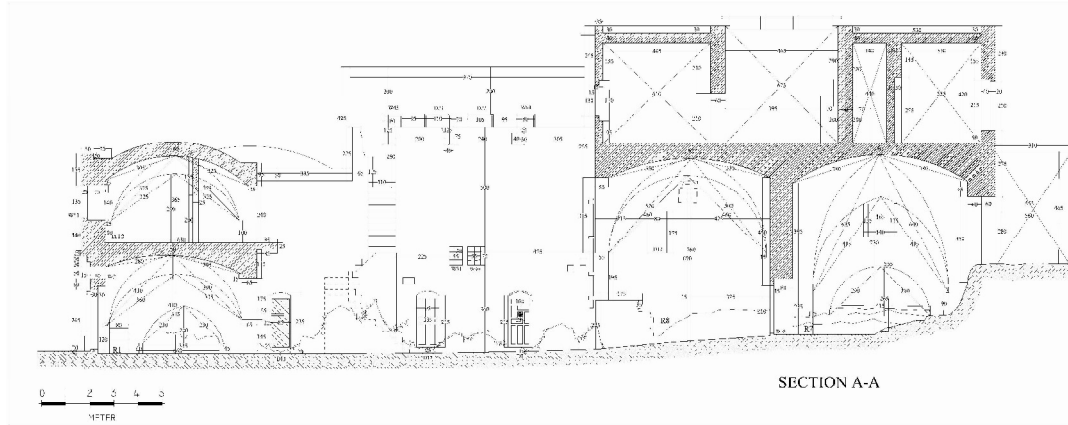
شكل رقم (38): صورة توضح استخدام نظام المعلومات الجغرافي GIS من قبل مركز عمارة التراث في غزة.
المصدر: مجلة عمارة التراث، 2008.

2:4:4 التوثيق المعماري Architectural Documentation :

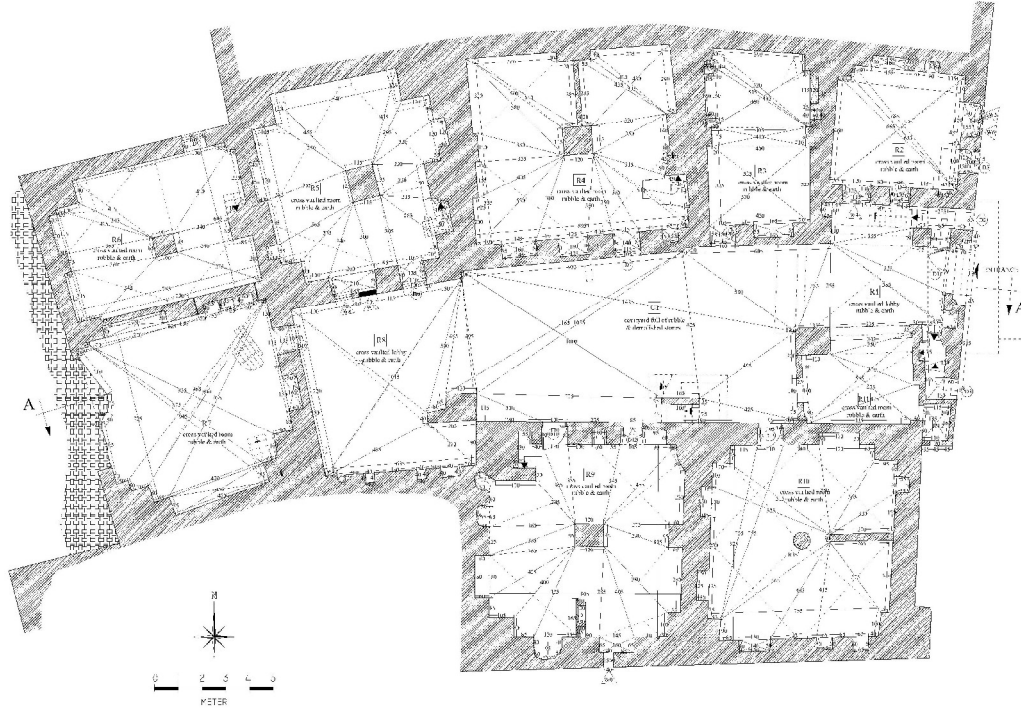
يتم في هذه المرحلة عمل أربعة أشكال من المخططات من أجل التوثيق المعماري:

❖ الرسومات الهندسية Geometrical Drawings:

بناءً على الرفع الميداني للمباني والفراغات تم عمل مخططات هندسية (جيومترية) بمقياس رسم 1:50 توثق الفراغات المعمارية في المباني التاريخية (القصور في قرى الكراسي) والشوارع المحيطة بها، وشملت مساقط أفقية وعمودية (مقاطع) وواجهات داخلية وخارجية توضح جميع القياسات، وعلاقة الفراغات ببعضها البعض من أجل فهم المباني والتقنيات والأساليب المتبعة في بنائها، وكذلك فهم العلاقات الإنشائية والإشكاليات التي قد أثرت على ثبات المبنى وتماسكه، وتتميز هذه الرسومات بكثافة القياسات فيها، حيث إنه لا يكفي الاعتماد على القياسات المحيطة للغرف بل تم أخذ أوتار، وتم ربطها بنقطة مرجعية لتحديد زوايا البناء، وربط الفراغات بعضها ببعض بشكل صحيح، كما تم أخذ خط مرجعي أفقي معلوم المستوى نسبة لسطح البحر لرسم المقاطع والواجهات.



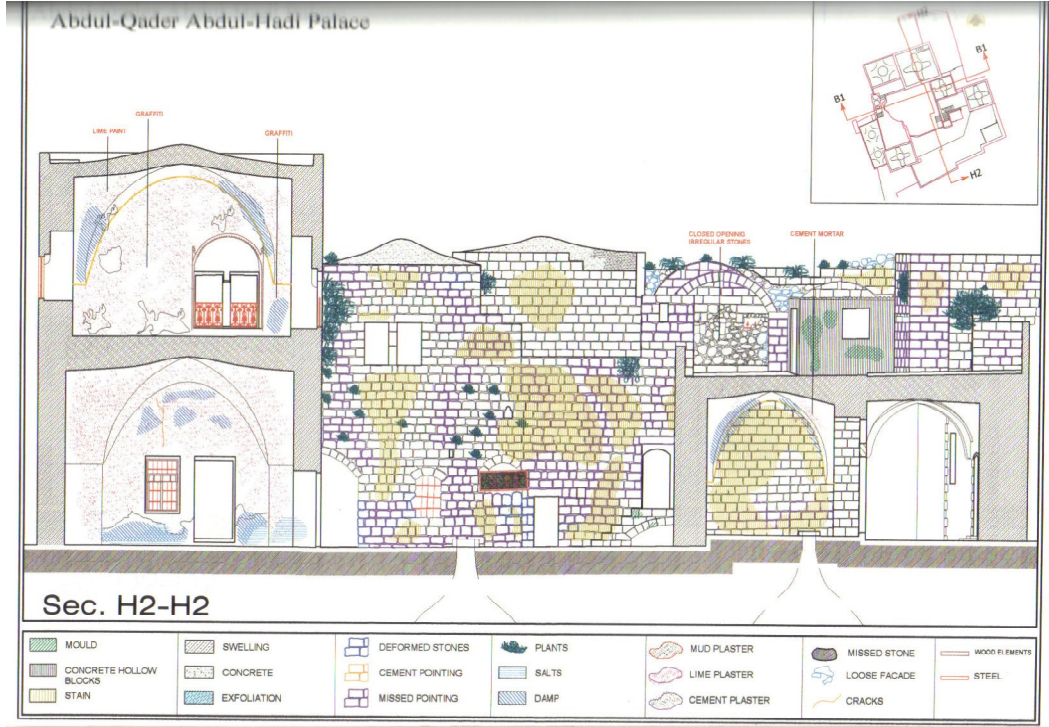
شكل رقم (39) : صورة توضح الرسومات الهندسية لمقطع رأسي في قصر الكايد قبل الترميم.
المصدر: أرشيف رواق.



شكل رقم (40): صورة توضح الرسومات الهندسية لمخطط الطابق الأرضي في قصر الكايد قبل الترميم.
المصدر: أرشيف رواق.

❖ الرسومات المعمارية Architectural Drawings :

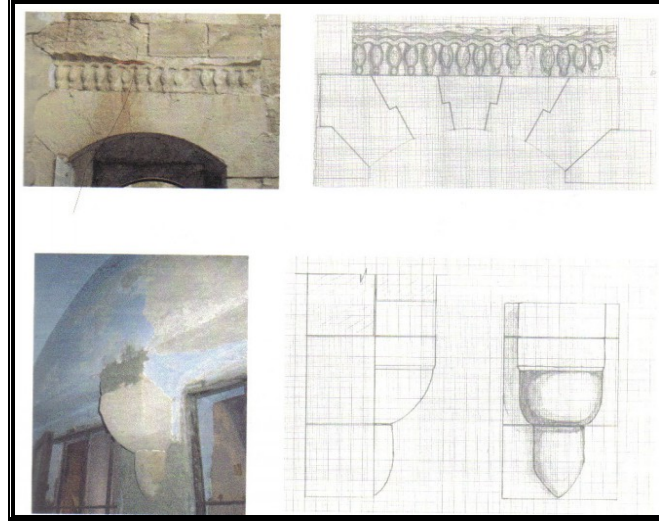
تم إعداد رسومات معمارية اعتماداً على الرسومات الهندسية، وتظهر هذه الرسومات جميع تفاصيل المباني من حيث تقنيات البناء المستخدمة ومواده، وطريقة تراكبها وأشكالها وحجومها وتفصيلها، وكذلك تظهر فيها بشكل واضح المراحل التاريخية للمنشأ، والإضافات المختلفة من الإسمنت والطوب والمعادن، وكذلك أنابيب التصريف وأسلاك الهاتف والكهرباء، بالإضافة للنباتات والانهيارات والمواد المفقودة أو المهترئة، ويجب إظهار مواد البناء على اختلاف أنواعها بواسطة استخدام أشكال مختلفة من التهشير في المقاطع الأفقية والعمودية، وتعتبر هذه البيانات ضرورية للمراحل اللاحقة.



شكل رقم (41) : صورة توضح الرسومات المعمارية في قصر عبد الهادي عرابة.
المصدر: مكتب حبش الاستشاري.

❖ رسومات التفاصيل المعمارية 'Details' Drawings:

تمتاز العمارة التراثية بالتفاصيل المتنوعة سواء في النقوش أم تفاصيل الإنشاء أم التقنيات، وهي ترفع من قيمة الأثر المعماري، وتميز كل مبنى عن غيره، كما أنها تعطي إشارات ودلالات يمكن أن يستنبط منها التسلسل التاريخي أو ارتباط المبنى بتاريخ أو حدث ما، هذا بالإضافة إلى عدد من النقوش التي تحدد التاريخ بشكل واضح، لذا لا بد من الاهتمام بهذه التفاصيل والبحث عنها وتوثيقها بمختلف أشكال الرسم الهندسي إن وجدت، وترسم هذه التفاصيل بمقاييس رسم كبيرة مثل 1:20، 1:10، 1:5، 1:2.



شكل رقم (42): صورة توضح رسومات التفاصيل المعمارية.
المصدر: مكتب حبش الاستشاري.

❖ رسومات توثيق الوضع القائم :State of Conservation Drawings

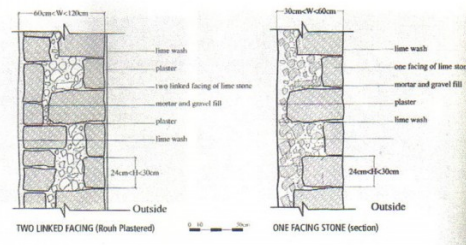
يهدف توثيق الوضع القائم إلى تحديد الأمراض التي تصيب مواد البناء من أملاح وفطريات وصدأ وتفكك أو تقشر أو غيرها من أمراض الحجارة أو مواد البناء الأخرى، وكذلك الإشكاليات التي تؤثر على ثبات المبنى مثل النباتات والتشققات ودرجات الرطوبة وانتفاخ الجدران، ويتم التعبير عن كل ذلك باستخدام الأشكال المختلفة من التهشير أو الرموز وتوضيح معاني هذه الرموز بمفاتيح اللوحات.



Double layer stone facing wall



Single layer stone facing wall

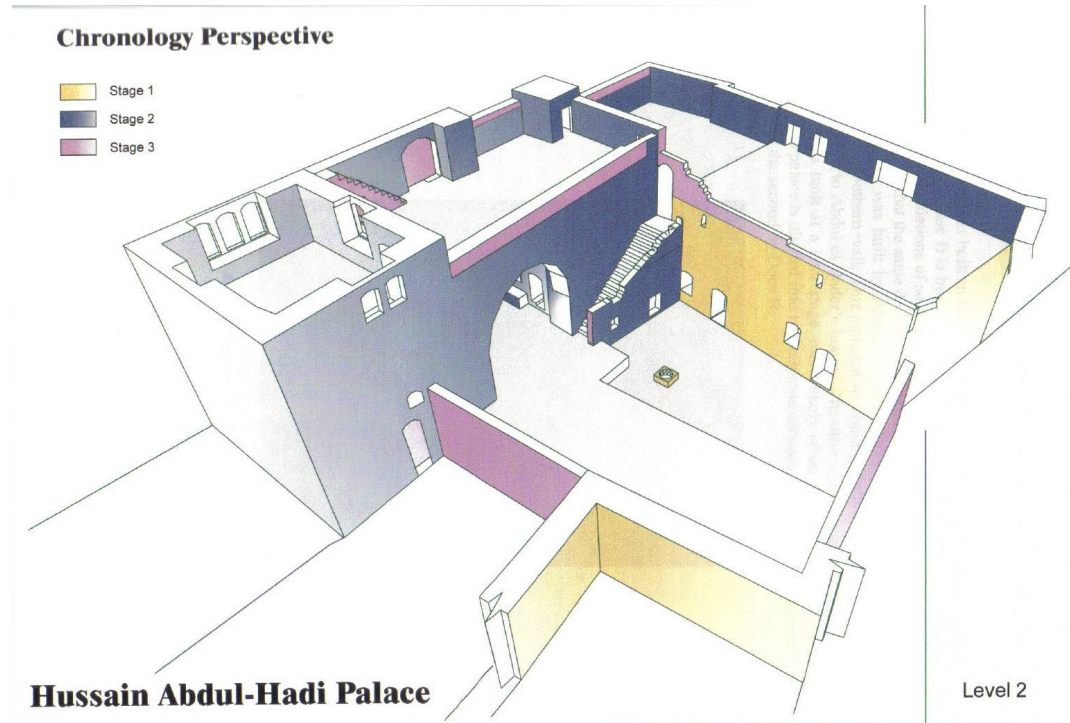


شكل رقم (43): صورة توضح توثيق الوضع القائم. المصدر: مكتب حبش الاستشاري.

ولقد تم الاهتمام بالتوثيق التاريخي للمباني من اجل تعزيز قيمتها التاريخية وحفظها من الاندثار، وتشكيل مرجع مهم لتحديد طبيعة التدخل ودرجته وكيفيتهما، كما أن التوثيق يشكل حماية من الأخطاء التي قد تنجم عن عملية التدخل وتؤدي إلى إخفاء جزء من تاريخ المباني، فما تم إعداده من التوثيق يبقى مرجع يمكن الاستفادة منه في التدخلات المستقبلية.

❖ الرسم التوضيحي لمراحل البناء وتاريخه Chronology Perspective:

اعتماداً على التقرير التاريخي للمبنى من جهة والتوثيق المعماري من جهة أخرى تم العمل على رسم نموذج توضيحي لمراحل البناء باستخدام ألوان مختلفة يعبر فيها كل لون عن مرحلة تاريخية معينة، ومن خلال هذا الرسم يمكننا قراءة المبنى وتاريخه بشكل سهل يعطينا تصور واضح عن مراحل تطور البناء التاريخية.



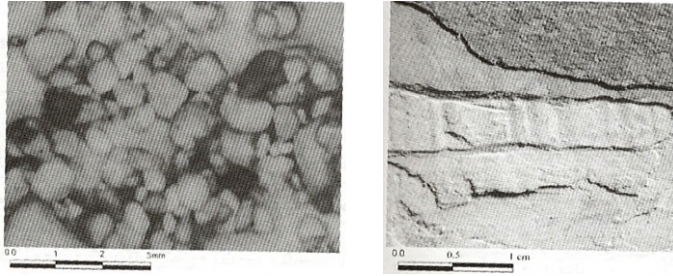
شكل رقم (45): صورة توضح مراحل البناء لقصر حسين عبد الهادي في عرابة حسب التسلسل الزمني.
المصدر: مكتب حبش الاستشاري.

4:4:4 الفحص المخبري للمواد و تركيباتها:

لقد تم اعتماد ثلاثة فحوص مخبريه كما يلي:

❖ التحليل باستخدام المجهر الرقمي "OM" (Optical Microscope):

وهو جهاز يعطي صور رقمية مجهرية تظهر المحتويات الداخلية في مقاطع القصارة والمونة، وقد تم استخدامه للتعرف على هذه المواد وتدرجها الحبيبي ونسبها.



شكل رقم (46): صورة توضح أعمال الفحص.
المصدر: مكتب حبش الاستشاري.

❖ فحص درجة الملوحة Salt Content:

لقد تم فحص نسبة الملوحة خاصة في الأجزاء القريبة من الأرض التي تكون نسبة الأملاح فيها مرتفعة من اجل اقتراح الحلول المناسبة لحل هذه المشكلة والتعرف على أسبابها.

❖ فحص مقاومة الكسر للحجارة Crushing Stone:

وذلك من خلال تعريض عدد من العينات المختلفة من الموقع لفحص درجة مقاومتها للكسر والتشقق ومعرفة قدرة تحملها.



شكل رقم (47): صورة توضح أعمال فحص الحجر في قصر الباشا في غزة.
المصدر: مجلة العمران، العدد 45.

5:4 تحليل المعلومات واتخاذ القرارات:

بعد الانتهاء من عمليات التوثيق تبدأ مرحلة تحديد طبيعة درجة التدخل بالاعتماد على تحليل النتائج التي تم التوصل إليها في عملية التوثيق، وبعد الفهم الكامل لطبيعة البناء ومواده وتقنياته، ومعرفة أسباب الأمراض والانهيارات والشقوق التي يتعرض لها المبنى، وبناء عليه تم تحديد طرق العلاج وإيجاد الحلول المناسبة لتلك الأضرار .

أما فيما يتعلق بالفراغات المعمارية وإعادة تأهيلها وكذلك اختيار الوظيفة المناسبة فقد تم العمل في إطار مبادئ الحفاظ المعماري التي سيتم توضيحها لاحقاً من المشاركة المجتمعية ودراسة حاجات المجتمع، وكذلك قابلية الإرجاع فيما يتعلق بالمواد المستخدمة في الترميم وتفصيل التصميم للعناصر المضافة، وديمومة المواد والتفاصيل، وعدم الاعتماد على الصيانة لحفظها، بل يجب التركيز على المتانة والبساطة في التصميم، وقد حرصوا على المحافظة على أصالة المباني، وذلك بالتقليل قدر الإمكان من الإضافات وتمييز ما تم إضافته للضرورات الوظيفية من حيث المواد والشكل مع مراعاة الانسجام الشكلي واللونين لتحقيق ما ينص عليه البند الثاني عشر من وثيقة البنديقية "في حالة إضافة بعض العناصر المعمارية أو استبدالها في المباني التاريخية، فيجب استخدام مواد وعناصر تتوافق مع المبنى، ويمكن تمييزها عن الأصلية في نفس الوقت"، بالإضافة إلى الاهتمام بالأساليب والتقنيات والمواد التقليدية في عمليات التقوية والترميم كالحقن والقسارة وكانت النسبة الأكبر لهذه الأعمال .

1:5:4 المشاركة المجتمعية Community Involvement:

تعتبر المشاركة المجتمعية من أهم المبادئ في عملية الحفاظ على التراث المعماري إضافة إلى إسهامها في زيادة الوعي بأهمية الموضوع، وتتم هذه المشاركة خلال المراحل الأربعة للعمل على المشروع: مرحلة المسح والتوثيق، ومرحلة تحديد طبيعة ودرجة التدخل، ومرحلة التنفيذ ومرحلة التشغيل بهدف إشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات، وبالتالي الالتزام بتطبيقها أو مراجعتها وتطويرها فيما بعد، ولقد تم إتباع منهجية واضحة في تطبيق هذا

المبدأ في مشاريع إعادة تأهيل القصور المنفذة في عرابة كما يشير خالد أبو علي منسق المشاريع من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأيضاً كما ذكر المهندس ميشيل سلامة بالنسبة للمشاريع التي ينفذها مركز المعمار الشعبي رواق.

وقد تجلت المشاركة المجتمعية في هذه المشاريع من خلال عقد ورشات عمل وندوات مع المجتمع المحلي والمجالس البلدية والوزارات، وبالتالي كانت عملية المسح الميداني والتوثيق مقدمة للتفاعل مع ممثلي المجتمع المحلي بكافة فعالياته ومؤسساته للتعرف على احتياجاتهم وتوقعاتهم، وبالرجوع لنتائج مرحلة المسح والتوثيق والتحليل تم فحص خصائص المباني والفراغات المرتبطة بها واقتراح الاستخدامات الجديدة والتوزيع الوظيفي المرتبط بها.

في مشاريع عرابة لم تكتفي المهندسة ناديا حبش بهذا القدر من المشاركة، حيث عقدت ورشة عمل لنقاش تلك المقترحات دعت إليها كافة فعاليات المجتمع وأطره ومؤسساته وممثليه، وتم عرض ما توصل إليه فريق عملها من سيناريوهات، وتوزع الحضور إلى مجموعات قامت بوضع أفكارها على المخططات، وتم نقاشها بشكل جماعي والتوصل إلى برنامج للتأهيل والتشغيل Utilization & Operation Plan يحدد الوظائف والفعاليات المقترحة والفراغات الملائمة لها، وقد التزم فريق العمل بها في إعداد وثائق مرحلة التدخل ومخططاتها، وقد ساهمت هذه الآلية في احتضان المجتمع المحلي لهذا المشروع وتقديم الدعم اللازم لطواقم العمل خلال مرحلتي التنفيذ والتشغيل.

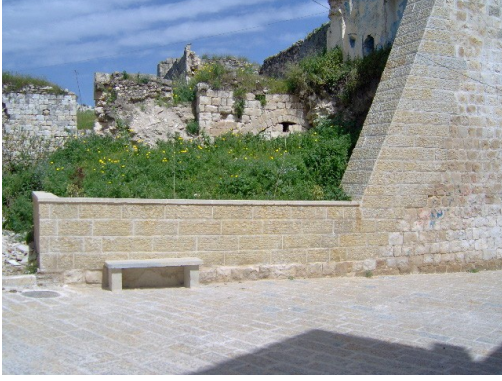
ويتضح ذلك أيضاً في مشروع إعادة إحياء المنطقة التاريخية في بيرزيت وتطويرها، حيث سعى مركز رواق إلى تعزيز مفهوم المشاركة الشعبية في كافة مراحل المشروع (الدراسات، والرؤية المستقبلية، والتخطيط الاستراتيجي، وتنفيذ المشاريع ... الخ) من خلال تأسيس مجموعة ذوي العلاقة المباشرة (Stakeholder group)، وتشمل مالكي المنطقة التاريخية وساكنيها ومؤسسات البلدة، بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

حيث يتم توفير مقرات للمؤسسات المحلية داخل المنطقة التاريخية بهدف جذب أنشطتها إلى داخل المنطقة التاريخية، وتطوير برنامج سنوي لمهرجان عمل تطوعي للمساهمة في تنفيذ بعض تلك المشاريع، وتطوير أنشطة الأطفال والشباب بهدف زيادة مستوى الاهتمام بالحفاظ على التراث والاستفادة منه، أما بالنسبة لمشروع قصر القاسم فلم يتم العمل على التواصل مع المجتمع المحلي بالشكل الصحيح، مما انعكس سلباً على المشروع في مرحلتي التنفيذ والتشغيل بسبب عدم توفر حاضنة اجتماعية للمشروع، حيث لم يتم التواصل مع المجتمع بالشكل الصحيح كي يتم تهيئتهم لدعم المشروع والاستفادة منه.

2:5:4 الأصالة Authenticity:

لقد تم اعتماد المحافظة على الأصالة كواحدة من مبادئ العمل في المشاريع، فعند التدخل في أي مبنى فإننا نفقده جزءاً من قيمته الأصلية خاصة في مشاريع إعادة التأهيل، وذلك نتيجة الحاجة للإضافات التي تؤمن استخدامه واستمراريته ونقله للأجيال القادمة، إلا أنه من المتفق عليه عالمياً من خلال الموثيق التي وضعت لضبط عملية المحافظة، ومنها البند الثالث من وثيقة البندقية الذي ينص: "إن الهدف من حماية وترميم المعالم المعمارية هو التعامل معها كأدلة تاريخية وليس كأعمال فنية فقط"، فقد كان من الضروري الاهتمام بأصالة الأثر وعدم تشويبه أو تزويره من أجل إظهاره بشكل أجمل بقدر حماية الأثر والمحافظة على بقائه، وتم تحقيق ذلك من خلال الالتزام بما يأتي:

- ❖ أصالة المواد من خلال المحافظة على القدر الأكبر من المواد الأصلية.
- ❖ المحافظة على الانسجام ما بين القديم والحديث.
- ❖ عدم السماح لسيطرة الإضافات على الموقع الأصلي من حيث النسب والتصميم.
- ❖ مراعاة أصالة التقنيات والأنماط المختلفة في المبنى.



شكل رقم (48): صورة توضح الانسجام بين القديم والحديث والمحافظة على الأصالة وقابلية الإرجاع في مشروع قصور عبد الهادي، عرابة.
المصدر: أبو علي، 2006.

3:5:4 قابلية الإرجاع Reversibility:

اعتماداً على مبدأ الأصالة وعلى موانئق المحافظة التي تنص على إمكانية استخدام المواد الحديثة كما ورد في البند العاشر من وثيقة البندقية: "من أجل تدعيم المباني التاريخية في عملية الترميم، يمكن استخدام جميع الوسائل والتقنيات الحديثة" تم الاعتماد على المواد والتقنيات القابلة للإرجاع والتي يمكن إزالتها قدر المستطاع، وذلك لترك الفرصة مفتوحة أمام التقنيات المستقبلية للمعالجة وعدم تقييدها، بالإضافة للتقليل من الأضرار التي قد تنجم عن تلك الأضرار.



شكل رقم (49): صورة توضح الانسجام بين القديم والحديث والمحافظة على الأصالة وقابلية الإرجاع والاستدامة في مشروع قصور عبد الهادي، عرابة.
المصدر: أبو علي، 2006.

4:5:4 الاستدامة Sustainability:

لقد تم اعتماد الاستدامة كمبدأ رئيسي في عملية إعادة التأهيل للمشاريع وذلك لأهمية هذه الفكرة من أجل المحافظة على استمرارية تشغيل المشاريع وتطويرها، ومن أجل تشجيع استمرارية حماية التراث المعماري في المنطقة، ولتحقيق هذا الهدف تم العمل على ما يأتي:

❖ اعتماد برنامج تشغيلي كامل، وذلك من خلال اختيار الوظائف التي تخدم حاجات المجتمع التي كانت منسجمة مع خياراتهم من جهة ومع إمكانيات المكان من الجهة الأخرى، كما يظهر في مشاريع عرابة خلافاً لما حدث في مشروع قصر القاسم.

❖ تشجيع الطاقات البشرية وإيجاد مصادر دخل كما حدث في مشاريع عرابة، وذلك باعتماد برامج منتجة ومدرة للدخل، وتهدف إلى تنمية المجتمع اقتصادياً من خلال توفير المكان الذي يمكن استغلاله كقاعات وأماكن عرض للمنتجات المحلية وتسويقها، وإمكانية إقامة مشاريع صغيرة مثل المقهى ورياض الأطفال لتشجيع الاستثمار الخاص، بالإضافة للتنمية البشرية من خلال إيجاد المراكز التعليمية كالمكتبة والمتحف وقاعة الحاسوب المزودة بخدمة الانترنت.

❖ زيادة الوعي المجتمعي بأهمية التراث الثقافي، ويظهر ذلك من خلال إيجاد برامج لخدمة التراث الثقافي في مشاريع قصور عرابة وقصر القاسم، كوحدة المحافظة على التراث في عرابة، والهدف منها العمل على تعزيز الوعي تجاه حماية التراث، ونشر الفكرة في البلدة لتحقيق ديمومتها واستمراريتها، بينما عملت وحدة الحفاظ المعماري التابعة لجامعة النجاح الوطنية ومقرها قصر القاسم على تعزيز الوعي تجاه حماية التراث بشكل عام في مختلف الأماكن لا في قرية بيت وزن وحدها.

❖ اعتماد إستراتيجية صيانة واضحة، حيث برزت هذه الإستراتيجية في مشاريع القصور في عرابة وقلعة البرقاوي أكثر من غيرها، وتظهر من خلال ديمومة المواد المختارة وقدرتها على المقاومة للعوامل المختلفة كالصدأ أو الكسر، وكذلك من خلال اختيار

التفاصيل المناسبة التي يصعب تخريبها نتيجة للاستخدام اليومي، لذا فهي لا تحتاج إلى صيانة دائمة، واعتماد جزء من دخل تشغيل المشروع كمصدر من مصادر تأمين صيانة دائمة، كذلك اعتماد الاستدامة في الاستخدام والتشغيل التي تفرض على إدارة المشروع الاهتمام به ومتابعة أي خلل قد يتعرض له المشروع أثناء عملية الاستخدام.



شكل رقم (50): صورة لأحد المعارض التي تقام في مشروع قصر عبد الهادي، عرابة.
المصدر: أبو علي، 2006.

6:4 طبيعة التدخل في تنفيذ المشاريع:

بعد أن تم اتخاذ القرارات وتحديد طبيعة ودرجة التدخل، نتيجة لعملية الدراسة والتحليل الواسعة للموروث المعماري أو العمراني والتي تضمن نجاح عملية الترميم والوصول إلى النتائج المرجوة، ففي هذه المرحلة يتم تنفيذ قرارات المرحلة السابقة تحت إشراف الخبراء والمختصين، وعلى أيدي الكوادر المدربة والمؤهلة لذلك من حيث استخدام الأسلوب وتنفيذه، والسياسة الأمثل والأنسب من بين سياسات الحفاظ، وحسب حاجة المبنى، والهدف المراد الوصول إليه، واختيار الوظيفة الأنسب للمبنى أو المكان لضمان تشغيله أو المحافظة على الوظيفة الأصلية له، وتحديد وضع المبنى أو المنطقة التخطيطي وتأثيره وعلاقته مع المحيط، ومعرفة وضع المبنى أو المنطقة القانوني واستملاكه، وأخيراً التكلفة الاقتصادية لعملية الحفاظ.

يجب قبل كل شيء وقف أعمال الهدم والتدمير للمباني التاريخية، أي وقف كافة الأعمال التي لا يمكن إزالة تأثيرها السلبي على المباني التاريخية، وهذا يستدعي التدخل السريع الذي يمكن أن يكون تدخلاً طفيفاً، ولكن يؤدي إلى نتائج باهرة، فمثلاً تقديم نماذج لمبان جرى تأهيلها في المراكز التاريخية، وذلك في سبيل المساهمة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية خاصة للريف الفلسطيني*، أو ممكن أن يكون عن طريق الترميم الوقائي، وذلك لمركز تاريخي كامل (الجنر التاريخي لمدينة أو قرية)، أو لجزء منه (حارة أو حي)، ويهدف هذا الترميم إطالة عمر المباني التاريخية والحفاظ على نسيجها المعماري في انتظار الظروف الاجتماعية والاقتصادية الملائمة لتنفيذ أعمال الترميم والتأهيل الشاملة كما تم في مشاريع قلعة سحويل في عبوين وقصر الكايد في سبسطية وقصر ابن سمحان في رأس كركر.



شكل رقم (51) : صورة توضح الترميم الوقائي في قلعة سحويل إلى اليمين وفي قصر ابن سمحان. المصدر: أرشيف رواق.

لكن في حال توفر المخصصات والموارد لتأهيل المراكز التاريخية بشكل شمولي يجب إعداد مخططات الحماية للمراكز التاريخية التي تنفذ بالتعاون الوثيق مع المجالس البلدية والقروية ووزارة الحكم المحلي، وذلك بهدف تحديد حدود هذه المراكز وإرفاقها بالأحكام والتعليمات التي تحدد كيفية التعاطي معها، وعليه لا بد من العمل على الإحياء الاقتصادي والاجتماعي الذي يتم عبر تعاون جاد بين مؤسسات المجتمع المدني والوزارات الحكومية

* قامت وحدة الترميم في رواق بتنفيذ عدد من مشاريع ترميم استخدمت كمراكز مجتمعية في القرى والبلدات.

والقطاع الخاص، بالإضافة إلى المجتمع المحلي، واعتماداً على المراجعة النقدية للواقع وما يتم القيام به للتأثير في هذا الواقع، فيجب أن يكون الهدف الأساس لمن يقوم بعمليات الحفاظ خلال الأعوام القادمة لعب دور محوري في عملية حماية مركز تاريخي كامل وتطويره، وذلك للتنسيق آليات العمل المشترك وتطويرها بين الإشكاليات الكبرى المكونة من: أصحاب العقارات وشكل استعمالها وطرائقها وجذب المستثمرين، وهو ما يجري العمل عليه في مشروع إعادة إحياء المنطقة التاريخية في بيرزيت وتطويرها.

حيث تم العمل على تنفيذ العديد من مشاريع الترميم والتأهيل خلال إعداد الدراسات، والعمل على السيناريو الأفضل، كمشروع الترميم الوقائي لخمسين مبنى قديم (حماية من الخارج وتنظيف عام)، وترميم مجمع خدمات بلدية بيرزيت، وترميم نزل لزوار المنطقة بالإضافة إلى مشروع البنية التحتية، وشمل أيضاً تبليط جزء من ساحات المنطقة التاريخية وممراتها، وسيتم العمل على تصميم حديقة عامة وتنفيذها، وملعب للأطفال وتأهيل الإضافات الحديثة، وقد ساهمت هذه المشاريع في بناء علاقة وثيقة مبنية على الثقة المتبادلة بين القائمين على المشروع والسكان المحليين، فقد لوحظ ازدياد عدد المشاركين بالمشروع بعد تنفيذ هذه المشاريع.

تختلف طبيعة التدخل والمنهجية المتبعة بالتنفيذ باختلاف طبيعة المشروع وخصوصية كل منطقة، حيث إن نسبة العمل الأكبر في مشروع إحياء البلدة القديمة في برقين كانت مرتبطة في البنية التحتية وعمليات التجميل للجدران الإسمنتية والطريق من أحواض وأرصعة وأنشطة مختلفة على طول الطريق كألعاب الأطفال والمقاعد، لذا فقد كان التركيز على اختيار المواد التي تخدم لفترة أطول دون الحاجة إلى صيانة كالحجر والباطون المسلح، مع مراعاة انسجام الشكل مع المحيط الذي يزدهر بالطبيعة التراثية.



شكل رقم (52): صورة توضح طبيعة التدخل والمعالجة (جدران، أرضيات، أرصفة، كهرباء) مع مراعاة الطبيعة التراثية على اليمين محيط قصور عبد الهادي في عرابة وإلى اليسار الطرقات في برقين.
المصدر: أبو علي، 2006.

أما في عرابة فإن طبيعة إعادة التأهيل تفرض إحداث التغييرات التي تخدم الوظيفة الجديدة، لذا فقد تم مراعاة هذه النقطة من البداية من خلال اختيار الوظائف وتوزيعها في الفراغات، حيث تم تقليل التدخل والإضافة أو الإزالة إلى أقل درجة ممكنة، فقد استخدمت الفراغات الموجودة بشكل كامل، ولم يهدف التدخل في القصرين إلى تحسينهما جمالياً وتجديدهما بقدر ما كان التركيز على إبراز تاريخ المبنى، ومراحل تطورهما التاريخي والعمل على التدعيم والتقوية لينقل هذا الإرث إلى الأجيال القادمة على حقيقته التاريخية، وبنفس الوقت المحافظة على ديمومته الوظيفية وما يتطلب ذلك من توفير للخدمات المختلفة، فعملية إعادة الإحياء لا تقتصر على العمل الإنشائي والمعماري بل تحتاج أيضاً لتوفير البنى التحتية المعاصرة من مياه وكهرباء وتصريف صحي، وقد أخذ هذا الجانب حظه من العمل في إعداد المخططات والتفاصيل المتعلقة بالتمديدات الكهربائية والميكانيكية.

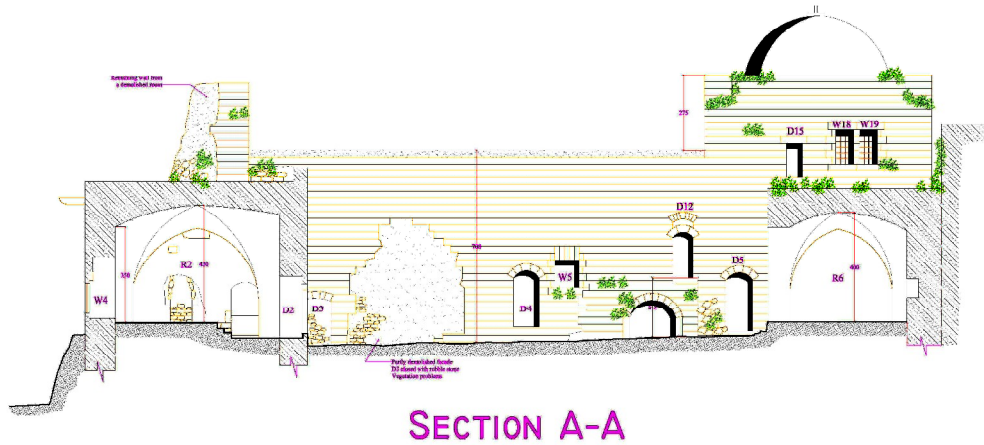
وقد تم العمل على إظهار كل ذلك من خلال وثائق العطاء التي اشتملت على ما يأتي:

❖ مجموعة من المخططات الهندسية التي تظهر درجة التدخل وأسلوبه من خلال عرض لأجزاء المشروع قبل التدخل ومقارنتها بلوحة أخرى تظهر نفس الجزء بعد عملية التدخل، وشمل ذلك المقاطع الأفقية والعمودية وواجهات البناء، بالإضافة إلى عدد من الرسومات التفصيلية لأساليب التركيب وتقنيات العمل والمواد المستخدمة، وغير ذلك من الأبعاد والقياسات، كما يمكن أن تشمل على جداول مفصلة للأبواب والنوافذ وأشكالها وأماكن تركيبها.



شكل رقم (53): صورة توضح توفير البنى التحتية المعاصرة من مياه وكهرباء وتصريف قصر عبد الهادي في عرابة.

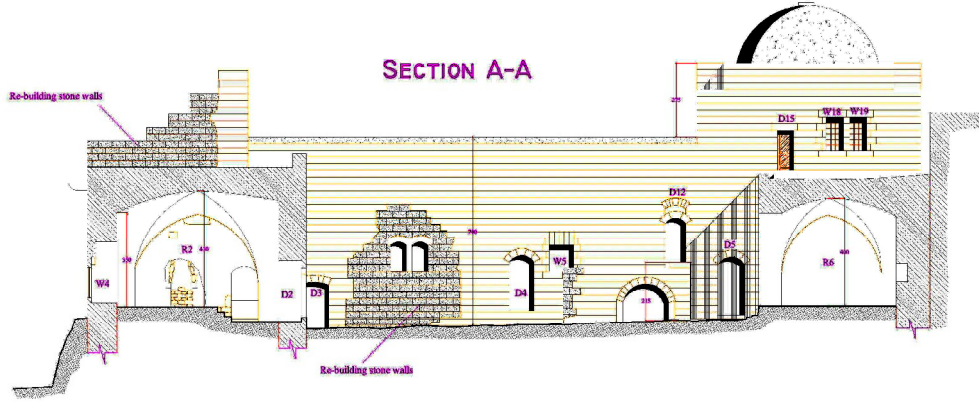
المصدر: أبو علي، 2006.



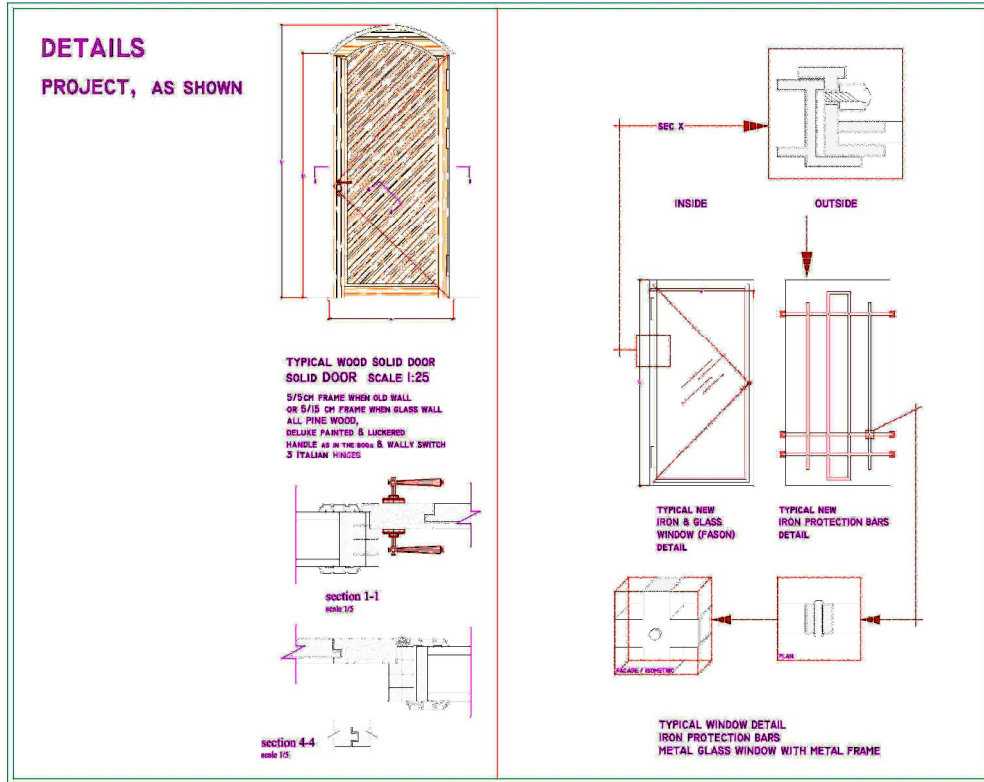
SECTION A-A

شكل رقم (54): صورة توضح مقطع يوثق الوضع القائم في قصر سحويل.

المصدر: أرشيف رواق.



شكل رقم (55): صورة لمقطع يوضح التدخل الممكن في قصر سحويل.
المصدر: أرشيف رواق.



شكل رقم (56): صورة توضح بعض التفاصيل لتركيب الأبواب والشبابيك في قصر سحويل.
المصدر: أرشيف رواق.

❖ جداول الكميات المفصلة بحيث تشمل كل مراحل المشروع التنفيذية، مع تقدير الكميات وحسابها الهندسي، وتشمل هذه الأعمال المعمارية والإنشائية والكهربائية والميكانيكية.

❖ المواصفات الهندسية وتشتمل على جميع أعمال المشروع بداية من أعمال التنظيف والحفر وطرق التدعيم إلى نسب الخلطات سواء لعملية التكحيل أو القسارة، بالإضافة إلى طرق التحضير، كما تشمل أساليب تنظيف الحجر وكيفية معالجة الأملاح والصدأ والأمراض الأخرى مع ذكر المواد المناسبة لكل عملية وطريقة استخدامها، وبالتأكيد يجب ذكر المواصفات المرتبطة بالأعمال الخشبية والمعدنية وأعمال العزل والتبليط وكذلك الأعمال الكهربائية والميكانيكية.



شكل رقم (57): صورة توضح طريقة التعامل مع القسارة الجيرية وتنظيف القسارة بالفرشاة وحقن النباتات الضارة.
المصدر: أرشيف رواق.

وبالنسبة لمهام الإشراف على تنفيذ الأعمال فقد قام مهندسو رواق بالإشراف على المشاريع المصممة من قبل المركز في مختلف المناطق، الأمر الذي يساعد في دقة التنفيذ وتحسينه من قبل المقاولين، لأنهم الأكثر دراية بتفاصيل تلك المشاريع، غير أن المدة الزمنية التي تنفذ بها لا تكفي حيث تكون في غالبها ستة أشهر مما يؤثر على جودة المشروع وديمومته كما حصل في مشروع قصر القاسم، أما فيما يتعلق بالإشراف على مشاريع برقين وعراة فقد تولاهما طاقم القسم الهندسي والمجتمعي في برنامج الأمم المتحدة، وكان دور المكاتب الهندسية المصممة داعماً، من خلال إعداد جداول زمنية أولية لتنفيذ الأعمال والاجتماع مع المقاولين والجهات المعنية لإعطاء تعليمات بدء العمل، وبالرغم من كفاءة فريق العمل المشرف والمتابع إلا أن هذه الآلية تعاني من عدة سلبيات أهمها حرمان المشروع من خبرة الفريق المصمم حيث أنه الأكثر دراية بتفاصيل المشروع والأقدر على متابعة الالتزام بمبادئ التدخل وسياساته، ولكن شمولية المخططات الهندسية ودقتها، وجداول الكميات والمواصفات ساهمت بشكل كبير في الالتزام بها، حيث كان حجم التغيير محدوداً.

7:4 تشغيل مشاريع إعادة التأهيل واستخدامها:

استناداً لنتائج إعداد الخطط اللازمة لتشغيل هذه المواقع واستخدامها بعد الانتهاء من عمليات التدخل اللازمة فيها، حيث تعد سيناريوهات مختلفة للاستخدام والتشغيل واحتساب الجدوى الاقتصادية لكل منها، وتعمل المقاربات وتحدد المخرجات وتوضع الهياكل الإدارية والوظيفية اللازمة، كل ذلك بالرجوع للرؤى والسياسات والمبادئ المقرنة وتأسيساً على ذلك من الضروري الحفاظ على هذه العلاقة في مرحلة التشغيل من أجل تقويم العمل وتطويره والإفادة من الخبرات المكتسبة، (البند الخامس: استخدام المعالم التاريخية في وظائف مفيدة اجتماعياً أفضل وسيلة للحفاظ عليها) وثيقة البندقية 1964، لذلك يغلب على المباني التي تم تأهيلها الاستخدام في الوظائف العامة والخدمات، بينما لا نجد مشاريع تستخدم في وظائفها الأصلية وهي السكن، مع العلم أنه إن بقي القصر ملكاً للعائلة كما في رأس كركر فإنه يستخدم للمناسبات العائلية فقط.

ويلاحظ أن بعض المباني التي تم إعادة استخدامها كانت الوظيفة الجديدة ملائمة وناجحة في الحفاظ على أهمية المبنى وضمان سلامته وديمومته مثل القصور في عرابية والمباني في بيرزيت وقصر الكايد في سبسطية، وما فتئت تستخدم في إقامة النشاطات العامة الهادفة، في حين أن البعض الآخر من المباني التي تم إعادة استخدامها لم تمنى بنفس النجاح مثل قصر القاسم الذي تستعمل بعض غرفه مقراً لوحدة الحفاظ المعماري ومركزاً للتخطيط الحضري والإقليمي، في حين تركت باقي الغرف والفراغات الداخلية الجميلة دون استخدام.



شكل رقم (58): صورة توضح النشاطات المختلفة التي تقام في قصر عبد الهادي في عرابة إلى اليمين وفي قصر الكايد في سبسطية إلى اليسار.
المصدر: الباحث.

ومن هنا تأتي أهمية تقييم تلك المشاريع، وهي مرحلة لا يقتصر القيام بها على الانتهاء من عملية الترميم، وإنما يجب أن تكون مرافقة لكافة مراحل عملية الحفاظ، وفي هذه المرحلة تتم عملية تقييم نتائج العمليات السابقة وتحديد مدى نجاحها ومدى تحقيقها لأهدافها ومدى التزامها بالضوابط التي وضعت لها، ومن الضروري أن تؤدي عمليات التقييم إلى تصحيح الأخطاء التي يتضح وقوعها، ومحاولة معالجتها بشتى الطرق، وكذلك محاولة الإفادة منها وتلافيها في خطوات المشروع اللاحقة أو في مشاريع الحفاظ الأخرى.

وعملية التقييم هذه كذلك لا تتوقف فور تقييم الخطوة الأخيرة من الترميم، وإنما يجب إجراء عمليات تقييم لاحقة لعملية الحفاظ التي جرت برمتها على المدى البعيد، حيث إن هناك العديد من الأمور والنتائج والتأثيرات تتضح بعد مرور فترة من الزمن، إلا أنه عند النظر إلى جميع المشاريع المنفذة ومتابعة الجهات التي تلعب دوراً بارزاً في مجال ترميم المباني التاريخية لا نجد عمليات تقييم شاملة وحقيقية لجميع الأعمال السابقة من ناحية فنية، وإن وجدت تكون محدودة بعمليات صغيرة كنسب الخلطات مثلاً.

وهذا الأمر يظهر جلياً في تقييم المشاريع المنفذة ضمن مجموعة رواق، حيث إنها لا تعمل على تقييم الأعمال من ناحية فنية، والتقييم الذي تجريه يقتصر على النواحي الاجتماعية، حيث يقيم نجاح مشروع الترميم باستخدام المبنى أو عدم استخدامه بعد الانتهاء من العمل، ويكون هذا التقييم من خلال استمارة مرفقة في ملحق رقم (1) (بركات، 2011). ومن هنا يجب العمل على تقييم شامل لتلك المشاريع في مراحل لاحقة، وحصر المشاكل التي تظهر على تلك المشاريع بعد عميلة الاستخدام مثل الرطوبة وعدم وجود صيانة بشكل دوري ومنتظم.

حيث إن الهدف ليس فقط الوصول إلى النتيجة وإنما الهدف هو المحافظة على هذه النتيجة واستمراريتها وعدم العودة إلى الوراء، ففي عمليات الحفاظ إن لم يتم القيام بعمليات الصيانة بمختلف أنواعها للمباني والمناطق المرممة وبشكل دوري ومستمر ستعود هذه المباني إلى سابق عهدها قبل عملية الحفاظ في فترة قصيرة، وستضيع جميع الجهود والأموال التي بذلت في هذه العملية سدى.



شكل رقم (59): صورة توضح الأضرار الحاصلة في قصر القاسم وعدم وجود صيانة دورية. المصدر: الظاهر، 2007.

8:4 خلاصة:

بشكل عام هناك مجموعة عوامل تحول دون إحداث نقلة نوعية في أعمال الترميم والحفاظ المعماري، أهمها أعمال التدمير، وضعف العامل الاقتصادي، وشح مصادر التمويل ممثلة بعدم وجود خطة تأهيل مستدامة تؤمن الدخل الكافي لانجاز عمليات الترميم والإنفاق عليها من ناحية، أما من ناحية أخرى فإن الملكية الخاصة المفتتة لا تساعد على وجود عمليات تأهيل واسعة النطاق في المدى القريب، وبالرغم من عدم وجود خطة شاملة لترميم المباني في المراكز التاريخية الريفية، إضافة إلى غياب القوانين والتشريعات التي تحكم صيانة هذه المباني وضبطها وترميمها فإن معظم مشاريع الحفاظ التي تبنتها جهات رسمية اتبعت آلية التخطيط المسبق مما ساهم في نجاحها كما هو واضح في تجربة إعادة تأهيل القصور في عرابة، ومشروع إعادة إحياء المنطقة التاريخية في بيرزيت وتطويرها.

وللحصول على فكرة شمولية بشكل أفضل عن مشاريع إعادة تأهيل المباني التاريخية في المراكز الريفية الفلسطينية، فإن الجدول الآتي يحتوي على أهم المشاريع التي نفذت في الريف الفلسطيني حتى الآن مع عرض لأهم المعلومات الخاصة بكل منها:

جدول رقم (5): معلومات حول أهم المشاريع التي نفذت في الريف الفلسطيني حتى الآن.

اسم المبنى	مضافة رفيديا	قصر القاسم في بيت وزن	قصور آل عبد الهادي في عرابة	المركز التاريخي في ديراستيا	إحياء وتطوير المنطقة التاريخية في بيرزيت	قصر الكايد في سبسطية
تاريخ البناء	العهد العثماني	القرن التاسع عشر	القرن التاسع عشر	العهد العثماني	العهد العثماني	القرن التاسع عشر
اسم المالك الحالي	عائلات رفيديا	جامعة النجاح	بلدية عرابة	بلدية ديراستيا	بلدية بيرزيت والمجتمع المحلي	بلدية سبسطية
تاريخ التأهيل	1994	2003 - 2005	2005	2000 - 2005	2007 - حتى الآن	2007
الوظيفة الأخيرة	مضافة	سكن مهجور	مركز للحكم وسكن مهجور	مضافات وبيوت سكنية مهجورة	مباني مهملة أو غير مستعملة	سكن مهجور
الوظيفة الجديدة	مضافة وملتقى ثقافي	مركز التخطيط ووحدة للحفاظ المعماري	مراكز ثقافية ومجتمعية	مراكز جمعيات ومؤسسات محلية	مباني سكنية وتجارية وخدمات عامة و ترفيهية وثقافية	مركز الخدمة المجتمع

اسم المبنى	مضافة رفيديا	قصر القاسم في بيت وزن	قصور آل عبد الهادي في عراة	المركز التاريخي في ديراستيا	إحياء وتطوير المنطقة التاريخية في بيرزيت	قصر الكايد في سبسطية
اسم الممول	أهل البلدة وبلدية نابلس	الوكالة السويدية العالمية للتنمية والتعاون - سيدا	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID	قطاعات المجتمع المحلي العامة والخاصة	الوكالة السويدية العالمية للتنمية والتعاون - سيدا
الجهة المنفذة	مشاركة شعبية	رواق	مكتب حبش الاستشاري	برنامج الأمم المتحدة الإيمائي UNDP	رواق بالشراكة مع جميع القطاعات	رواق
الجهة المشرفة	بلدية نابلس	رواق	برنامج الأمم المتحدة الإيمائي UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإيمائي UNDP	رواق بالتعاون مع البلدية والقطاع الخاص	رواق

المصدر: الباحث.

وبالرجوع إلى الجدول السابق والدراسة التي أجريت في هذا الفصل، نجد أن لكل مشروع من المشاريع المنفذة ايجابيات وسلبيات تم إلقاء الضوء عليها، أما أهم تلك الايجابيات فهي:

- ❖ توفر المشاركة مع المنظمات الدولية وإشرافها على ضبط عملية إعادة التأهيل وإخضاعها للمواصفات العالمية.
- ❖ الاهتمام بعملية التوثيق قبل العمل في المشاريع وأثناءه، والتقيد بمخططات إعادة التأهيل التي تم وضعها مسبقاً.
- ❖ الاهتمام بالمبادئ الأساسية لعملية الحفاظ، وما نصت عليه المواثيق الدولية، كالأصالة وقابلية الإرجاع والاستدامة، فالهدف ليس التجميل أو التجديد بقدر ما هو حماية الإرث بكامل فتراته التاريخية ونقله للأجيال القادمة دون تحريف.
- ❖ الاهتمام بالمشاركة المجتمعية في مراحل المشاريع المختلفة، والمساهمة في اتخاذ القرارات لما لها من دور في حماية التراث الثقافي.

❖ الاهتمام بتشغيل المناطق والمباني المعاد تأهيلها، لأن ذلك التشغيل يضمن استمراريتها ويوفر لها القدرة على الاستدامة الذاتية ومساهمة المجتمع المحلي في ديمومة المشروع وتنميته.

ومن أجل العمل على تطوير مشاريع إعادة تأهيل المباني التاريخية في فلسطين في المستقبل يمكن الاستفادة من الإيجابيات المذكورة وتلافي السلبيات التي أحاطت ببعض المشاريع، كتغيب المشاركة المجتمعية في التصميم والتنفيذ، والنقص في عمليات التقييم وعدم وجود صيانة دورية، وبشكل عام فإن تجارب الحفاظ في فلسطين مازالت في مراحلها الأولى وهي بحاجة إلى مزيد من الدعم في شتى المجالات سواء المادية أم التشريعية أم التقنية أم التخطيطية والتنقيفية والتوعوية، وعلى صعيد الدراسات والأبحاث في مختلف المواضيع ذات العلاقة، وهذا ما يقودنا في الفصل التالي إلى التعمق في التجربة الفلسطينية للحفاظ على التراث المبني في الريف الفلسطيني، من خلال تحليل تجربة إعادة تأهيل مشروعين من مشاريع القصور في قرى الكراسي وتقييمهما كنموذج لتلك التجربة.

الفصل الخامس

تقييم تجربة إعادة تأهيل مشاريع القصور في قرى الكراسي

1:5 تمهيد

2:5 مشروع ترميم قصور عرابة وإعادة تأهيلها

3:5 مشروع ترميم قصر آل القاسم وإعادة تأهيله

4:5 خلاصة

الفصل الخامس

تقييم تجربة إعادة تأهيل مشاريع القصور في قرى الكراسي

1:5 تمهيد:

من خلال ما تم عرضه في الفصول السابقة من إطار نظري شمل أهمية التراث والمباني التاريخية، والإشارة إلى ملامح التكوين العمراني والمعماري للقريّة الفلسطينية بشكل عام في قرى الكراسي، وما تتمتع به من خصائص فريدة بشكل خاص لإبراز أهمية تلك المواقع وأهمية الحفاظ عليها، وما تتعرض له من مخاطر، وكيفية الحفاظ عليها ومعالجة التعديات من خلال سياسات الحفاظ المختلفة، وتقييم تجربة الحفاظ في الريف الفلسطيني وخصوصيتها وما تعانيه من معوقات، واستعراض لحالات جرى العمل عليها في الفترة الماضية للإفادة من مستويات التدخل وكيفية التعامل مع المجتمع المحلي، وتعزيز مشاركته وتلافي الأخطاء، ورفع ثقافة المجتمع بأهمية التراث.

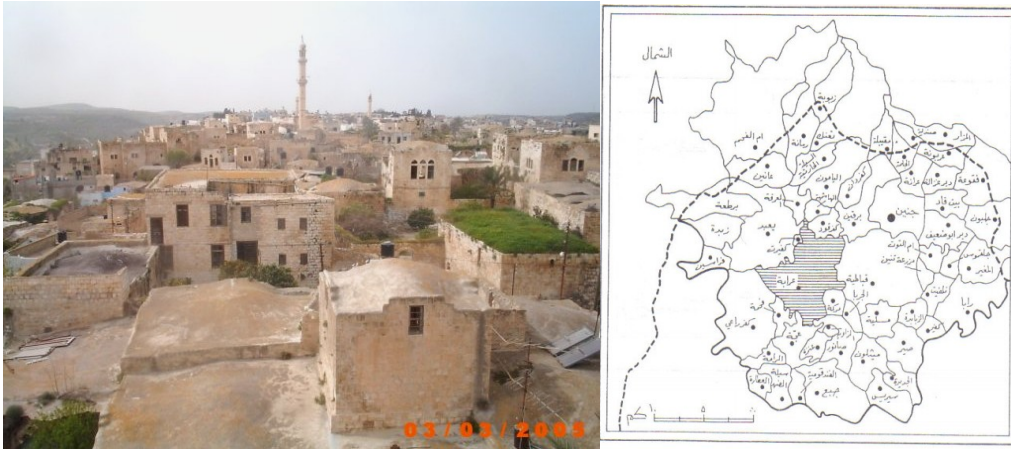
سيتم في هذا الفصل تحليل مشروعين من مشاريع إعادة تأهيل القصور في قرى الكراسي وتقييمهما كنموذج لتلك التجربة، وهذه المشاريع هي قصور عبد الهادي في عرابة، وقصر القاسم في بيت وزن، وقد تم اختيار هذين المشروعين لعدة أسباب، منها اختلاف السياسة الإدارية، واختلاف الجهات المسؤولة التي أشرفت على تنفيذها من جهة ومقياس هذه المشاريع وموقعها من جهة أخرى.

حيث يعتبر مشروع تأهيل القصور في عرابة من التجارب التي تم إنجازها بالتعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ووزارة السياحة والآثار من خلال مشروع تشغيل في الأعوام 2003-2006 لمشروع ترميم متكامل استهدف سبعة مواقع في شمال الضفة، منها البلدة القديمة في دير استيا، وقلعة البرقاوي في قرية شوفه، والمفاخر في خربة ارتاح، والقلاع التاريخية في كور، وكنيسة برقين، ونفق بلعمة التاريخي في جنين، بالإضافة إلى القصور في عرابة، أما مشروع قصر القاسم فهو من تجارب مركز المعمار الشعبي رواق في

الترميم الوقائي بين الأعوام 2003-2007، أي قبل تبني توجه أكثر شمولية من قبل رواق لتأهيل المراكز التاريخية.

2:5 مشروع ترميم قصور عرابة وإعادة تأهيلها:

تقع بلدة عرابة على الأطراف الشمالية لجبال نابلس وعلى بعد ثلاثة عشر كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من مدينة جنين، وترتبط بكل من نابلس و جنين، وتتميز بلدة عرابة بوجود 13 قصراً بنيت على الطراز العثماني لتغطي مساحة 20 دونماً، وأنشئت هذه القصور في بدايات القرن التاسع عشر، وهي غنية بالعناصر المعمارية المميزة، وتشكل هذه القصور شاهداً حياً على التاريخ الفلسطيني، حيث سكنت ولمدة 200 عام من قبل عائلة عبد الهادي ذات النفوذ السياسي والمالي الواسع في ذلك الوقت، ومثلت في العهد العثماني مقرات الحكام الإقطاعيين من آل عبد الهادي الذين هيمنوا على المنطقة في تلك الفترة، بحيث شكلت هذه القصور مراكز حكم هذه العائلة وسكنها في المنطقة (الحموي، 1955).



شكل رقم (60): صورة توضح موقع بلدة عرابة ضمن محافظة جنين، ومنظر عام للقصور في البلدة القديمة.
المصدر: أرشيف بلدية عرابة.

1:2:5 الاستعمالات المختلفة للقصور:

استناداً إلى التاريخ الشفوي بنيت القصور في عرابة من قبل حسين عبد الهادي في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، كما تم بناء الجدران والبوابات والأبراج إضافة إلى مسجد

عراية الكبير، ومنطقة القصور منطقة مترابطة ومتجاورة مع بعضها البعض وعرفت —
Fortress أي القلاع، وهكذا وصفت من قبل ماري روجرز Mari Rogers شقيقة نائب القنصل
البريطاني في حيفا خلال زيارتها للقصور في شباط 1856م (العالمي، 2003).

يتكون قصر حسين عبد الهادي وهو أهم قصور البلدة من بوابة ضخمة تقود عبر إيوان
ضخم إلى الديوان، ومن ثم إلى ساحة القصر الواسعة، ويتضح من ترقية الطابق الثالث للقصر
ومظهره بأنه ذو وظائف دفاعية عليه مجموعة من الأبراج وفوهات إطلاق النار (مزاغل).
ويمكن تقسيم عهد قصور آل عبد الهادي إلى أربع مراحل بناءً على المسوحات والتحليل
التاريخي واستناداً إلى التاريخ الشفوي الذي قام به مكتب حبش الاستشاري في آذار 2004،
وقرية عراية كانت أهلة بالسكان خلال الفترة البيزنطية، حيث كانت هناك كنيسة وهي اليوم
آثار، واستعملت بعض حجارتها الكبيرة لبناء المسجد الكبير وبعض البنايات وبعض القصور
أيضاً.

المرحلة الأولى للبناء: 1816- 1859م

بُنيت قصور آل عبد الهادي في منطقة شرق القرية، فيما كانت البلدة القديمة للمزارعين
في جهة الغرب، وقد بنيت القصور كقلاع، وفصلت منطقة القصور عن القرية بسور ضخم كان
بمثابة الدرع الفاصل لزيادة الأمن في وقت كانت تشهد فيه البلاد صراعا ونزاعات وحروباً
أهلية امتدت بين (1830- 1859)، ومركز رواق المعماري أشار إلى أن البناء المبكر للقصور
يعود إلى صالح والد حسين عبد الهادي، وأن أول شخص عين شيخاً هو عبد الهادي، وتوفي في
العام 1816، ولكن ابنه الكبير حسين كان يمتلك بعض القوة خلال فترة حكم إبراهيم باشا، الأمر
الذي أكسبه القوة بعد موت والده، ومن المعروف من المصادر التاريخية أن صالح حسين كان
حاكماً في حيفا، وأقام فيها بعض الوقت، وقيل أنه كان متزوجاً من ثلاث نساء، وله ستة أبناء،
وقد أسكنهم في منطقة (الحريم) في القصر، حيث تمت زيارتهم من قبل (Rogers)، ورغم أنه
سكن في حيفا إلا أن عائلته كانت تسكن عراية، وقد سكن فيها لاحقاً، ومن المؤكد أن قصر
واحد بني في العام 1816م ويدعى (دار)، وفي هذه السنة استضاف حسين عبد الهادي أحمد آغا

النمر، بينما بني القصر الأصلي قبل العام 1820، وهي السنة التي بني فيها المسجد بناءً على نقوش موجودة فوق منبره.

المرحلة الثانية للبناء: 1859-1909

إحدى المشاكل التي واجهت المهندسين المعماريين في تحديد الفترات اللاحقة للقصور أنها بنيت من نفس الأحجار الأصلية للقصور التي دمرت وهدمت في معركة عرابة 1858 (العامي، 2003)، حيث استعملت تصاميم وتقنيات مشابهة في البناء، وذكر في التاريخ أن الدمار لم يكن كلياً، ولذلك بقيت مخططات القصر الأصلية كما هي، ومن الجدير ذكره أن التاريخ الشفوي يؤكد أن قلة من آل عبد الهادي بقيت في عرابة، وقيل أنه سمح للنساء والأطفال بالعودة إلى عرابة بعد المعركة، لكن الأغلبية من آل عبد الهادي انتقلت إلى نابلس مع ثروتها، وبشكل خاص سلالة محمود بيك عبد الهادي وأبناؤه عبد الرحمن وعبد الرحيم، وبالطبع كان حسين مقيماً في نابلس، ودفن بجوار بيته، وخلال هذا العقد عرفت عائلة عبد الهادي أنها كانت مشغولة بتنظيم نفسها وكسب القوة من خلال التعليم، وأن عدداً كبيراً من أفرادها تلقى التعليم في إسطنبول بحيث أصبحت إحدى العائلات المؤثرة فيما بعد، وخلال هذه المرحلة حصلت هناك تغييرات معمارية طفيفة مع العلم أن القصرين أهملوا وتركوا حتى وقت متأخر من المرحلة التالية.

المرحلة الثالثة للبناء: 1909-1936

هناك مؤشرات من خلال نص كتب فوق القمط الحجري لمدخل القصر تقول إن الإضافة للقصر تمت في العام 1909م=1327هـ. وتم فيها بناء الجزء الجنوبي من قصر حسين عبد الهادي، وبنيت على يد عبد القادر حسين عبد القادر، ومنذ ذلك الوقت عرف بقصر عبد القادر، وهذه الإضافة الجديدة تمت من خلال عناصر معمارية حديثة، وخاصة أنه استخدمت فيها الأقواس والحجارة المهذبة (Ashlars).

التاريخ الشفوي في عرابة يشير إلى أن الغالبية العظمى من عائلة عبد الهادي تركت القصور وغادرت عرابة خلال سنوات الأربعينات من القرن العشرين، حيث أهملت بعدها القصور وأصبحت أطلال وخرائب كما يسميها أهل عرابة اليوم (الخرابة).

المرحلة الرابعة: 1940 - 2004

من الصعب اليوم الحصول على ملكية هذه المباني والقصور بالضبط، وكيف قسمت بين المالكين، لكن الغالبية من عائلة عبد الهادي التي تعيش اليوم أصغر عمراً من الأحداث، أي لم يعاصروها ولا يتذكرون القصص الصحيحة والدقيقة، وخاصة أولئك الذين تركوا عرابة، ويذكر أن عدد سلالة حسين ومحمود من الذكور يتجاوز 1000 شخص استناداً إلى شجرة العائلة التي نظمت وجمعت من قبل حازم شريف عبد الهادي (مكتب حبش، 2004).

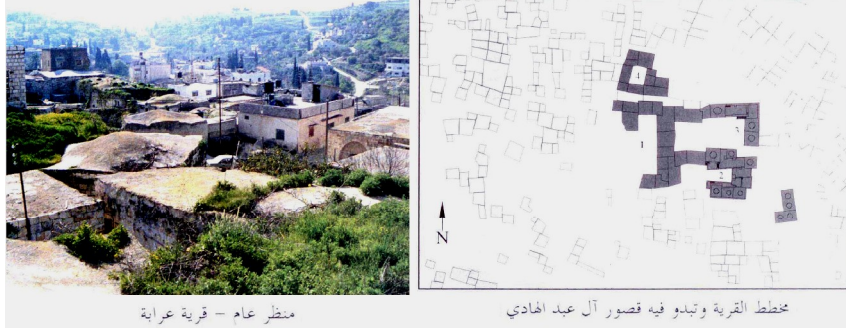
2:2:5 الطبيعة المعمارية والإنشائية للمباني:

تتلاصق مجموعة قصور عبد الهادي بجانب بعضها البعض في المنطقة الشرقية من بلدة عرابة كما في الشكل رقم (61)، وتتميز بارتفاع جدرانها الخارجية، بالإضافة إلى سور عال كان يلتف حولها تخللته سبعة أبراج للحماية حسب رواية أهل البلد (وهو الآن مهدم في معظمه)، ولقد بنيت القصور من الحجارة بأسلوب يظهر العمارة التراثية الفلسطينية، حيث احتوت على عقود وأقواس وقياباب وزخارف ونقوش، وتميزت بوجود مدخلين لكل قصر.

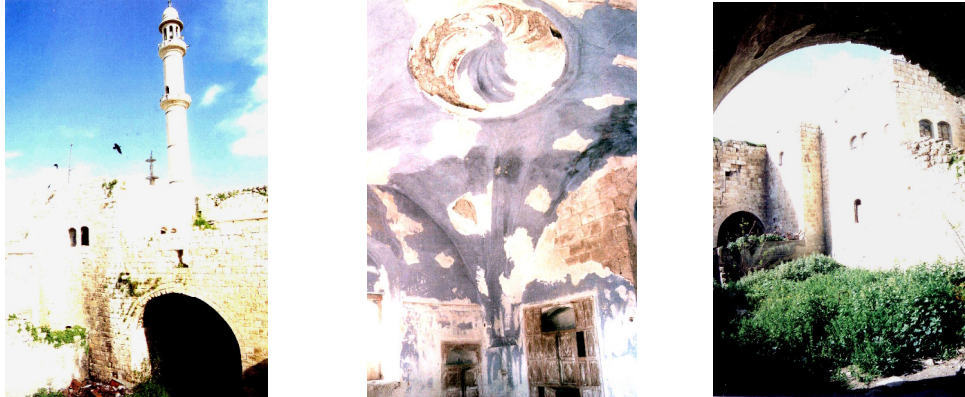
ويتكون قصر حسين عبد الهادي من طابقين: الأرضي يحيط فناء داخلي، فيه غرف الضيوف والحرس والخدم، والطابق الأول يشرف على ساحة قصر الشيخ صالح المجاور، ويحتوي على ساحة سماوية، ومرحاض، وعلية الشيخ. أما قصر عبد القادر فهو أكثر اتساعاً، ويتكون من طابقين يتوسطهما ساحة سماوية داخلية، والأرضي يستخدم للحرس والضيوف، أما الأول فكان خاصاً يحتوي على غرف العائلة ومطبخ بالإضافة للعلية، وأما النظام الإنشائي للقصرين فقد استخدمت العقود المرتكزة على جدران حاملة، كما تم استخدام الأقواس والسواقيف بكثرة في فتحات الشبابيك والأبواب والأواوين، كما استخدمت القباب في إنشائه أيضاً.

3:2:5 الدراسات التي أجريت على القصور حتى ترميمها:

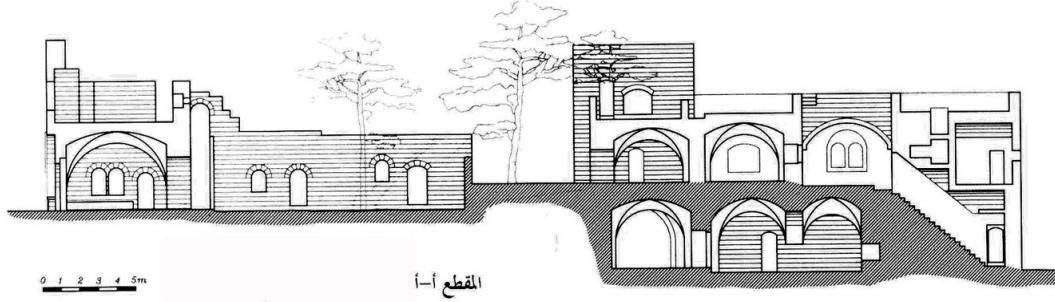
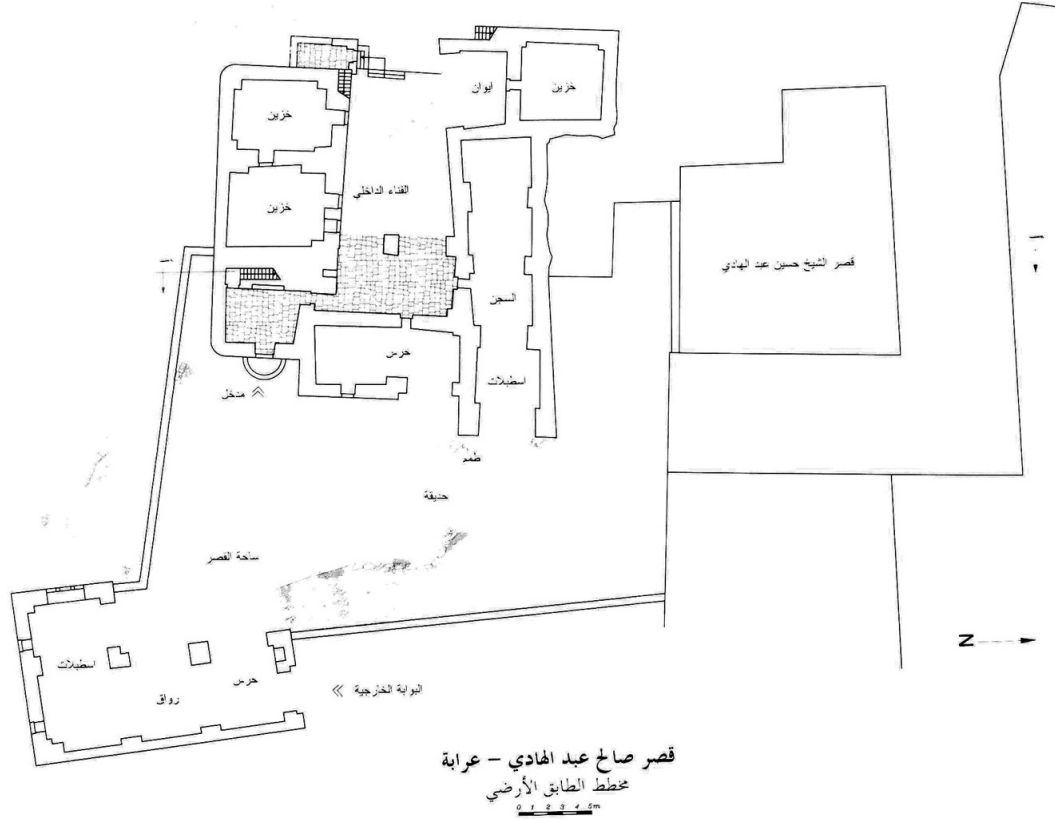
قام مركز رواق بعمل دراسة توثيقية تم نشرها في كتاب عمارة قرى الكراسي، حيث اقتصرَت الدراسة على السرد التاريخي لآل عبد الهادي وبلدة عرابة والقرى التي كانت تابعة لهم ومكانتهم، وتم وصف ثلاثة من القصور في عرابة وصفاً دقيقاً من حيث طبيعة الفراغات لكل طابق وعدد الغرف والاستخدامات ومراحل البناء، ووصف الواجهات والعناصر المعمارية، ورفع المباني وإعداد مخططات معمارية توثق الوضع القائم للقصور، بالإضافة إلى توثيقها بالصور الفوتوغرافية (العامري، 2003).



شكل رقم (61): صور من الدراسات التوثيقية التي قامت بها سعاد العامري مع فريق مركز رواق.
المصدر: العامري، 2003.



شكل رقم (62): صور توثيقية تظهر النباتات والطحالب التي نبتت على الواجهات، وتوضح حالة المباني.
المصدر: العامري، 2003.



شكل رقم (63): الرسومات المعمارية التوثيقية التي قام بها مركز رواق.
المصدر: العامري، 2003.

ضمن مشروع لإيجاد فرص عمل والحد من الفقر، طلب من مكتب حبش الاستشاري عمل دراسة متكاملة عن قصري حسين وعبد القادر عبد الهادي بهدف ترميمهما، وذلك بعد أن قامت بلدية عرابة بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار بالاتفاق مع مالكي القصرين على ترميمهما، وذلك عن طريق استئجارهما لمدة عشرين عاماً، وتسليمهما بعد انقضاء هذه المدة إلى مالكيهم الأصليين بأحسن حال، أو تمديد فترة الاستئجار بناءً على اتفاق بين الطرفين، وترميم

قصور عرابية أتي ضمن مشروع (ترميم وإعادة تأهيل مواقع التراث الثقافي في شمال الضفة الغربية) حيث كان أحد سبعة مواقع شملها المشروع في مدن جنين وسلفيت وطولكرم، ضمن شراكة بين وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، وبمشاركة البلديات والمجالس المحلية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) من خلال برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (PAPP)، بموازنة تقديرية 2,5 مليون دولار أمريكي بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).

هدف المشروع إلى ترميم قصرين من القصور في بلدة عرابية وإعادة تأهيلهما، بالإضافة إلى ترميم الشارع التاريخي القديم المعروف بالقصبة (السيباط) وتطويره، لإحياء التراث الثقافي في هذه البلدة بعد سنوات طويلة من الإهمال، وذلك من خلال إعادة تشغيلها كمراكز ثقافية ومجتمعية، بحيث تصبح مراكز للجذب السياحي والثقافي المحلي والعالمي، والجدول الآتي يعطي معلومات مختصرة عن المشروع:

جدول رقم (6): معلومات عن مشروع ترميم وإعادة تأهيل قصور عرابية.

مشروع ترميم قصور عرابية وإعادة تأهيلها		
1	المالك	آل عبد الهادي، مستأجر من قبل بلدية عرابية 20 عاماً
2	الممول	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID
3	موازنة المشروع	700 ألف دولار أمريكي
4	الإشراف	وزارة السياحة والآثار الفلسطينية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP
5	التصميم	مكتب حبش مهندسون استشاريون
6	المنفذ	شركة مقاولات محلية
7	فترة التنفيذ	عام 2005

المصدر: الباحث.

وشملت عملية التوثيق التي قام بها مكتب حبش بغرض الترميم رفع المبنى وإعداد المخططات الكاملة والواجهات، وتم تبيان الأضرار التي يعاني منها المبنى وعمليات التدخل

المطلوبة لإعادة استخدامه، وتم وضع مخططات للاستخدام الجديد بالتعاون مع مكتب حبش وجميع الجهات من وزارة بلدية و UNDP بالإضافة إلى المجتمع المحلي، فخلال جميع مراحل التحليل التاريخي والتوثيق للوضع القائم، وإعداد الدراسة والتصميم من قبل المكتب المصمم طلب منه بحسب الشروط المرجعية عمل ورش عمل ومحاضرات تعريفية بالمجتمع المحلي، حيث عقدت العديد من ورش العمل مع السكان والمجتمع المحلي، ومنها (مكتب حبش الاستشاري):

1. ورشة عمل تعريف بالمشروع بشكل عام، وتم من خلالها اخذ ملاحظات الحضور وانطباعاتهم تجاه هذا المشروع.

2. ورشة عمل عرض من خلالها التحليل التاريخي والتوثيق للوضع القائم، وطلب من خلالها من الحضور إبداء أفكارهم تجاه الوظائف الممكن دمجها في المشروع، بحيث كلف الاستشاري بعمل دراسة وتقييم لهذه الاقتراحات، ومناقشة ذلك مع الجهة المشرفة على المشروع.

3. ورشة عمل تم من خلالها عرض مقترح الاستشاري على الجمهور ومناقشة ذلك، حيث أقر ليكون قصر عبد القادر عبد الهادي بعد ترميمه مركزاً ثقافياً يوفر متسعاً للأنشطة الثقافية والترفيهية للمجتمع المحلي، بحيث تضمن مركزاً للحاسوب ومكتبة وقاعة سمعية - بصرية متعددة الأغراض، ومركز معلومات ومتحف ومقهى وأستوديو فني، أما قصر حسين عبد الهادي فتقرر تحويله إلى مركز للأطفال، ويذكر هنا أن هذا القصر يكتسب أهمية خاصة لسكان البلدة، حيث إن جزءاً منه كان يستخدم في السابق سجناً قُبِع فيه أجداد العديد من السكان، وبالوظيفة الجديدة ستولد روابط أكثر ايجابية مع القصر تتناقل من جيل إلى جيل، بدلاً من تذكرهم الدائم تجاه ما حدث لأجدادهم.

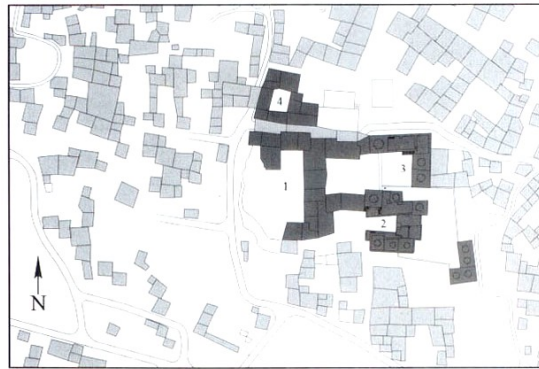


شكل رقم (64): صورة توضح الأنشطة المختلفة التي تقام في قصر عبد القادر عبد الهادي.
المصدر: أبو علي، 2006.

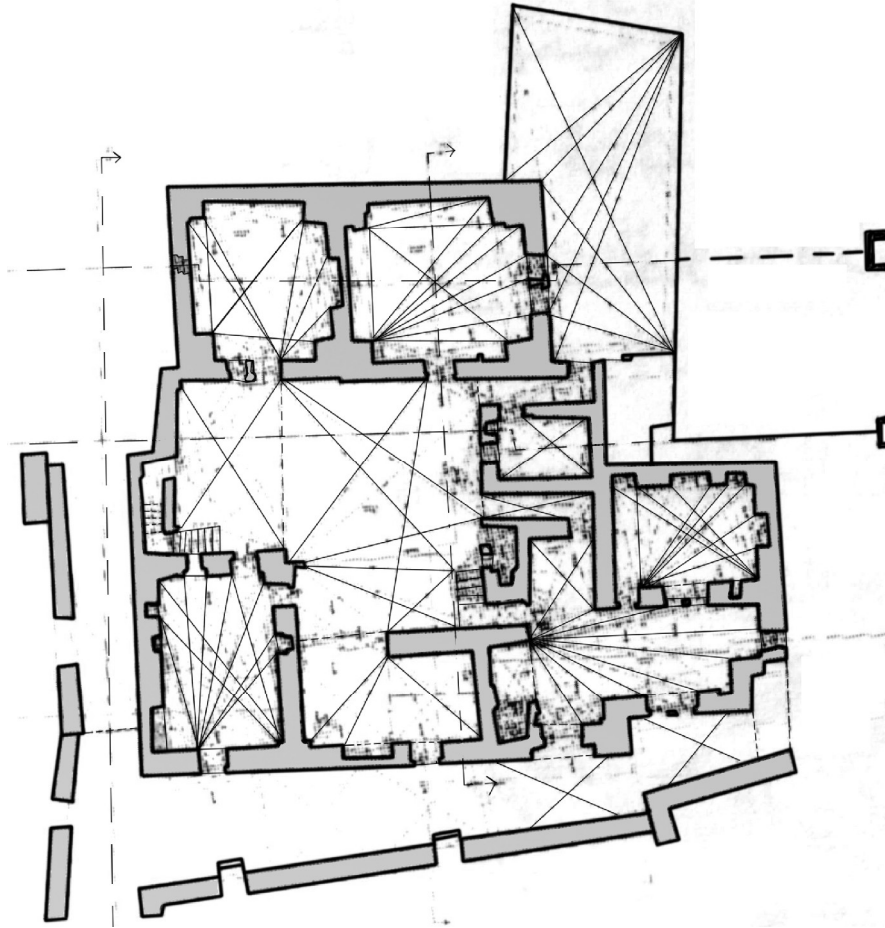
4:2:5 مخططات عملية التوثيق قبل الترميم ومخططات التصميم الجديد بعد الترميم:

1:4:2:5 المخططات الأصلية لقصور عبد الهادي:

كانت قصور عبد الهادي تستخدم في السابق للسكن، والذي يتضح من خلال المخططات الأصلية للمباني، حيث تحتوي المباني على كافة الفراغات اللازمة لحياة العائلة الحاكمة ذات السلطان والجاه، وفراغات الضيافة والحرس وجناح الحريم وفراغات النوم وفراغات الخدمات من مطبخ وحمامات وخزيرين وإسطبلات للخيول والحيوانات وغيرها.

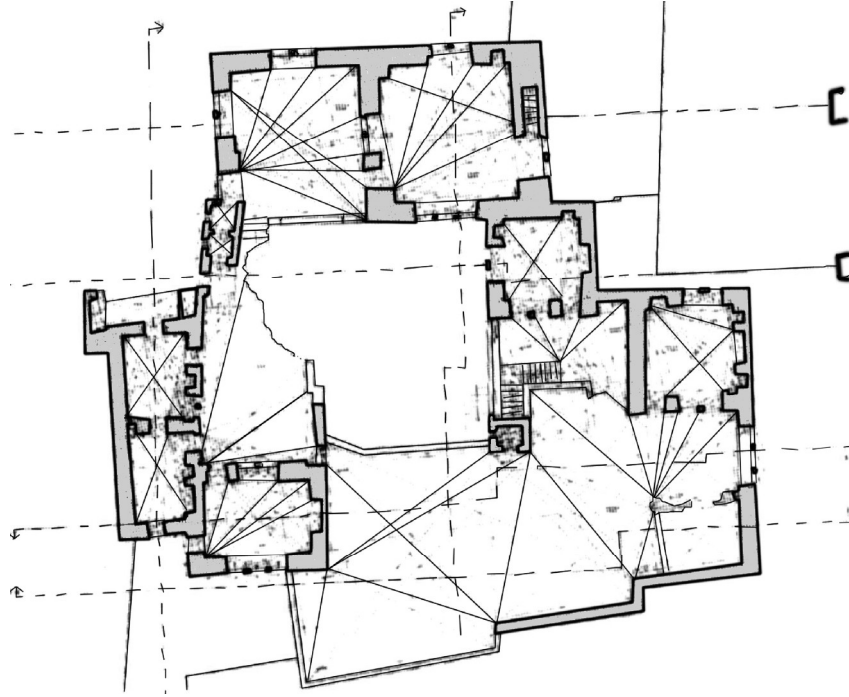


شكل رقم (65): مخطط يوضح الموقع العام للقصور.
المصدر: مكتب حبش الاستشاري.

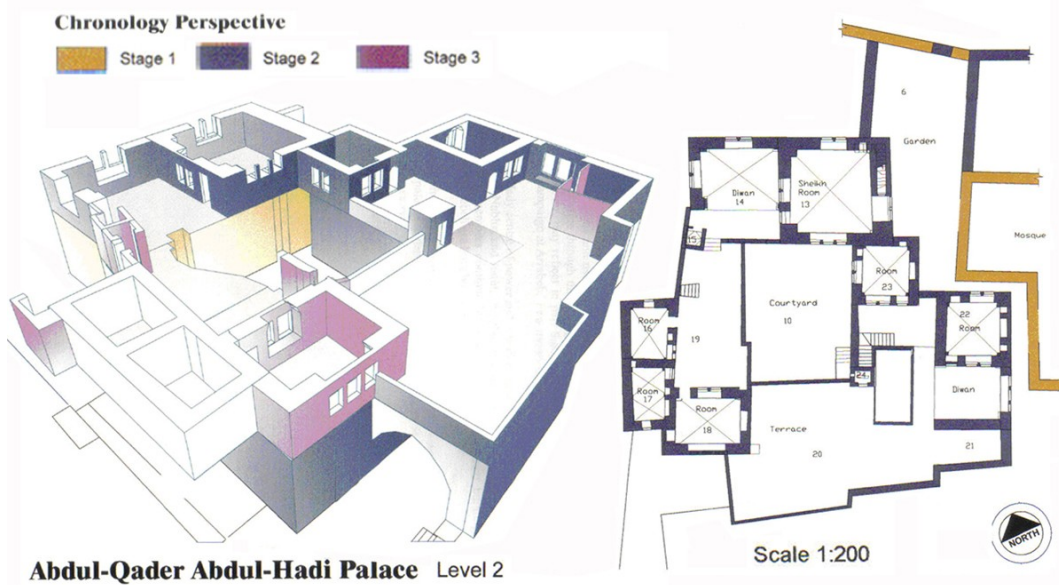


شكل رقم (66): مخطط الطابق الأرضي لقصر عبد القادر عبد الهادي قبل إعادة الاستخدام.
المصدر: مكتب حبش الاستشاري.

كان الطابق الأرضي لقصر عبد القادر يحتوي على بوابتين في الجهة الجنوبية، إحداهما هي الأكبر، وكتب عليها بعض أبيات من الشعر، وتاريخ بناء القصر شكل رقم (44)، ويطل المدخل على إيوان مفتوح على الفناء الرئيسي للقصر بالإضافة إلى بعض الفراغات الأخرى، وفي الطابق الأول غرفة تبدو كمطبخ، ويغطي أرضيتها بلاط صيني أحمر أقيم داخل جدرانها خزائن خصصت لحفظ الطعام، وإيوان وعدد من الغرف، كما يظهر في المخططات شكل رقم (66،67)، وتقع العلية في الجهة الشمالية، وتحتوي على مدخل سري في احد الخزائن يقود إلى السطح ومخبأ للأسلحة، ويبدو القصر في حالة سيئة جداً حيث هدمت مع الغرف المحيطة بالساحة السماوية الداخلية.



شكل رقم (67): مخطط الطابق الأول لقصر عبد القادر عبد الهادي قبل إعادة الاستخدام.
المصدر: مكتب حبش الاستشاري.



شكل رقم (68): مخطط لعمليات التوثيق من حيث مراحل البناء في قصر عبد القادر حسب التسلسل الزمني.
المصدر: مكتب حبش الاستشاري.

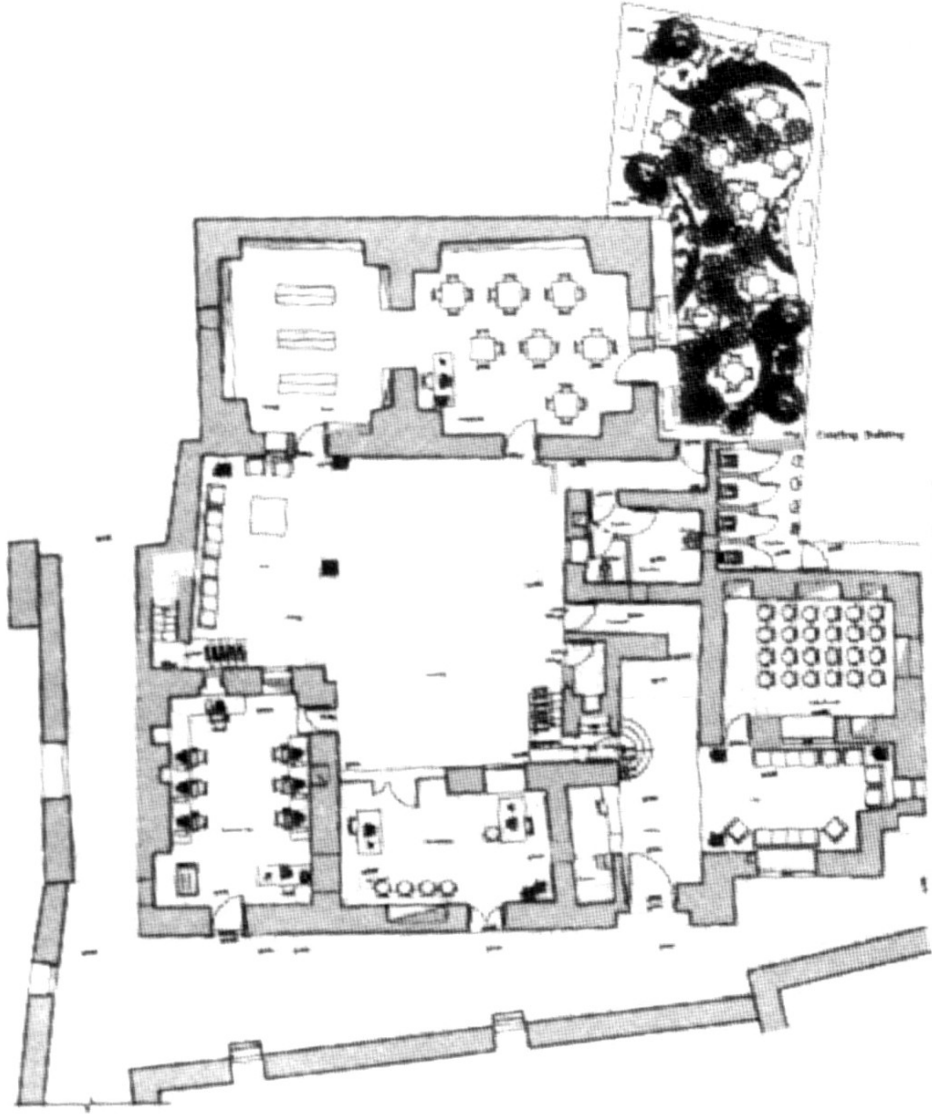


شكل رقم (69): صور توثيقية قبل البدء بالترميم.
المصدر: أبو علي، 2006.

2:4:2:5 مخططات إعادة استخدام القصور:

تم وضع مخططات من قبل مكتب حيش الاستشاري لإعادة استخدام قصر حسين عبد الهادي كمركز للأطفال يحتوي على ساحة للألعاب وغرفة داخلية مزودة بألعاب للنشاطات الذهنية ومركز إعادة تأهيل للمعاقين، وقصر عبد القادر عبد الهادي مركز ثقافي، وتظهر الاستخدامات الفراغية الجديدة حسب المخططات على النحو التالي:

عمل مخطط إعادة التأهيل للطابق الأرضي في قصر عبد القادر عبد الهادي على حصر فراغ الفناء الداخلي بإغلاق إيوان المدخل بواجهة من الزجاج العاكس والخشب، ثم تبليط الفناء بطريقة فنية بحيث تم عمل سجادة في وسط الفناء شكل رقم (77)، ونتيجة للحالة السيئة للأرضية حيث لا يوجد بلاط أصلي تم إعادة تبليط الأرضيات في جميع الفراغات، كما أعيد بناء بعض الجدران والأدراج المهتمة، وتم إعادة بناء أقواس الإيوان، ولم يكن حجم الجدران المزلة كبيراً كما يظهر في مخططات إعادة التأهيل.



شكل رقم (70): مخطط إعادة استخدام الطابق الأرضي لقصر عبد القادر عبد الهادي.
المصدر: مكتب حبش الاستشاري.

أما الفراغات الأخرى المحيطة بالفناء الداخلي فلم يطرأ عليها تغييرات جذرية، وإنما اقترح إعادة استخدامها لتشمل مكتبة الإدارة مكان إيوان المدخل سابقاً، وغرفة الإثراء في الفراغ المجاور للمدخل الثاني وأعيد استخدامه كمدخل عام، ومختبر للحاسوب وقاعة محاضرات.



شكل رقم (71): مخطط إعادة استخدام الطابق الأول لقصر عبد القادر عبد الهادي.
المصدر: مكتب حبش الاستشاري.

في الطابق الأول يظهر تدخل بسيط على الفراغات الأصلية، فقد أزيل المطبخ القديم حيث حالته سيئة جداً وغير مسقوف، وتم إضافة مطبخ جديد عن طريق عمل واجهات من الزجاج والألمنيوم، ولم يوصي مخطط إعادة التأهيل بإعادة بنائه مع الغرفة المجاورة له، إنما اكتفى بإضافة هيكل من الحديد والفيربر غلاس على هيئة سقف يدل على وجود الغرف سابقاً، كما تم تحويل الحمامات القديمة لصغر حجمها وتفرقها إلى مخازن، وبناء حمامات جديدة فوق حمامات المسجد المجاور، أما باقي الفراغات فقد تم اختيار وظائف جديدة لتلك الفراغات بما

يتناسب مع الوظيفة الرئيسية للمبنى، فالعلبة استخدمت قاعة للاجتماعات، وحولت غرفتان للمحاضرات، وأعيد استخدام الترس جلسات خارجية، ونتيجة لوجود نقص في البلاط الأصلي تم تعويض النقص المترتب من خلال إعادة تبليط أرضية الطابق الثاني ببلاط حجري جديد في أماكن النقص فقط.

في مرحلة التنفيذ وضمن الشروط المرجعية وبحسب وثائق العطاء ألزم المقاول بتشغيل العمال والفنيين من أفراد المجتمع المحلي، وحيث إن المشروع يقع ضمن برنامج تشغيلي 70% عماله، 30 % مواد (أقحم المجتمع المحلي بشكل فعال في تنفيذ المشروع وكان الهدف) بالإضافة إلى تحسين أوضاع أفراد المجتمع المعيشية هو تقوية انتماء السكان المحليين تجاه الموروث الثقافي والمحافظة عليه، وتفعيل تشغيل المشروع بعد مرحلة التنفيذ، والعديد من الأنشطة والدورات والفعاليات اتسمت مرحلة التشغيل بتعاون فعال بين منتدى شارك الشبابي وبلدية عرابة، بحيث عقدت الأنشطة الاجتماعية وحملات التوعية الموجهة لكافة شرائح المجتمع، وعكس عدد المشاركين والمتطوعين بهذه الأنشطة والفعاليات المختلفة اندماج المجتمع المحلي وتفاعله في المشروع ووظائفه المتنوعة.

5:2:5 أهداف الحفاظ على القصور:

كانت أهداف الحفاظ على المباني بالأساس هي خلق فرص عمل وتحسين مستوى معيشة المواطن، وتحسين مستوى البنية التحتية ورفعها، وزيادة إمكانية استخدامها لأوسع قاعدة من المواطنين، وتشجيع صناعة السياحة، وتحسين الوضع الاقتصادي، ثم المحافظة على الموروث الحضاري من خطر الانهيار واستمرار التلف، والمحافظة على الهوية الثقافية والقومية للسكان وللمكان على حد سواء، وبالتالي زيادة الوعي بأهمية الموروث الحضاري، وتعميق إحساس الملكية والقيام بالأنشطة ذات الطابع الاجتماعي لتعميق التعاون بين المواطنين بمختلف فئاتهم والمؤسسات المختلفة، وكذلك تعميق دور المجتمع المحلي ومشاركته في صنع القرار وتحسين طبيعة الاستخدام.

6:2:5 التقنيات والمعالجات المستخدمة في ترميم قصور عبد الهادي:

إن التدهور الحاصل في قصور عرابة وتحولها إلى مبان مهجورة لا يمكن استخدامها، وتصدع أجزاء منها وتهدمها ونمو الأشجار والنباتات فيها وتحولها إلى مكرهة صحية أستدعى الحفاظ على تلك المباني وإجراء عمليات المعالجة الآتية:

1:6:2:5 معالجة الجدران المنتفخة: وجد العديد من الجدران المنتفخة الأمر الذي استدعى

تدخلات كبيرة في عمليات تدعيم الجدران القائمة، حيث تم فك تلك الجدران وإعادة بنائها من جديد، وتدعيمها بخطة جيرية وإعادة تركيبها، وسد الفتحات التي في حوائط المبنى، حيث تم استخدام بعض الأحجار المفقودة التي وجدت في الجوار، ومن ثم إعادة استخدامها لسد تلك الفتحات التي تسببت بأضرار إنشائية في المباني، وتم تنظيف الأحجار يدوياً بواسطة فرشاة السلك والبلاستيك والقماش فقط، ولم يستخدم الرمل المضغوط في تنظيف الجدران أبداً، لكن الحجارة الأصلية لم تكفي لذلك، فتم إضافة أحجار جديدة نستطيع تمييزها بشكل واضح، ولكنها متناغمة مع الحجارة القديمة.



شكل رقم (72): صورة توضح تكملة الأحجار الناقصة، في اليمين قبل المعالجة وإلى اليسار بعد المعالجة.
المصدر: أبو علي، 2006.

2:6:2:5 تدعيم الأسقف الآيلة للسقوط: وجد بعض الأسقف المهدمة بالكامل وهي لغرفتين في

الطابق الأول في قصر عبد القادر، لذلك تم إضافة سقف على شكل هيكل معدني مغطى بالفيربر غلاس للدلالة على مكان السقف وسهولة إرجاعه لوضعه السابق، كما وجد تهدم جزئي في سقف الإيوان عند الأقواس، فتم إعادة بنائه مع الأقواس، أما باقي الأسقف فكانت موجودة ولكن بها

بعض التشققات في الركب والريش أو فقدان بعضها فتم تدعيمها بإضافة ريش جديدة بدل المفقودة مع تثبيتها بالخطة الجيرية ثم قصارتها، وتم تدعيم الأسقف الآيلة للسقوط باستخدام الدعامات.



شكل رقم (73): صورة توضح تدعيم الأسقف في يمين الشكل والى اليسار معالجة عن طريق إضافة سقف من الحديد و(الفيبر غلاس).
المصدر: أبو علي، 2006.

3:6:2:5 تكملة الأقواس الحاملة: تم تكملة العديد من الأقواس الحجرية عن طريق رسم شبلونة للحجارة المفقودة، وتم بناء أقواس الإيوان في الطابق الأرضي في قصر عبد القادر بشكل كامل، وتم عمل أساس وعمود مسلح لهذه الأقواس.



شكل رقم (74): صورة توضح تكملة الأقواس وتميز الحجر الحديث المضاف عن الحجر القديم وذلك للحفاظ على الأصالة العلمية في عملية الترميم.
المصدر: أبو علي، 2006.

4:6:2:5 معالجة التصدعات: تم معالجة العديد من التصدعات في الجدران، حيث ظهرت شقوق كبيرة في بعض الواجهات، وبعد فحصها تبين أنها شقوق غير متحركة لا تؤثر على وضع المبنى، فتم الاكتفاء بمعالجتها من الخارج.

5:6:2:5 معالجة القسارة الجيرية: معظم القسارة الجيرية مفكوكة وغير صالحة، لذلك تم قسارة معظم الجدران والأسقف قسارة حديثة، واستخدم الشيد المخلوط مع الأصباغ المختلفة مع الرمل الأبيض لتكسية بعض الحوائط وبعض الفتحات التي أغلقت فيما بعد.



شكل رقم (75): صورة توضح كيفية معالجة تصدع في الواجهة الحجرية، وطريقة التعامل مع القسارة الجيرية. المصدر: أبو علي، 2006.

6:6:2:5 معالجة الحجر: تم معالجة مشاكل الحجر المختلفة في قصور عبد الهادي المتمثلة بوجود بعض الأشجار والأعشاب على سطح الحجر وداخل الجدران وعلى الأسطح والأرضيات، وتمت إزالتها بصورة يدوية ومتابعة جذورها، ومن ثم سحبها مما أضر الأمر في بعض الحالات إلى فك بعض واجهات القصر وسحب الجذور، ومن ثم إعادة بنائها، وتم إزالة الطحالب والفطريات بواسطة مضاد الأعشاب فقط، ولم يتم استخدام أسلوب الحقن، أما طبقة الدهان والأصباغ على وجه الحجر فلم تتم إزالتها بشكل كامل حيث كانت تزال يدويا بعد رشها بالماء، ولم يستخدم الرمل المضغوط في تنظيف الحجر كي لا يعمل على تآكله، وتكون طبقة من الصناج (الأكسدة) والأملاح على بعض الأحجار التي لم يتم إزالتها بشكل كامل، ووجد خرسانة ملتصقة على بعض الأحجار نتيجة لعمل إضافات حيث تم تنظيفها وإزالتها تماما،

وهناك بعض الأحجار الناقصة في بعض الواجهات تم استكمالها من الحجارة الموجودة في المكان، والتي لم يتبقى لها حجارة قديمة تم بناؤها بواسطة حجارة حديثة تميز القديم عن الحديث.



شكل رقم (76): صورة توضح أعمال معالجة الحجر من إكمال أحجار ناقصة إلى إزالة الأعشاب من بين الحجر. المصدر: أبو علي، 2006.

7:6:2:5 العزل والأرضيات: تم تبليط الأرضيات في قصور عبد الهادي ببلاط حجري حديث في الطابق الأرضي، أما في الطابق الأول فقد تم عزل الأسطح غير المبلطة أو التي أزيل بلاطها بواسطة رولات الزفتة، ومن ثم تبليطها بالبلاط الحجري الحديث إلى جانب البلاط القديم الموجود أصلاً، كما تم عزل الأسقف بلقائف الزفتة بعد معالجتها.



شكل رقم (77): صورة توضح عزل الأرضيات بلقائف الزفتة إلى اليسار قبل تبليطها ببلاط جديد إلى جانب البلاط القديم.

المصدر: أبو علي، 2006.



شكل رقم (78): صورة توضح عزل القباب والأسطح والجبهة الحجرية وذلك لحماية المبنى من تسرب المياه إلى داخل الغرف وتوضح ظهور خزان المياه على السطح.
المصدر: الباحث.

8:6:2:5 معالجة الفتحات: وتشمل الأبواب والشبابيك والأواوين والأقواس، نتيجة لوجود بعض الأبواب الخشبية بحالة جيدة تم صيانتها وإضافة الأبواب الناقصة بشكل مشابه لها، وكذلك الأمر بالنسبة للشبابيك التي تم عملها من الخشب وهي تشبه الشبابيك الأصلية حيث تم صيانة البراوير الخشبية الأصلية لتلك الشبابيك، وذلك ينطبق أيضاً على الخزائن الخشبية الموجودة في الجدران. وقد تم عمل بعض الفتحات الجديدة في الجدران التي تم إضافتها (الحمامات)، وتدعيم القائم، وإعادة بناء أقواس الإيوان الذي يطل على الفناء الداخلي بشكل كامل، وتمت إضافة قطع حجرية، وصممت واجهة من الزجاج والخشب لإغلاق إيوان المدخل، كما أضيفت واجهات من الزجاج والألمنيوم لإغلاق فراغ المطبخ الجديد.



شكل رقم (79): صورة توضح تصميم الأبواب الخشبية وفي اليسار تظهر باب خشبي وزخارف فوق الباب وأيضاً طريقة معالجة السقف المتهدم عن طريق إضافة الحديد و(الفير غلاس).
المصدر: أبو علي، 2006.



شكل رقم (80): صورة توضح الإضافات على واجهات الفناء الداخلي حيث تم ترميم الأدرج وإضافة حراسات حديدية وتم إضافة أبواب من الزجاج والخشب والحديد وتظهر شكل البلاط الجديد في الفناء.
المصدر: الباحث.



شكل رقم (81): صورة توضح الشبائيك الخشبية وبراويز الشبائيك الأصلية في قصر عبد القادر عبد الهادي.
المصدر: أبو علي، 2006.



شكل رقم (82): صورة توضح الإضافات على المبنى عن طريق إعادة تسقيف المطبخ وعمل واجهات زجاج وألمنيوم.
المصدر: الباحث.

9:6:2:5 معالجة الفراغات الداخلية: وتظهر من خلال الإضافات على واجهات الفناء الداخلي، حيث تم ترميم الأدرج، وإضافة حراسات حديدية مشابهة للحراسة القديمة للأدرج، وإعادة قصارة الغرف ودهانها بالأبيض والملون لإرجاع الفراغ لما كان عليه في الأصل، والحفاظ على الزخارف الأصلية الموجودة في الأسقف، كما تم إضافة أثاث لجميع الفراغات.



شكل رقم (83): صورة توضح التأثيث في قصر عبد القادر عبد الهادي.
المصدر: أبو علي، 2006.



شكل رقم (84): صورة توضح الحفاظ على الزخارف الموجودة في الأسقف والواجهات الحجرية.
المصدر: الباحث.

10:6:2:5 معالجة التمديدات الصحية والكهربائية: وتظهر من خلال إضافة إنارة داخلية وخارجية على الجدران والأسقف، وأضيفت عن طريق استغلال الفراغ داخل الطول بين الأحجار لتبقى غير ظاهرة للعيان، أو عن طريق تمديدها أسفل البلاط، ومع ذلك تم إضافة العديد من الأسلاك والتمديدات خارج الجدران أو الحفر في الحجر بعد الانتهاء من الكحلة. وكذلك إضافة مواسير مدهونة لتصريف الأمطار مثبتة على الجدران الخارجية وتصيب على

الترس والساحات والشوارع المحيطة، وعمل المطابخ والحمامات بصورة حديثة، وكذلك إضافة مواسير الصرف الصحي في الواجهات الحجرية الجديدة وأسفل البلاط الجديد، حيث عولجت معظم التمديدات الكهربائية والصحية في جميع فراغات القصر بما يتلاءم مع الاستخدام الجديد.



شكل رقم (85) : صورة توضح تمديدات تصريف المطر وتمديدات الكهرباء وأعمال الإنارة الخارجية في السبباط. المصدر: الباحث.



شكل رقم (86) : صورة توضح تمديدات الكهرباء وكيفية معالجتها. المصدر: الباحث.



شكل رقم (87) : صورة توضح تمديدات الصرف وكيفية معالجتها في الفناء والحمام المضاف. المصدر: الباحث.



شكل رقم (88): صورة توضح جدران الحمامات المضافة في قصر عبد القادر عبد الهادي.
المصدر: الباحث.

7:2:5 تقييم الوضع الحالي للمبنى:

حاليا وبعد مرور ما يقارب ستة أعوام على الانتهاء من عملية الترميم تم ظهور بعض المشاكل في قصري حسين وعبد القادر عبد الهادي والسيباط في بلدة عرابة القديمة منها:

1. الرطوبة: ظهرت الرطوبة بشكل كبير نتيجة عدة عوامل سواء عن طريق الخاصية الشعيرية من الأسفل إلى الأعلى، ونتيجة تسرب المياه إلى الداخل وأيضا رطوبة بفعل إغلاق بعض الاواوين بشكل محكم، حيث لم يتم عزل الأساسات بشكل صحيح.



شكل رقم (89): صورة توضح الرطوبة نتيجة تسرب المياه إلى الداخل.
المصدر: الباحث.

2. تسرب مياه المطر في بعض الجدران التي تركت دون جبة أو عزل، وتسرب مياه المطر من أسفل البلاط الحجري للتراسات المكشوفة رغم عملية العزل قبل البلاط، وقد يكون لوجود بلاط قديم في بعض الأماكن لم تتم إزالته، مع وجود خاصية الحجر الماص للمياه الذي يعمل على زيادة الأملاح وتفتت بعض الأحجار.



شكل رقم (90): صورة توضح امتصاص الحجر للماء وظهور الأملاح والأعشاب وتفتت الحجر.
المصدر: الباحث.

3. بعض التصدعات في الجدران، وانسلاخ الوجه الأخير للقصارة في بعض الأماكن.
4. عودة ظهور الأعشاب والشجيرات بشكل كبير، وعودة الطيور إلى السكن والتعشيش في المباني مما يساهم في زيادة سوء حالة المباني مع عدم وجود صيانة.
5. سوء استخدام من قبل بعض المستفيدين من المباني نتيجة لعدم الوعي، وكونهم بأعمار صغيرة، ويظهر ذلك من خلال الكتابة على الجدران سواء الحجرية أم المقصورة، وأيضا من خلال حفر القصارة للكتابة على الجدران.



شكل رقم (91): صورة توضح انسلاخ الوجه الأخير للقصارة في إحدى الغرف وإلى اليسار تظهر الكتابة على الجدران عن طريق حفر القصارة في قصر عبد القادر عبد الهادي.
المصدر: الباحث.



شكل رقم (92): صورة توضح ظهور بعض الإعشاب الصغيرة على الواجهة الحجرية وعلى الأسطح وتظهر الوضع الذي وصلت إليه الأبواب الخشبية في قصر حسين عبد الهادي.
المصدر: الباحث.

6. سوء المصنعية مع عدم وجود صيانة دورية مما يؤدي إلى تلف العديد من المواد المستخدمة مثل الأبواب الخشبية المعرضة للأمطار وتلف أيدي تلك الأبواب.

7. نتيجة للرطوبة الكبيرة في بعض الفراغات وتأثيرها على الأجهزة من حواسيب وطابعات وغيرها تم نقل تلك الأجهزة إلى فراغات أخرى، ولذلك تم عمل شبكة تمديدات كهربائية جديدة خارج الجدران.



شكل رقم (93): صورة توضح انسلاخ القصاراة في الحديقة الخلفية في قصر عبد القادر عبد الهادي وإلى اليسار يظهر تهدم الأحجار وعودة ظهور الأعشاب في السباط.
المصدر: الباحث.

8:2:5 عمليات الصيانة في قصور عرابية:

بعد انتهاء أعمال تأهيل المباني سنة 2006، تم استخدام القصرين مركزاً ثقافياً وآخر نسوياً، وعمل فيهما حارس واحد بشكل دائم، ويعمل فيهما عدد من المتطوعين، حيث يقام فيهما بعض الأنشطة الثقافية المختلفة، ويتم استقبال الرحلات المدرسية والجامعية، وجميع وفود

الزائرين المحليين والأجانب في مختلف أيام السنة، وشهدت القصور إقامة بعض المخيمات الصيفية والمحاضرات والندوات المختلفة بالإضافة إلى الحفلات الموسيقية وحفلات الأعراس.

لقد كان وضع المبنى في بداية استخدامه ممتازاً، إلا أن الفراغات غير مناسبة في معظمها للنشاطات المقدمة، أو التي تود إدارة المركز القيام بها في قصر حسين عبد الهادي، وبعد مرور سنوات على استخدام المبنى ظهرت العديد من المشاكل في المبنى، وكان أهمها الرطوبة العالية، وظهور الكثير من الأعشاب، وانسلاخ القصار، وأصبح الوضع سيئاً وبحاجة إلى صيانة مستمرة لتلافي الأضرار الحاصلة، وكذلك الأضرار التي يمكن حدوثها، حيث تم الطلب من البلدية بصفتها الجهة المسؤولة عن المباني عمل الإصلاحات الضرورية، وتم اقتراح ترميم المباني المحيطة بالقصر، إلا أن البلدية لم تستطع إلى حينه أن تلبى تلك المطالب بسبب عدم توفر ممول، ومعارضة المالكين لإضافة فراغات من القصور المجاورة لترميمها واستخدامها من جديد، وعملية الصيانة الوحيدة التي تمت كانت للمشربية على الواجهة الرئيسية لقصر حسين، حيث شكلت خطراً على حياة المارة وسقطت على الأرض، مما اضطر بلدية عرابة لعمل مشربية جديدة بدل تلك التي تلفت.

أما في قصر عبد القادر فيقول الحارس المتواجد فيه بأن البلدية بعد طلبه المتكرر منها بتوفير المواد لعملية الصيانة في القصر (حيث كان أحد الأيدي العاملة على ترميم القصور) قامت بإعطائه القليل من المواد اللازمة لعملية التكهيل فقط، وهي لا تكفي إلا لعمل أمتار قليلة، فاضطر إلى تكهيل بعض أحجار المسجد المجاور بها بدل استخدامها في عملية صيانة القصر التي تحتاج إلى الكثير من مواد القصار والكحلة والدهان وغيرها (أبو الحسن، 2011).



شكل رقم (94): صورة توضح أعمال الصيانة للمشربية في واجهة المدخل في قصر حسين عبد الهادي.
المصدر: الباحث.

9:2:5 تقييم تجربة إعادة تأهيل القصور في عرابة:

كانت التجربة جيدة نوعاً ما بسبب العلاقة التكاملية بين الجهة المنفذة والبلدية وتعاون الوزارات ذات الاختصاص والسكان، مما انعكس إيجابياً على سرعة تنفيذ المشروع ونجاح إعادة استخدامه، وأيضاً بسبب إعادة استخدام القصور بوظائف انسجمت مع احتياجات المجتمع المحلي، وتفاعل السكان مع المشروع، ونتيجة لتفعيل المشاركة الشعبية التي عملت على استقصاء معلومات من الجمهور في اتجاه، إعطاء معلومات عن المشروع في الاتجاه الآخر، بالإضافة إلى الاستشارة والمناقشة في الوظيفة المقترحة، وتعريفه بالتصميم المراد تنفيذه، إلى جانب زيادة انتمائه للمشروع والتراث الثقافي، وكذلك المشاركة في التنفيذ بكونه مشروع تشغيل أيدي عاملة، وبذلك تم الاعتماد على الموارد البشرية في قرية عرابة بعد تأهيلهم من خلال دورات من قبل مختصين لتنفيذ المشروع.

إن اختيار المشروع كمركز ثقافي يعتبر ناجحاً من ناحية تصميمية في استيعاب النشاطات المطلوبة، وتنفيذ مشاريع اجتماعية مع مؤسسات تعمل على مستوى الضفة مثل شارك ساعد في التعريف بالمشروع، بحيث يتم عقد دورات للمشاركين من كل أنحاء الضفة، وذلك يظهر في قصر عبد القادر الذي يعج بالحياة أكثر مما نراه في قصر حسين عبد الهادي الذي يستخدم لنشاطات نسوية من داخل البلدة فقط، وعملية الترميم كانت عملية نوعية للمنطقة مقارنة مع السنوات التي سبقتها، حيث تم المحافظة على عناصر المبنى القديمة وعدم الزيادة عليها، ولم يبنى أثناء عملية الترميم سوى بعض الأجزاء المهتمة، أو وحدات صحية صغيرة في أماكن مدروسة جيداً، وتم استخدام التقنيات البسيطة واستخدام المواد الحديثة مثل حديد الحراسة والشبابيك والأبواب الخشبية بأسلوب تقليدي يشبه طبيعة العناصر التي وجدت في تلك القصور، واستخدمت المواد المتوفرة في الموقع من حيث الحجر وأدوات البناء وأعمال النجارة والتشجير، فساهم في الترويج للمشروع قبل انجازه، وشكل قناعة للمجتمع المحلي بأن أعمال الترميم تعود بالدخل الاقتصادي عليه.

إلا أن التجربة بشكل عام تعاني من غياب مخطط عام وإستراتيجية تأهيل تأخذ المركز التاريخي لبلدة عرابة ككل بعين الاعتبار، مما أدى إلى إهمال محيط مباني القصور والبيئة المحيطة ليتم التركيز على القصرين فقط، وإن حدث بعض الترميم في محيط القصور فإنه لا يرقى إلى المستوى المطلوب، كما أن بعض المواد المستخدمة في عملية الترميم كانت عن عدم خبرة ومن دون تجارب في أرض العمل، مما أدى إلى ظهور الرطوبة بشكل كبير، وإلى انسلاخ القصاراة في كثير من الفراغات، كما أن إغلاق بعض الأواوين أدى إلى عدم تهوية هذه الأواوين والغرف المحاذية لها بشكل دوري ومستمر، مما أدى إلى تفاقم الوضع أكثر من اللازم. وعملية عزل الأسطح لم تتم بالشكل الصحيح، حيث كانت مشبعة بالرطوبة، وذلك لضيق الوقت مما أدى إلى حبس الرطوبة داخل الأسقف وعدم تمكنها من التسرب إلى الأعلى، فأدى بها إلى التسرب إلى الأسفل إي إلى العقود والأسطح من الداخل، أضف إلى ذلك عدم انتظام شكل الحجر في الواجهات المحاذية للأسطح المراد عزلها، مما أدى إلى عدم التصاق رولات العزل بشكل جيد عليها، فأدى إلى تسرب المياه تحت هذه الطبقات وتسبب في مشاكل الرطوبة فيما بعد.

لم تتم أي عملية صيانة دورية للمبنى، كتركيب المزاريب التي سقطت وعمليات الدهان والطراشة، وتتبع بعض أماكن الرطوبة وتهوية المبنى باستمرار، وإزالة الأعشاب من على جدرانها التي ظهرت فيما بعد بشكل جلي، وعملية الصيانة الوحيدة لم تكن لكامل المباني وإنما كانت لعنصر واحد رغماً عن البلدية والقائمين على المشروع.

إن عمليات الترميم كانت عمليات واعدة أي جديدة، وتلك الآثار السلبية الناتجة هي بمثابة أمر مهم لأخذه بعين الاعتبار في أية عمليات ترميم مستقبلية.

3:5 مشروع ترميم قصر آل القاسم وإعادة تأهيله:

قبل ما يقارب المائتي عام شيد هذا البناء المعروف بقصر القاسم، ويقع في قرية بيت وزن إلى الغرب من مدينة نابلس، في لحظة كاد هذا البناء الرائع يتحول إلى ركام بعد أن أصبح

أيلاً للسقوط، وتعود جذوره إلى العصر العثماني، سابقاً وحيثما ذكر هذا المكان ذكرت الكثير من الزواحف التي كانت تتخذ من زواياه المختلفة مكاناً جيداً للعيش، وكاد القصر لفترة ما أن يتحول إلى مكب للنفايات للمقيمين بجواره الذين لا حول ولا قوة لهم في إعادة ترميمه لسوء الحال، وهذا الموقع التراثي الذي يدل على عراقة شعبنا الفلسطيني أعادت له جامعة النجاح الوطنية هيئته واعتباره، ودبت فيه روح الحياة من جديد ليتحول إلى قصر ترحل إليه عيون الزائرين للجامعة (مفلح، 2010).

وتعود الخلفية التاريخية للموقع إلى أنه يقع في قرية (بيت وزن) قديمة التراث أيضاً، على امتداد الطريق الواصل بين مدينة نابلس ومدينة قلقيلية، وتعتبر القرية الواقعة على قمة الجبل واحدة من أهم القرى في المنطقتين ويعتبر قصر القاسم المبنى الأكثر أهمية في القرية، وقد بني من قبل الشيخ قاسم الأحمد في سنة 1820، ولهذا فهو يعرف إما بقصر "القاسم" أو قصر "الشيخ"، وبما أن أبرز المنتجات الزراعية في هذه المنطقة كانت الزيتون فليس غريباً وجود بدين للزيت بالقرب من القصر، وتحمل نفس المعالم المعمارية للقصر، ووجود البدين بالقرب من القصر يعطينا دلالة على مدى التحكم في المزارعين، ويقال بأن هذا القصر بني من بقايا حجارة قلعة الجنيد التي تقع جنوب الموقع ولا تبعد كثيراً عنه.



شكل رقم (95): صورة توضح موقع قصر القاسم في قرية بيت وزن.
المصدر: الباحث.

1:3:5 الاستعمالات المختلفة للقصر:

بقي قصر القاسم مستخدماً كمركز قوة لآل القاسم حتى أوائل 1905 حيث استخدم بعدها كتكنة عسكريه للجنود الأتراك والألمان أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث كانت هذه البداية في عملية خرابه، وبعد هزيمة الأتراك على يد البريطانيين في الحرب العالمية الأولى وخروج الأتراك من القصر انتقلت إلى القصر العديد من العائلات في قرية بيت وزن للسكن داخله، إلا أنه في عام 1927 تهدم الجناح الشمالي الغربي منه في الطابق الثاني نتيجة للزلزال الذي ضرب المنطقة، وبعد الزلزال واصلت العائلات من قرية بيت وزن سكنها فيه، وهناك العديد ممن سكنوا القصر ما زالوا على قيد الحياة، وهناك من الشباب أيضاً من ولد فيه، ومنهم من كبر وترعرع فيه مما يجعل هذا القصر يحمل ذكريات أليمه لأهل المنطقة بما سببه للمزارعين من قهر واضطهاد وسلب لثرواتهم الزراعية، وفي نفس الوقت يحمل ذكريات الحنين للماضي للجيل الجديد، حيث سكنه العديد من أهل القرية وولد وترعرع فيه، واستمر استخدامه للسكن حتى أواخر عام 1974 كما اخبرني العديد ممن سكنوا فيه.

لكن الاستمرار في تدهور وضع القصر وعدم إيفائه لمتطلبات احتياجات السكان الجديدة من ماء وصرف صحي وغير ذلك وجهل الناس في الترميم آنذاك جعلهم يتركونه، وجعلوا الطابق الأرضي منه وقسم من الطابق الأول مربضاً لحيواناتهم، والطوابق العليا مخزناً لأعلاف الحيوانات، حيث استمر على هذا الحال حتى عام 1987 فترة الانفاضة الأولى، حيث استخدمه الشبان الوطنيون كمعقل لهم وساحة فر وكر بينهم وبين جيش الاحتلال الإسرائيلي، حيث إن هذه الفترة كانت سبب في دماره أكثر مما دمره زلزال 1927، حيث سرقت معظم أحجاره المزخرفة وأغلب الأقواس، وتم حرق الشبابيك والأبواب الخشبية القديمة، وتم عمل فتحات في العديد من واجهاته الداخلية والخارجية، كما كانت تتم عملية إشعال الإطارات على سقفه وداخل الاواوين والغرف، ناهيك عن الكتابات بالدهان الزيتي على جدرانه الحجرية، حتى أنه في الفترة الأخيرة كان مكبا للنفايات لأهل القرية، مما جعله يشكل مكره صحية لأهل القرية أنفسهم.

2:3:5 الطبيعة المعمارية والإنشائية للمبنى:

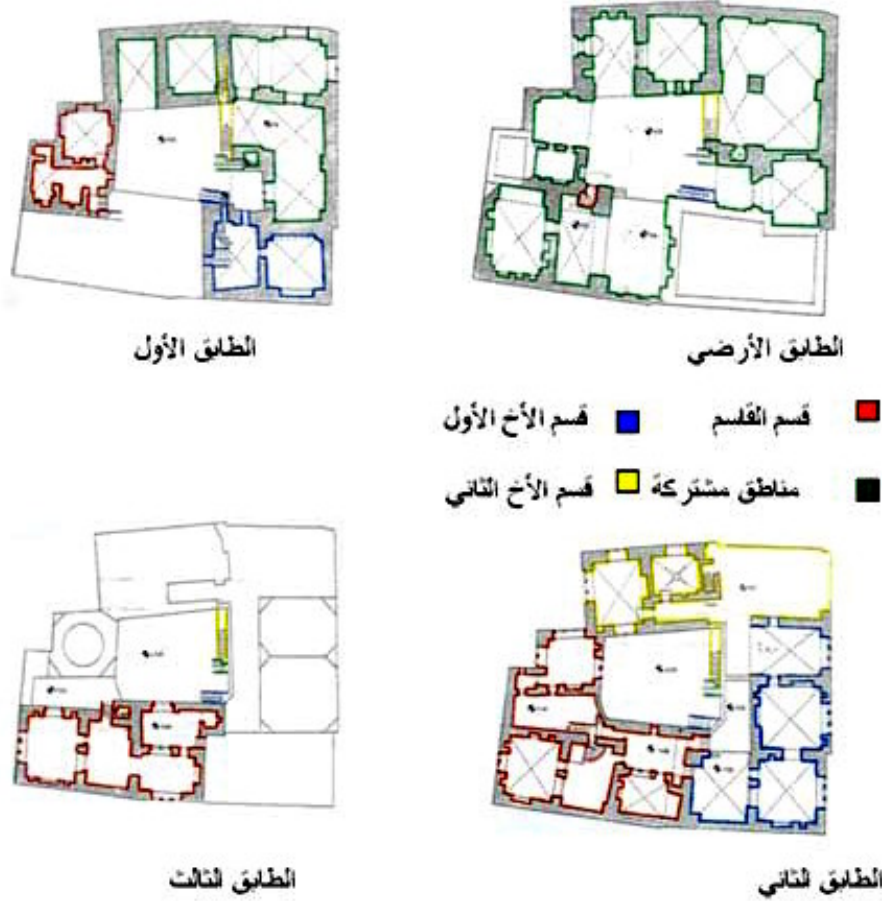
يعتبر قصر القاسم فريداً في عناصره المعمارية المتميزة. فقد بني من الحجارة، ويحتوي على أفواس مقببة عرضية، وبعض الزخارف والنقوش، ويتكون من أربعة طوابق تحيط فناء مبلط، ففي الطابق الأرضي يوجد غرف الضيوف، وغرف الحرس، ويتكون الطابق الأول من غرفة مفتوحة (رواق أو ليوان) وسبع غرف عامة تختص بالحكومة المحلية، أما الطابق الثاني فكان في الغالب خاصاً يحتوي غرفة صيفية مفتوحة وتسع غرف للعائلة، وفي الجزء الشرقي من القصر حديقة زرعت بأشجار التين والليمون واللوز، والقصر يشكل أسلوباً معمارياً متميزاً للعمارة التقليدية الفلسطينية، وهذا يمكن معرفته من خلال التكوين العمودي للكتل، والشكل وحجم النوافذ، وحجارة الجدران والخشب المزخرف للأبواب.

النظام الإنشائي للقصر في أغلبه مكون من جدران حاملة (من طبقتين من الحجر وبداخلها المونة والحجارة العشوائية)، كما استخدمت فيه العقود المدببة بشكل رئيسي وبعض العقود البرميلية، كما تم استخدام الأفواس والسواقيف بشكل مكثف في فتحات الشبابيك والأبواب والأواوين، كما استخدمت القباب في إنشائه أيضاً، ولم يتم عمل أي زيادة أو تعديل عليه سوى عمليات الهدم والخراب التي تعرض لها و تم ذكرها سابقاً.

3:3:5 الدراسات التي أجريت على القصر حتى ترميمه:

قبل ترميمه بعدة سنوات بدأ قسم الهندسة المعمارية في جامعة النجاح الوطنية يرسل طلابه لرفع أجزاء المبنى وتوثيق الوضع القائم وعمل بعض الدراسات عليه، ولكن لم تكن هناك دراسة جادة تهدف إلى ترميمه بسبب مشاكل في الملكية ومشاكل ماديته، واقتصرت الأمور على الأبحاث والدراسات فقط، ولكن بعد تبرع آل القاسم لجامعة النجاح الوطنية بالمبنى لمدة 99 عاماً، وفي تموز عام 2003 قام وفد من الوكالة السويدية سيديا ووفد من القنصلية السويدية بالقدس ووفد من رواق بزيارة جامعة النجاح الوطنية في نابلس، حيث تم إبرام اتفاق للبدء

بدراسة المبنى ورفعته لغاية ترميمه من قبل رواق وبتمويل من الوكالة السويدية سيدا (دراوشة،
2007).



شكل رقم (96): مخططات من الدراسات التوثيقية التي قام بها طلاب الهندسة المعمارية في جامعة النجاح الوطنية
1999.
المصدر: دراوشة، 2006.



مدخل حمام في الطابق الثالث درج يؤدي إلى الطابق الثالث الإيوان في الواجهة الجنوبية
شكل رقم (97): صور من الدراسات التوثيقية التي قام بها طلاب الهندسة المعمارية في جامعة النجاح الوطنية 1999،
تظهر لنا حالة التدهور في المبنى والمشاكل التي يعاني منها من نمو أشجار ونباتات ورطوبة.
المصدر: دراوشة، 2006.

وقام مركز رواق بعمل دراسة توثيقية تم نشرها في كتاب عمارة قرى الكراسي، حيث
شملت الدراسة على السرد التاريخي لآل القاسم والقرى التي كانت تابعة لهم وطبيعة تحالفاتهم،
وعملية بناء القصر الذي أنجز عام 1820 بمساحة 720 م مربع، وتم وصف القصر وصفاً
دقيقاً من حيث طبيعة الفراغات لكل طابق وعدد القاعات والاستخدامات، ووصف الواجهات
والعناصر المعمارية المهمة، وتوثيقه بالصور ورفع المبنى وإعداد مخططات معمارية توثيقية
للمبنى (العامري، 2003).



منظر عام للقصر

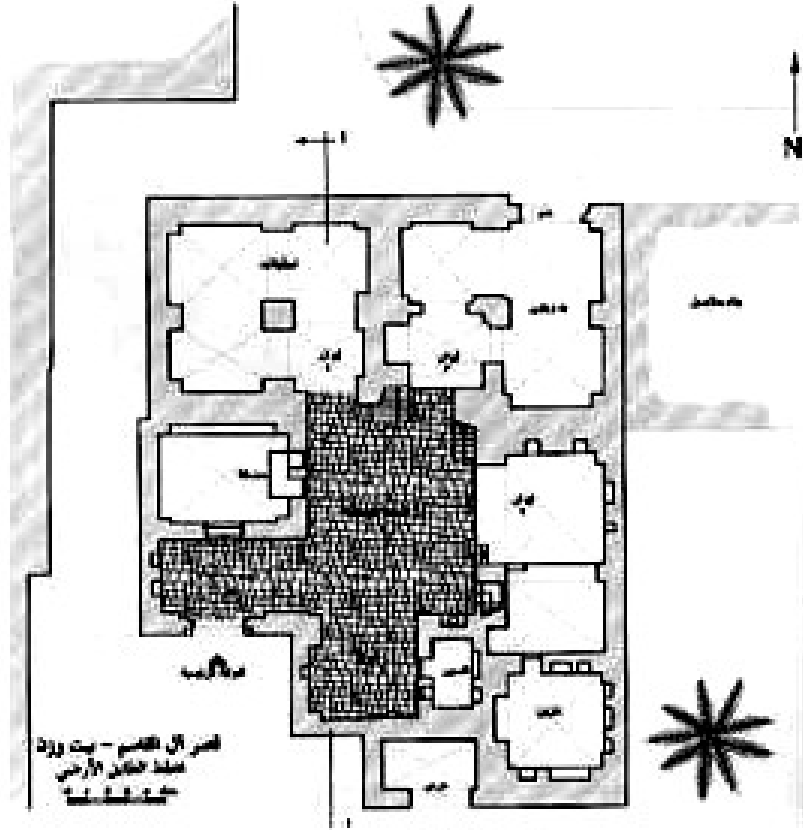


موقع القصر بالنسبة للقرية

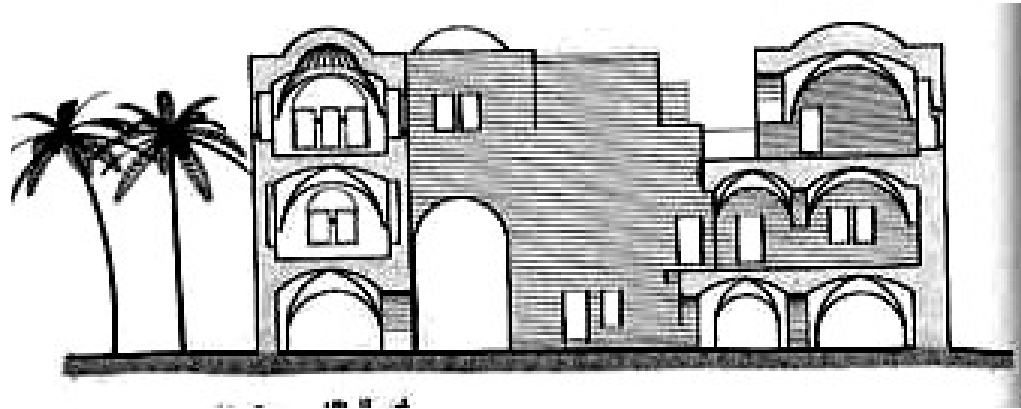
شكل رقم (98): صور من الدراسات التوثيقية التي قامت بها سعاد العامري مع فريق مركز رواق.
المصدر: العامري، 2003.



شكل رقم (99): صور توثيقية تظهر النباتات والطحالب التي نبتت على الواجهات، وتوضح حالة الحجر.
المصدر: العامري، 2003.



مخطط الطابق الأرضي



مقطع أ-أ

شكل رقم (100): الرسومات المعمارية التوثيقية التي قام بها مركز رواق.

المصدر: العامري، 2003.

وبعد الانتهاء من رفع المبنى وعمل الدراسات عليه تم تحديد تكلفة الترميم وهي حوالي 250,000 دولار أمريكي، حيث تم طرحه في عطاء على المقاولين المؤهلين لذلك، فقد كانت المدة الزمنية لإنجاز جميع الأعمال وتسليم المبنى ستة شهور ابتداءً من 1-11-2003 وتم تمديد هذه الفترة لشهر ونصف فقط حيث تم الانتهاء من أعمال الترميم كاملة بتاريخ 25-7-2004 وتم تسليمه لجامعة النجاح الوطنية في آذار 2005 (الظاهر، 2010)، والجدول التالي يعطي معلومات مختصرة عن المشروع:

جدول رقم (7): معلومات عن مشروع ترميم وإعادة تأهيل قصر القاسم.

مشروع ترميم وإعادة تأهيل قصر القاسم		
1	المالك	آل القاسم، مستأجر من قبل جامعة النجاح لفترة طويلة
2	الممول	الوكالة السويدية العالمية للتنمية والتعاون - SIDA
3	موازنة المشروع	250 ألف دولار أمريكي
4	الإشراف	مركز المعمار الشعبي رواق
5	التصميم	مركز المعمار الشعبي رواق
6	المنفذ	شركة مقاولات محلية (المكتب العربي - رام الله)
7	فترة التنفيذ	2003-2005

المصدر: الباحث.

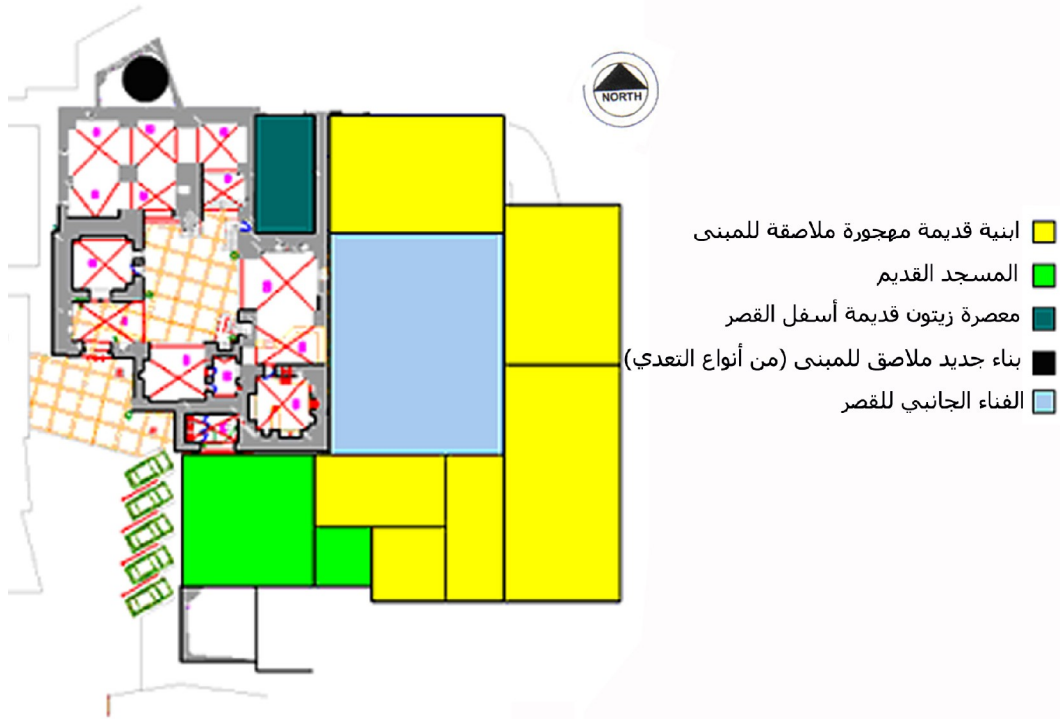
وشملت عملية التوثيق التي قام بها رواق بغرض الترميم رفع المبنى وإعداد المخططات الكاملة والواجهات، وتم تبيان الأضرار التي يعاني منها المبنى، وعمليات التدخل المطلوبة لإعادة استخدامه، وتم وضع مخططات للاستخدام الجديد بالتعاون بين رواق وقسم العمارة في جامعة النجاح الوطنية (سلامة، 2010).

4:3:5 مخططات عملية التوثيق قبل الترميم ومخططات التصميم الجديد بعد الترميم:

هناك مجموعة من المخططات تم وضعها لقصر القاسم توثق الوضع القائم قبل عملية الترميم بالإضافة إلى مخططات إعادة التأهيل والاستخدام.

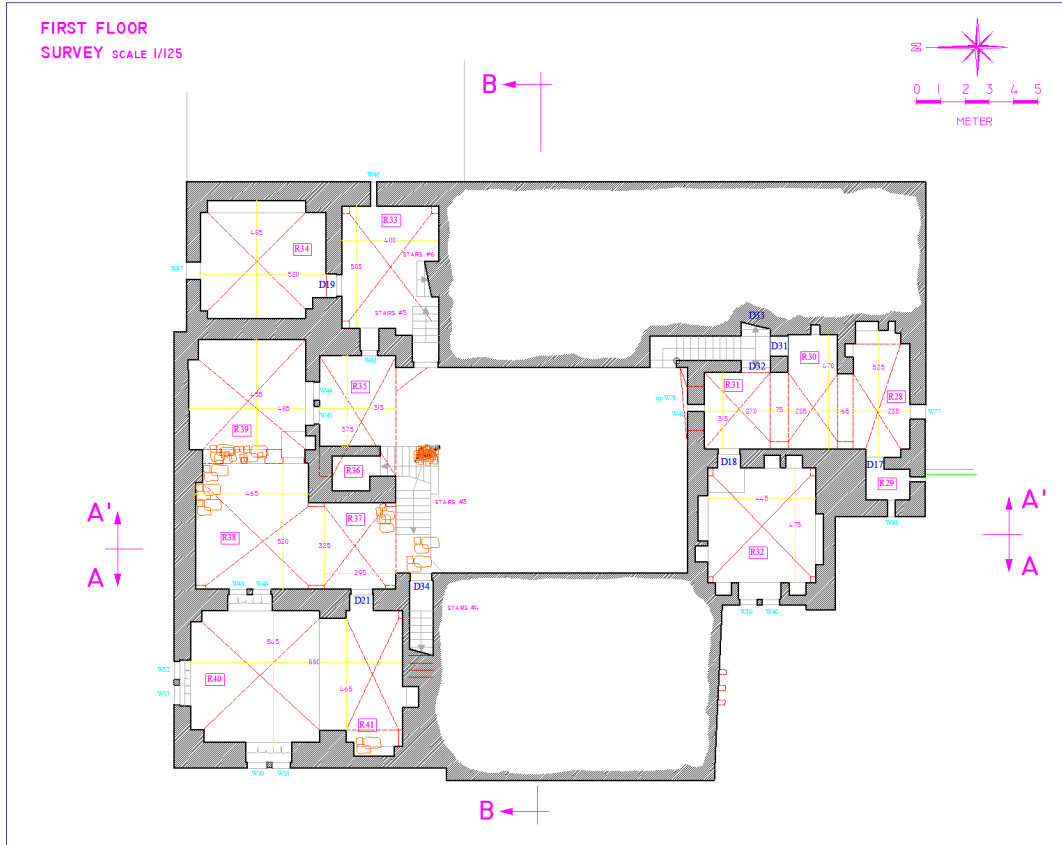
1:4:3:5 المخططات الأصلية لقصر القاسم:

كان الاستخدام الأصلي السابق لقصر القاسم هو الاستخدام السكني الذي يتضح من خلال المخططات الأصلية للمبنى، حيث يحتوي المبنى على كافة الفراغات اللازمة لحياة العائلة الريفية ذات المستوى الاجتماعي المرتفع من فراغات الاستقبال والضيافة وجناح النساء وفراغات النوم وفراغات الخدمات من مطبخ وحمامات وخزير وإسطبلات للخيل والحيوانات وغيرها من الفراغات الضرورية.

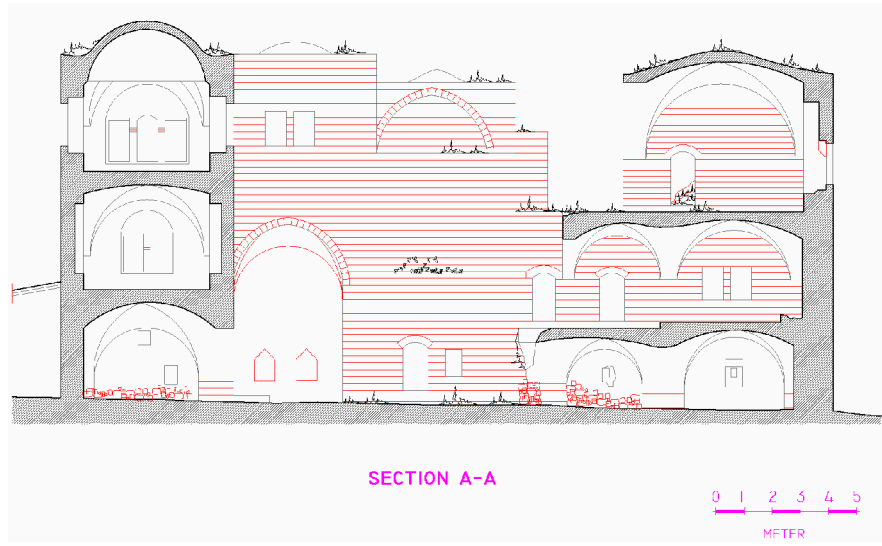


شكل رقم (101): مخطط يوضح الموقع العام للقصر.
المصدر: أرشيف رواق.

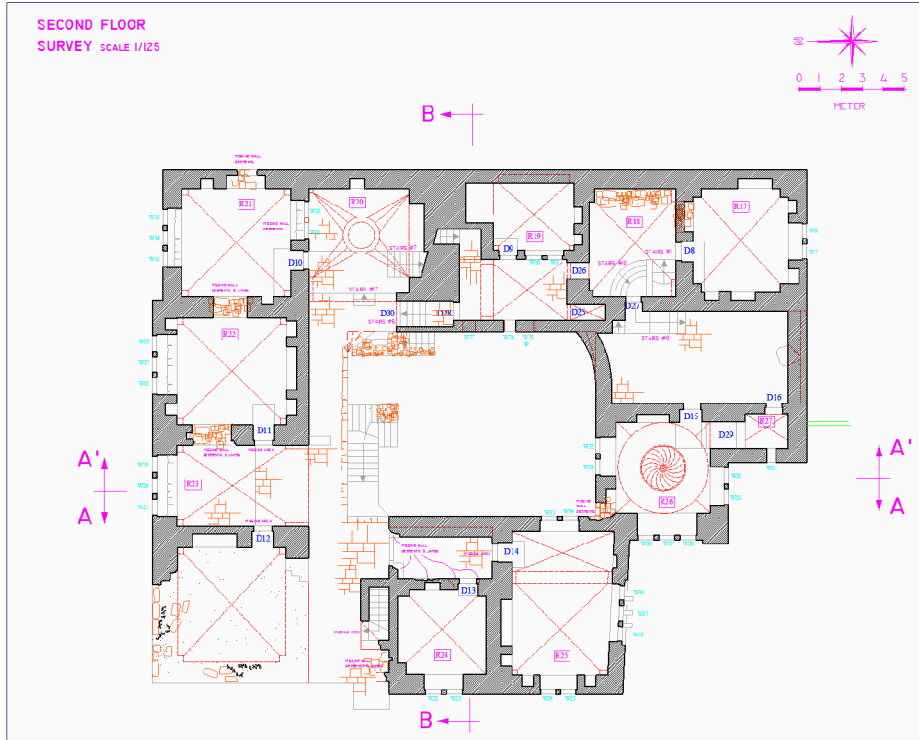
كان الطابق الأرضي لقصر القاسم يتكون في الأصل من مدخل في الطرف الغربي للواجهة الجنوبية يطل على إيوان مفتوح على الفناء الرئيسي للقصر، بالإضافة إلى المطبخ ومرابط الخيول وبعض الفراغات الأخرى كما يظهر في المخطط شكل رقم (9).



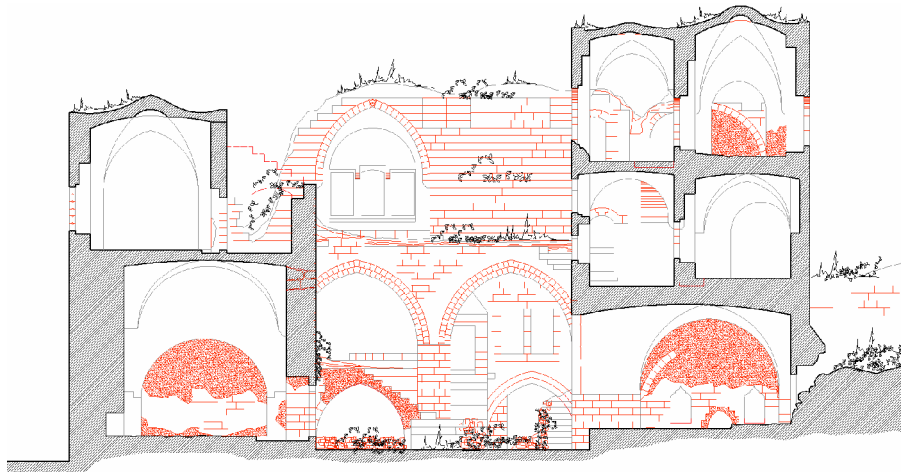
شكل رقم (102): مخطط الطابق الأول قبل إعادة الاستخدام.
المصدر: أرشيف رواق.



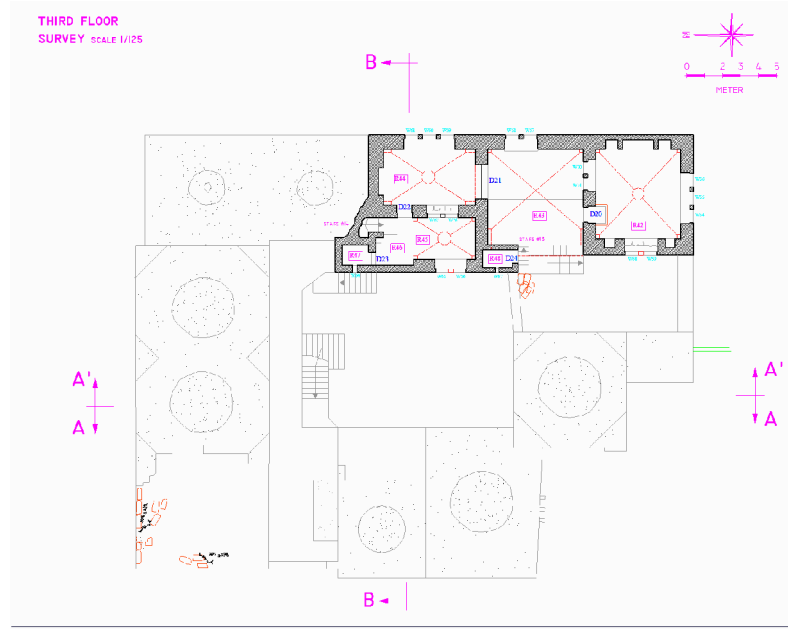
شكل رقم (103): مقطع يوضح الفراغات والمعالجات المطلوبة في قصر القاسم.
المصدر: أرشيف رواق.



شكل رقم (104): مخطط الطابق الثاني قبل إعادة الاستخدام.
المصدر: أرشيف رواق.



SECTION B-B
شكل رقم (105): مقطع يوضح الفراغات والمعالجات المطلوبة في قصر القاسم.
المصدر: أرشيف رواق.



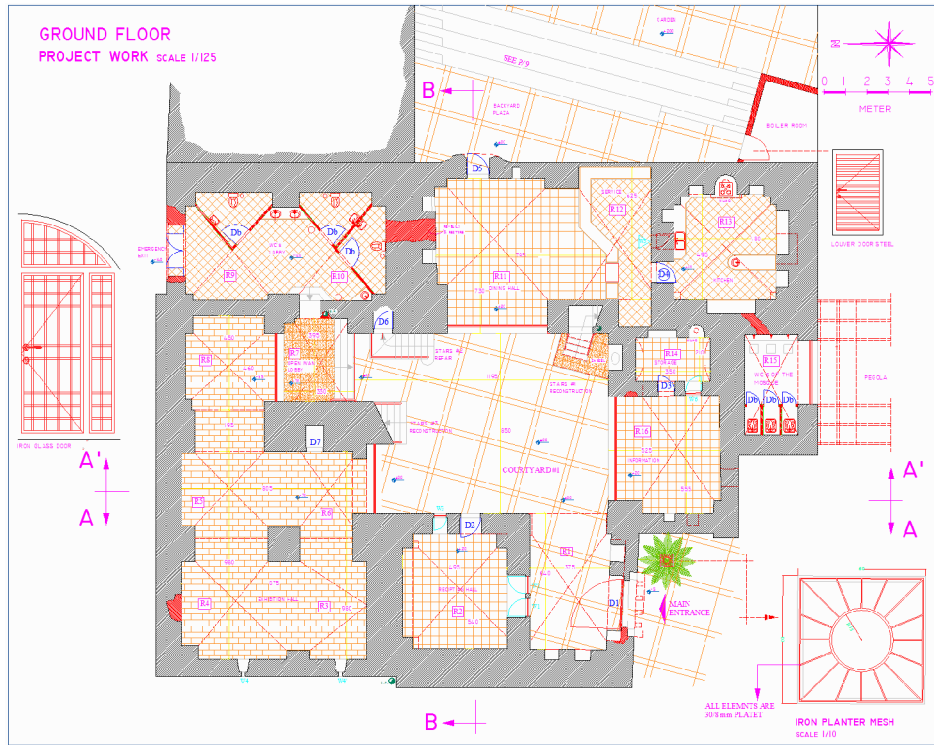
شكل رقم (106): مخطط الطابق الثالث قبل إعادة الاستخدام.
المصدر: أرشيف رواق.



شكل رقم (107): صور توثيقية قبل البدء بالترميم.
المصدر: أرشيف رواق.

2:4:3:5 مخططات إعادة استخدام قصر القاسم:

تم وضع مخططات من قبل مركز المعمار الشعبي (رواق) لإعادة استخدام قصر القاسم كوحدة للترميم تابعة لجامعة النجاح الوطنية بناءً على طلب من الجامعة، وبحيث يحتوي كذلك على وحدة ضيافة أو منامة لضيوف الجامعة، وتظهر الاستخدامات الفراغية الجديدة حسب المخططات على النحو الآتي:

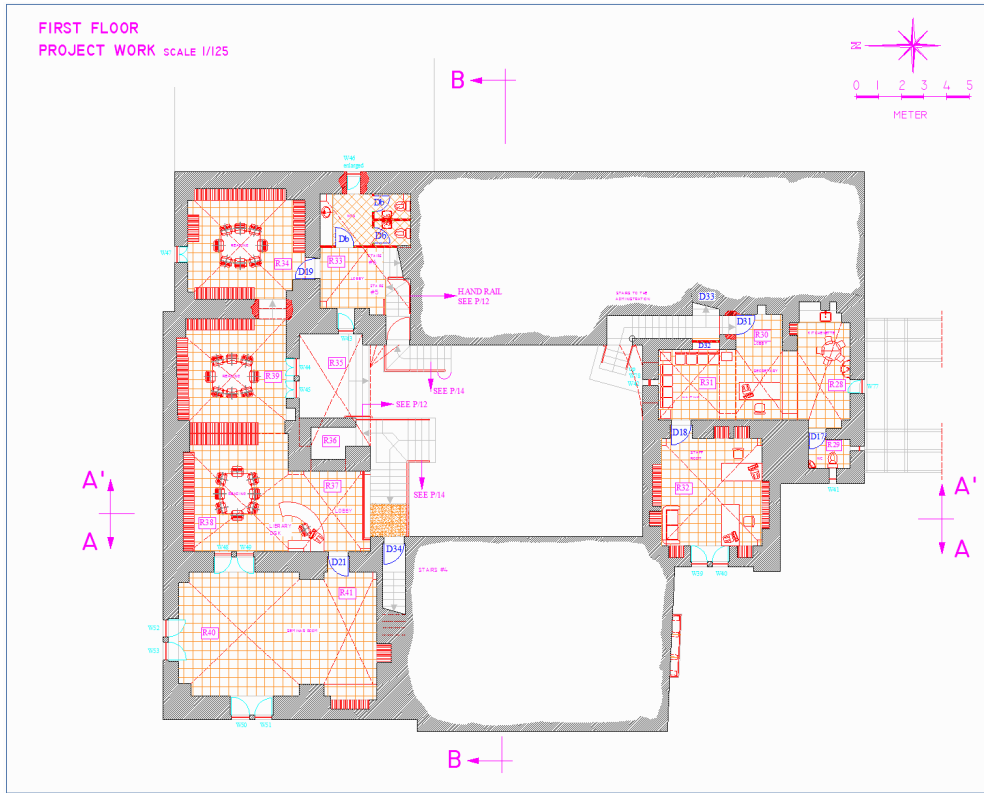


شكل رقم (108): مخطط إعادة استخدام الطابق الأرضي.
المصدر: أرشيف رواق.

عمل مخطط إعادة التأهيل للطابق الأرضي على حصر فراغ الفناء الداخلي بإغلاق الأواوين ومرابط الخيول المحيطة به بواجهات من الزجاج العاكس والألمنيوم، ثم تبليط الفناء بطريقة فنية بحيث كان اتجاه البلاط مائلاً وغير متعامد مع جدران الفناء، شكل رقم (108). ونتيجة للحالة السيئة لمعظم البلاط الأصلي تم فك البلاط السلطاني القديم من أماكنه وتجميع الصالح منه، وتعويض النقص المترتب من خلال تجميعه وإعادة تبليطه في فراغات اختارها المهندس المصمم في بعض الغرف في قصر القاسم (الظاهر، 2010)، كما أعيد بناء بعض

الجدران والأدراج المهدامة، ولم يكن حجم الجدران المزالة كبيراً كما يظهر في مخططات إعادة التأهيل.

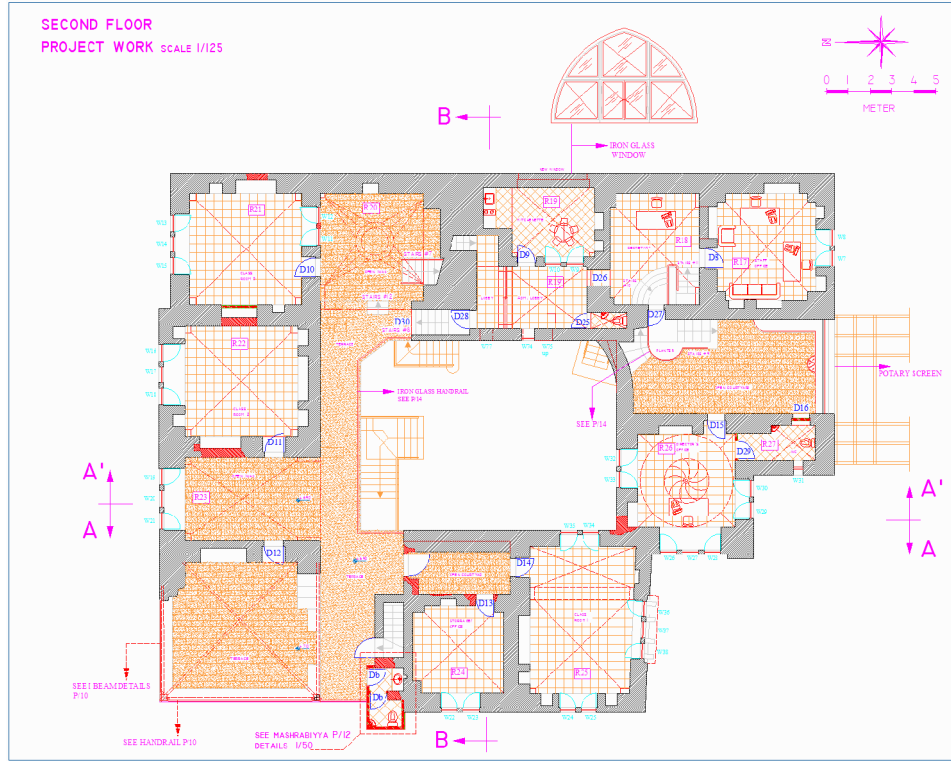
أما الأواوين والفراغات الأخرى المحيطة بالفناء الداخلي فلم يطرأ عليها تغييرات جذرية، وإنما اقترح إعادة استخدامها لتشمل مطبخاً في نفس المكان الأصلي، وكفتيريا مكان احد مرابط الخيل سابقاً، واستعلامات في الإيوان المجاور للمدخل المطل على الفناء، وقاعة أخرى متعددة الأغراض.



شكل رقم (109): مخطط إعادة استخدام الطابق الأول.
المصدر: أرشيف رواق.

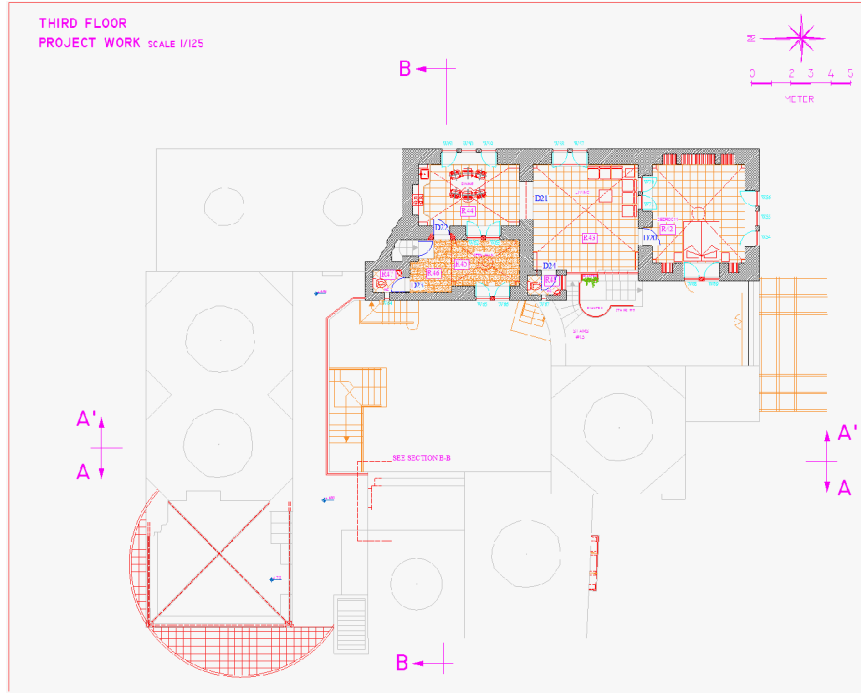
في الطابق الأول لم يظهر حجم تدخل يذكر على الفراغات الأصلية، فقط تم اختيار وظائف جديدة لتلك الفراغات بما يتناسب مع الوظيفة الرئيسية للمبنى، فوجد المطبخ، والمكتبة، والمكتب، وقاعة المحاضرات، ولم يتم تطبيق مخطط إعادة الاستخدام هذا بعد الانتهاء من

الترميم، فالمكتبة وقاعة المحاضرات تستعمل الآن مكاتباً لمركز التخطيط الحضري والإقليمي التابع لجامعة النجاح الوطنية، وهي الجزء الوحيد المستخدم حالياً في قصر القاسم.

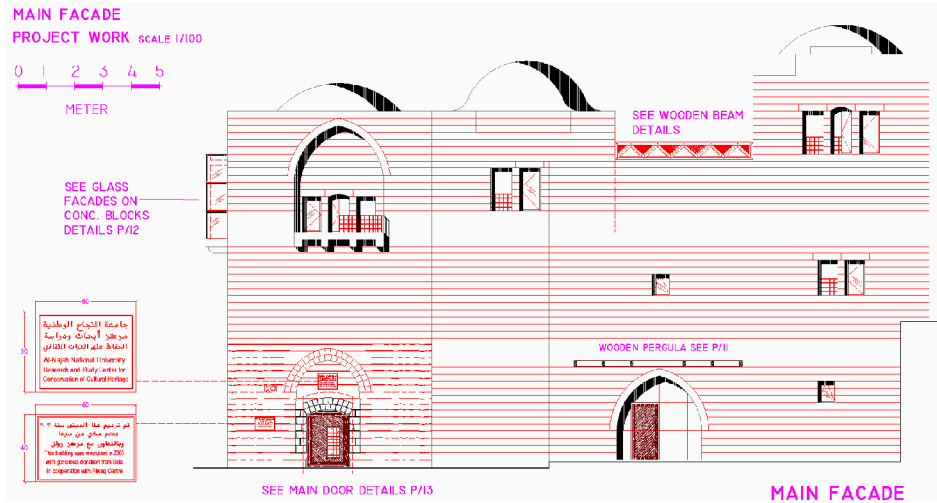


شكل رقم (110) : مخطط إعادة استخدام الطابق الثاني.
المصدر: أرشيف رواق.

في الطابق الثاني كان هناك تهدم في إحدى الغرف، ولم يوصي مخطط إعادة التأهيل بإعادة بنائها وإنما اكتفى بإضافة هيكل من الحديد يدل على وجود غرفة سابقاً، وبقي الفراغ ليستعمل كتراس مطل على أراضي بيت وزن المحيطة، والفراغات الأخرى بقيت كما هي، وإنما تم تغيير وظيفتها باستثناء إضافة حمام من المواد العاكسة في نهاية الممر بجانب الغرفة المهدامة، كما يظهر على مخطط إعادة تأهيل الطابق الثاني في شكل رقم (110)، أما الطابق الثالث والأخير فقد ضم وحدة ضيافة، بها فراغ للنوم وغرفة معيشة وطعام، ولم يكن هناك تغيير يذكر على التقسيم الأصلي للغرف، شكل رقم (111).



شكل رقم (111): مخطط إعادة استخدام الطابق الثالث.
المصدر: أرشيف رواق.



شكل رقم (112): شكل الواجهة الرئيسية بعد إعادة التأهيل في قصر القاسم.
المصدر: أرشيف رواق.

5:3:5 أهداف الحفاظ على القصر:

كانت أهداف الحفاظ على المبنى بالأساس هي الحد من تدهوره ومن عملية التلف التي وصل إليها المبنى، وذلك لإعادة استعماله من جديد، وهذا الاستعمال يختلف عن الاستعمال

الأصلي، وهو عبارة عن استخدامه كمركز للدراسات والتخطيط لجامعة النجاح، وضيافة للوفود المختلفة، أما بالنسبة لقيمة المبنى فكما ذكر في السرد التاريخي هي قيمة تتعلق بالذاكرة ذاكرة الأجيال المختلفة، فهناك الجيل القديم الذي علم عن طريق أبويه أو أجداده ما كان يحصل من ظلم واضطهاد وسلب للأموال ومحاصيل المزارعين، وذاكره قريبه جدا لمن ولدوا وترعرعوا بداخله، وذكرى الفر والكر بداخله أيام الانتفاضة.

يعتبر مشروع إعادة تأهيل قصر القاسم نموذجا تقليديا لمجموعة عديدة من المشاريع التي قام بها مركز المعمار الشعبي (رواق)، وتعامل رواق مع المشروع بنفس الآلية التي يتعامل فيها مع باقي المباني التاريخية، إذ كان الهدف الرئيسي من وراء عملية الترميم حماية المبنى والقيام بأعمال الترميم العامة التي تساعد على القيام بالوظيفة المطلوبة منه بصورة قريبة من وضعه الأصلي قدر الإمكان، والقيام بمعالجة المشاكل الإنشائية الحرجة، وتعامل مركز رواق مع مشروع قصر القاسم بنهج يهدف إلى زيادة فرص العمل وتقليل التكلفة العامة للمشروع من خلال استخدام مواد بناء محلية الصنع.

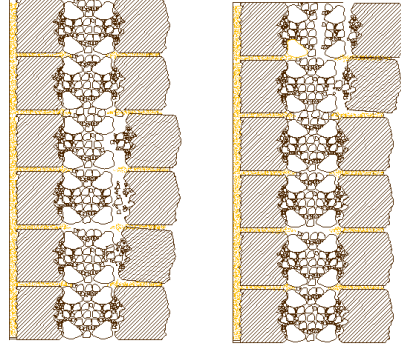
6:3:5 التقنيات والمعالجات المستخدمة في ترميم قصر القاسم:

كان من الضروري وقف التدهور الحاصل في قصر القاسم الذي نتج عن هجره و تحوله إلى مكروه صحية ومكب لنفايات البلدة، وسرقة أحجاره المزخرقة وأبوابه وشبابيكه، وتصدع جدرانه بعد زلزال 1927م وأعمال الكر والفر خلال الانتفاضة الأولى، لذا وجب العمل على الحفاظ على المبنى وإجراء عمليات المعالجة الآتية:

1:6:3:5 معالجة الجدران المنتفخة: لم تكن هناك تدخلات كبيرة في عمليات تدعيم الجدران

القائمة كما هو الحال في عرابة، وإنما اقتصر على فك الجدران النافخة وتدعيمها بخلطة جيرية وإعادة تركيبها، حيث تم فك تلك الجدران وإعادة بنائها من جديد، وسد الفتحات التي في حوائط المبنى، مما استدعى البحث عن الأحجار المفقودة التي وجد معظمها في الجوار، ومن ثم إعادة استخدامها لسد تلك الفتحات التي تسببت بأضرار إنشائية في المبنى، وتم تنظيف الأحجار

بواسطة فرشاة السلك، وعندما لم تتوفر الحجارة الأصلية تم إضافة أحجار جديدة بشكل متناغم مع الحجارة القديمة، ولكن بطريقة تميز بشكل واضح وجلي بين الحجر الأصلي والمضاف.



شكل رقم (113): صورة توضح الحالات التي يتطلب فيها فك الجدار بشكل جزئي أو بشكل كلي، عندما يكون الانتفاخ أو التفكك في الجزء العلوي من الجدار يمكن فك المناطق المتضررة فقط بعد ترقيمها كما في يمين الشكل، وعندما يكون الانتفاخ والتفكك من الأسفل يجب فك الجدار بالكامل بعد التدعيم اللازم وبعد عملية ترقيم الحجارة كما في يسار الشكل. المصدر: أرشيف رواق.



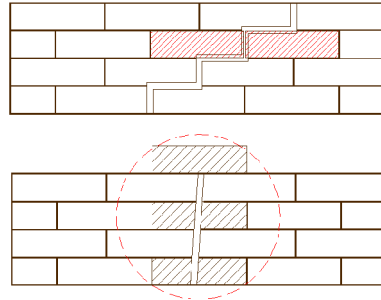
شكل رقم (114): صورة توضح تكملة الأحجار الناقصة، في اليمين قبل المعالجة وإلى اليسار بعد. المصدر: الباحث.

2:6:3:5 تكملة الأقواس الحاملة: يتم تكملة الأقواس الحاملة ورسم شبلونة للحجارة المقفودة، وهذه العملية كانت تسبق إعادة بناء الأحجار غير الحاملة من أجل وقف خطر التساقط في بعض الحجارة التي يمكن أن تكون آيلة للسقوط.



شكل رقم (115): صورة توضح تميز الحجر الحديث المضاف عن الحجر القديم وذلك للحفاظ على الأصالة العلمية في عملية الترميم.
المصدر: الباحث.

3:6:3:5 معالجة التصدعات: تم معالجة شق كبير في الواجهة الجنوبية حيث وجد بعد الفحص والمراقبة بأنه شق غير متحرك، فتم تركه والاكتفاء بمعالجته من الخارج.



شكل رقم (116): صورة توضح كيفية معالجة بعض التصدعات في الواجهات الحجرية، في أعلى الشكل يتم الموازنة في الحلل من الاتجاهين أو في حال الصدع الكبير استبدال الحجر بآخر كامل، وفي أسفل الشكل إزالة الحجر المكسور واستبداله بآخر بنفس القياس.
المصدر: أرشيف رواق.



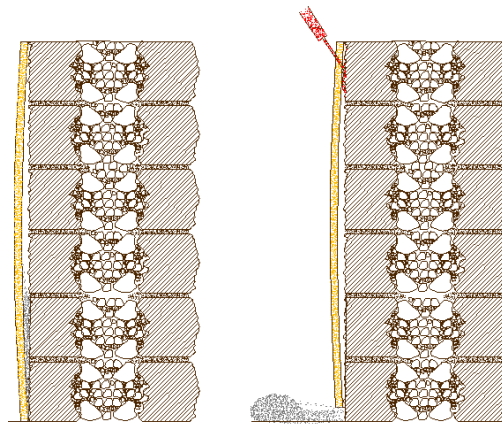
شكل رقم (117): صورة توضح كيفية معالجة تصدع في الواجهة الحجرية بتعبئة المونة داخله، يمين الشكل قبل المعالجة ويسار الشكل بعد عملية المعالجة.
المصدر: الظاهر، 2006.

5:3:6:4 تدعيم الأسقف الآيلة للسقوط: لم تكن عمليات التدخل كبيرة فلم تكن هناك أسقف مهدامة بالكامل سوى في زاوية واحدة كانت هناك غرفة مهدامة بالكامل، أما باقي الأسقف فكانت موجودة، ولكن بها بعض التشققات في الركبة والريش أو فقدان بعضها، فتم تدعيمها بإضافة ريش جديدة بدل المفقودة مع تثبيتها بالخلطة الجيرية ثم قصارتها، وتم تدعيم الأسقف الآيلة للسقوط وخاصة في الجزء الجنوبي الشرقي، باستخدام الدعامات، وكان تنظيف الأسقف يتم بالفرشاة حتى يظهر الريش، ثم تحشيتها بالخلطة ثلاثة أوجه، وكانت نسب الخلطة 2: شيد، اسمنت ابيض، الوجه الأخير 9: رمل، 3 شيد، 2 اسمنت.



شكل رقم (118): صورة توضح معالجة الأسقف، يمين الشكل قبل المعالجة ويسار الشكل بعد عملية المعالجة.
المصدر: الباحث.

5:3:6:5 تدعيم القصاراة الجيرية: تم عمل فتحة في الأسفل وإخراج المواد المتفككة من خلف القصاراة إما عن طريق الجاذبية أو الشفط الخفيف، ومن ثم عمل فتحة علوية لحقن الروبة خلف القصاراة والضغط عليها أول بأول من الأسفل إلى الأعلى.



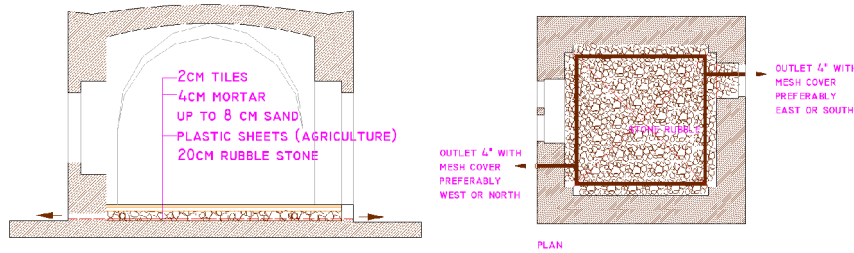
شكل رقم (119): صورة توضح طريقة التعامل مع القصاراة الجيرية.
المصدر: أرشيف رواق.

5:3:6:6 معالجة الحجر: تم معالجة مشاكل الحجر المختلفة في قصر القاسم المتمثلة بوجود طبقة من الدهان والأصباغ على وجه الحجر، وبعد إزالة الدهان تم وضع (Paint Remover) تم إزالة طبقة الدهان بواسطة مادة المضاد الخاص، ومن ثم رشها بالماء، وتم إزالة الطحالب والفطريات بواسطة مضاد الأعشاب فقط، ولم يتم استخدام أسلوب الحقن، ولم تتم متابعة إزالة هذه الفطريات والطحالب نظراً لضيق الوقت الخاص بالعطاء، ولم يعط الرش ضد الطحالب نتيجة فتم إزالتها يدوياً على عدة مراحل، وتمت إزالة بعض الأشجار والأعشاب على سطح الحجر بصورة يدوية ومتابعة جذورها، ومن ثم سحبها مما أضطر الأمر في بعض الحالات إلى فك إحدى واجهات القصر وسحب الجذور، ومن ثم إعادة البناء، وبعض الأحجار تعرض للحريق وبالتالي تكون طبقة من الصناج، وهناك بعض الأحجار الناقصة في بعض الواجهات.

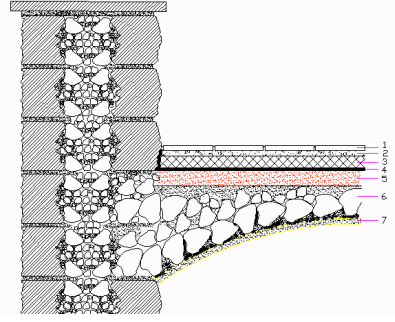


شكل رقم (120): صورة توضح إزالة الأعشاب من بين الحجر.
المصدر: الظاهر، 2006.

5:3:6:7 العزل والأرضيات: تم عزل الأرضيات في قصر القاسم بعد إزالة البلاط السلطاني القديم، ومن ثم استبداله ببلاط جديد كما ذكر آنفاً، كما تم عزل الأسقف بأفائف الزفتية بعد معالجتها.



شكل رقم (121): صورة توضح تقنية العزل في الطوابق الأرضية.
المصدر: أرشيف رواق.



شكل رقم (122): إلى اليمين رسم يوضح عزل الأفنية الخارجية المحاطة بجدران، وتغطية نهايات الواجهات من الأعلى بجبهه حجرية، وإلى اليسار عزل القباب والأسطح وذلك لحماية المبنى من تسرب المياه إلى داخل الغرف.
المصدر: أرشيف رواق.

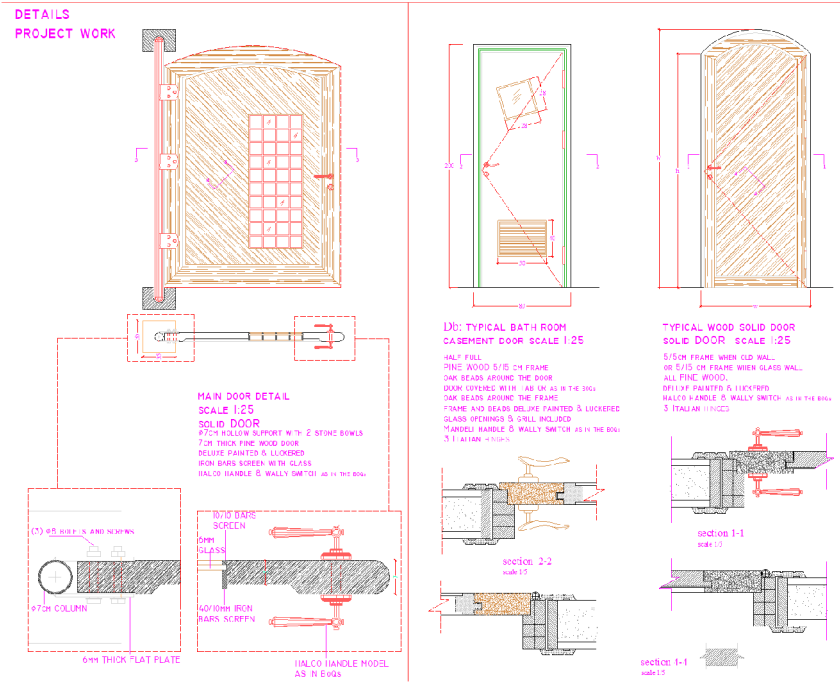
8:6:3:5 معالجة الفتحات: وتشمل الأبواب والشبابيك والأواوين، وتم عمل بعض الفتحات الجديدة وتدعيم القائم وترميم القوس الذي يطل على الفناء الداخلي، وتمت إضافة قطع حجرية، وصممت واجهة من الزجاج والألمنيوم تلائم هذه الفتحة، وتمت إضافة أبواب خشبية جديدة، وذلك لعدم وجود أي من الأبواب القديمة، حيث قامت رواق بتصميم أبواب بتشكيل هندسي مشابه للأبواب التراثية، وكذلك الأمر بالنسبة للشبابيك التي تم عملها من إطارات معدنية وزجاج بلجيكي حديث.



شكل رقم (123): صورة توضح فتحة ذات شكل مربع مائلة بزواوية معينة وذلك لتمييزها عن العناصر الأصلية في المبنى، وفي اليسار الشبابيك الأصلية، وتظهر الدرابزين المستعمل في المنطقة المطلة على الفناء الداخلي، وقد استعمل فيها الحديد بالإضافة إلى الزجاج.
المصدر: الظاهر، 2006.



شكل رقم (124): صورة توضح إغلاق واجهة الإيوان بواجهة زجاجية وإضافة أبواب خشبية.
المصدر: الظاهر، 2006.

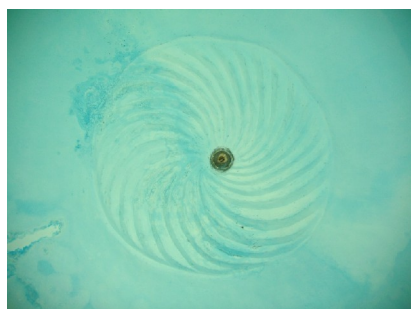


شكل رقم (125): صورة توضح تصميم الأبواب الخشبية والشبابيك في قصر القاسم.
المصدر: أرشيف رواق.



شكل رقم (126): صورة توضح الإضافات على واجهات الفناء الداخلي حيث تم ترميم الأدرج وإضافة حراسات حديدية و تم إضافة أبواب من الزجاج والألمنيوم والخشب والحديد وتظهر شكل البلاط الجديد في الفناء.
المصدر: الظاهر، 2006.

9:6:3:5 معالجة الفراغات الداخلية : وتظهر من خلال الإضافات على واجهات الفناء الداخلي، حيث تم ترميم الأدرج وإضافة حراسات حديدية للأدرج، وقصارة الغرف واستعمال الدهان الأبيض والملون لإرجاع الفراغ لما كان عليه في الأصل، والحفاظ على الزخارف الأصلية الموجودة في الأسقف.



شكل رقم (127): صورة توضح استعمال الألوان في الغرف والحفاظ على الزخارف الموجودة في الأسقف.
المصدر: الظاهر، 2006.

10:6:3:5 معالجة التمديدات الصحية والكهربائية: وتظهر من خلال إضافة إنارة داخلية على الجدران والأسقف، وأضيفت عن طريق استغلال المواسير الفخارية القديمة لتمديد الأسلاك داخلها، أو داخل الحلول بين الأحجار لتبقى غير ظاهرة للعيان، وكذلك إضافة مواسير معدنية لتصريف الأمطار مثبتة على الجدران الخارجية، وتصب على الترس والساحة والشوارع المحيطة، وعمل المطابخ والحمامات، وكذلك إضافة مواسير الصرف الصحي بفك الواجهة الحجرية، وثم تمديد المواسير وإعادة بناء الواجهة، حيث عولجت جميع التمديدات الكهربائية والصحية في جميع فراغات القصر بما يتلاءم مع الاستخدام الجديد.



شكل رقم (128): صورة توضح تمديدات تصريف الأمطار، وإلى اليسار تمديدات الصرف الصحي لحمام مضاف.
المصدر: الظاهر، 2006.



شكل رقم (129): صورة توضح تمديدات الكهرباء والميكانيك وكيفية معالجتها داخل الجدران وإلى اليسار شكل وطبيعة الحمام المضاف.
المصدر: الباحث.



شكل رقم (130) : صورة توضح تمديدات الصرف وكيفية معالجتها في الفناء والحمام المضاف.
المصدر: الباحث.

7:3:5 تقييم الوضع الحالي للمبنى:

حالياً وبعد مرور ما يقارب سبعة أعوام على الانتهاء من عملية الترميم تم ظهور بعض

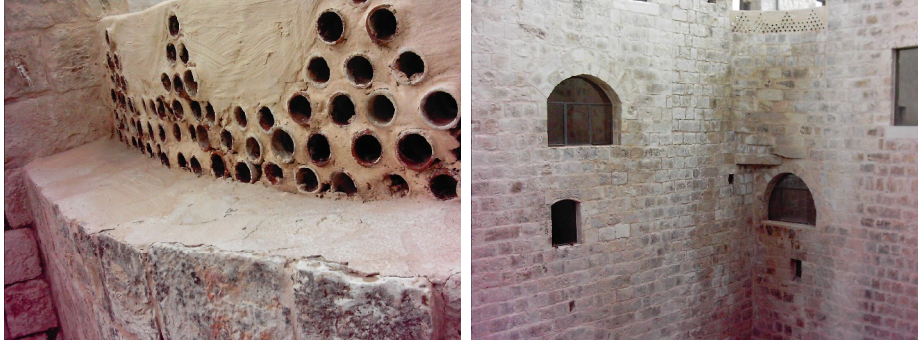
المشاكل منها:

1. الرطوبة: ظهرت الرطوبة من الأسفل إلى الأعلى بالخاصية الشعرية ونتيجة تسرب المياه إلى الداخل، وأيضاً رطوبة بفعل مضاعف نتيجة تسرب المياه من الأدراج العلوية غير المعزولة ونتيجة إغلاق الأوابين بشكل محكم.



شكل رقم (131): صورة توضح الرطوبة نتيجة تسرب المياه إلى الداخل وإغلاق الأوابين. المصدر: الباحث.

2. تسرب مياه المطر في بعض الأماكن التي تركت دون جبهه أو عزل مع وجود خاصية الحجر الماص للمياه.



شكل رقم (132): صورة توضح عدم وجود جبهه وامتصاص الحجر للماء.
المصدر: الظاهر، 2006.

3. بعض التصدعات وانسلاخ الوجه الأخير للقصاره في بعض الأماكن.

4. عودة ظهور بعض الإعتشاب وعودة الطيور إلى السكن والتعشيش في المبنى.



شكل رقم (133): صورة توضح انسلاخ الوجه الأخير للقصاره في إحدى الغرف وإلى اليسار ظهور بعض الإعتشاب الصغيرة على الواجهة الحجرية وتظهر شكل خزانات المياه على السطح.
المصدر: الباحث.

8:3:5 عمليات الصيانة في قصر القاسم:

منذ انتهاء عملية ترميم المبنى سنة 2005 واستخدامه من قبل جامعة النجاح الوطنية مركزاً للتخطيط الحضري والإقليمي ووحدة للحفاظ المعماري، عمل فيه ستة موظفين بشكل دائم وعدد من متطوعي مركز التخطيط والخدمة المجتمعية التابعين للجامعة، حيث يقام فيه بعض

الأنشطة في مجال عمل المراكز ووحدة الحفاظ، ويتم استقبال الرحلات المدرسية والجامعية، وجميع وفود الزائرين المحليين والأجانب في مختلف أيام السنة. وشهد القصر إقامة بعض المخيمات الصيفية والمحاضرات المختلفة بالإضافة إلى الحفلات الموسيقية.

وفي بداية استخدام المبنى كان وضعه ممتازاً، وبعد مرور سنوات على استخدام جزء منه وإهمال معظم فراغاته ظهرت العديد من المشاكل في المبنى، وكان أهمها الرطوبة وظهور بعض الأعشاب، وبعد زيارة من طاقم العمل في رواق للاطلاع على وضع القصر وجدوه سيئاً وبحاجة إلى صيانة مستمرة لتلافي الأضرار الحاصلة، وكذلك الأضرار التي يمكن حدوثها، وتم اقتراح ترميم المباني المحيطة بالقصر.

وبطلب من مركز التخطيط الحضري قامت جامعة النجاح الوطنية بعمل صيانة للمبنى في مطلع عام 2011، وعملية الصيانة هذه التي أتت متأخرة مما ساهم في تفاقم المشاكل الموجودة في المبنى، إلا أنها حسنت من الوضع الحالي للقصر بشكل عام، حيث تم طراشة بعض الفراغات التي ظهرت فيها الرطوبة، وتم إزالة بعض الأعشاب الصغيرة من حول الحجر في بعض الأماكن وإعادة تكحيلها، هذا بالإضافة إلى تحسين مدخل القصر عن طريق تبليطه وعمل درابزين وبراطيش (شحادة، 2011).



شكل رقم (134): صورة توضح أعمال الصيانة (الطراشة) في إحدى الغرف ويظهر فيها تمديدات كهربائية خارجية تم إضافتها عند استخدام المبنى لعدم كفاية التمديدات حسب مخطط إعادة التأهيل وتكحيل بعض الأحجار بعد إزالة الأعشاب التي ظهرت من جديد.
المصدر: الباحث.



شكل رقم (135): صورة توضح أعمال الصيانة لمدخل المبنى من تبليط ودرايزين وبراطيش، وإلى اليسار طراشة إحدى الغرف لتستخدم قاعة للمحاضرات.
المصدر: الباحث.



شكل رقم (136): صورة توضح أعمال الصيانة في إحدى غرف والتي تتم بطريقة سيئة وغير صحيحة، وإلى اليسار تظهر أباريز ومفاتيح الكهرباء في إحدى الغرف من دون غطاء وهذا يتكرر في أكثر من موضع.
المصدر: الباحث.

9:3:5 تقييم تجربة إعادة تأهيل قصر القاسم:

كانت التجربة ناجحة بالمجمل بسبب الخبرات والمهارات والإشراف من قبل متخصصين، والتعاون بين المؤسسات ذات العلاقة وتعاون المالكين، إلا أن التجربة بشكل عام تعاني من غياب مخطط عام وإستراتيجية تأهيل تأخذ المركز التاريخي لبلدة بيت وزن ككل بعين الاعتبار، مما أدى إلى إهمال محيط مبنى القصر، والبيئة المحيطة بالكامل، وأيضاً إهمال دور المشاركة الشعبية في مثل هكذا مشروع، وعدم إشراك الأهالي في اختيار الاستخدام الجديد للمبنى وتحديده مما أفقدهم الاهتمام بإنجاح المشروع، إضافة إلى ذلك فإن هناك فراغات بمساحات ليست بالصغيرة بقيت مهجورة وغير مستخدمة، وهذا يعدّ أمراً سلبياً أدى إلى تدهور حالة المبنى، كما أن مبدأ الاستدامة المفترض تحقيقه في مشاريع الترميم لم يتحقق في هذا المشروع.

تم توفير فرص عمل للمجتمع المحلي من خلال المشروع الذي اعتمد على المواد المتوفرة محلياً كما في تجربة عرابة، إلا أنه لم يكن هناك استمرارية في توفير فرص عمل

دائمة من خلال إعادة استخدام المبنى بوظيفة جديدة، على شكل مراكز لمؤسسات تابعة لجامعة النجاح الوطنية تعمل على مستوى الوطن ولا تخدم البلدة إلا في حالات قليلة، على عكس تجربة عرابة، ولكن ذلك ساهم في الترويج السياحي المحلي. إن اختيار المشروع كوحدة ترميم يعتبر ناجحاً من حيث توفير حالة دراسية أمام الباحثين المستخدمين لهذه الوحدة، حيث نجح المشروع من ناحية تصميمية في استيعاب النشاطات المطلوبة كوحدة ترميم وضيافة ومركزاً للتخطيط، لكن إلى تاريخه لم يتم بدء عمل الوحدة في المبنى، فعملية الترميم كانت عملية نوعية بالمنطقة حيث تم المحافظة على عناصر المبنى القديمة وعدم الزيادة عليها، ولم يبنى أثناء عملية الترميم سوى الأجزاء المهتمة، وتم استخدام التقنيات البسيطة واستخدام المواد الحديثة مثل حديد الحراسة والشبابيك والأبواب الخشبية بأسلوب تقليدي متناغم مع طبيعة العمارة التراثية.

المواد المستخدمة في عملية الترميم، وكانت عن عدم خبرة ومن دون تجارب في أرض العمل، كما أن إغلاق بعض الاواوين وخاصة أووين الطابق الأرضي بواجهات ألومنيوم محكم الإغلاق أدى إلى عدم تهوية هذه الاواوين والغرف المحاذية لها بشكل دوري ومستمر مما أدى إلى تفاقم الوضع أكثر من اللازم، وإن عملية عزل الأسطح في أواخر شهر آذار أي أثناء فصل الشتاء والمدات الجيرية مشبعة بالرطوبة وذلك لضيق الوقت وعدم الانتظار حتى نهاية الصيف لعزلها أدى إلى حبس الرطوبة داخل الأسقف وعدم تمكنها من التسرب إلى الأعلى، وأدى بها إلى التسرب إلى الأسفل أي إلى العقود والأسطح من الداخل، كما أدى ذلك إلى فصل لفائف العزل عن طبقة الأساس في بعض الأماكن، أضف إلى ذلك عدم انتظام شكل الحجر في الواجهات المحاذية للأسطح المراد عزلها وأدى إلى عدم التصاق لفائف العزل بشكل جيد عليها، مما أدى إلى تسرب المياه تحت هذه الطبقات وتسبب في مشاكل الرطوبة فيما بعد، وهناك ملاحظه مهمة حيث انه في عطاء أعمال الترميم لم يكن مدرج عزل أماكن الأدرج الخارجية التي تم تركيبها مما أدى إلى بعض التسربات منها، مع العلم انه تحت هذه الأدرج يقع بعض الغرف والأواوين والواجهات الحاملة.

سقوط بعض المزاريب بسبب الرياح وسرقة البعض الآخر أدى إلى تسرب مياه الأمطار من السطح إلى الواجهات مباشرة مما أدى إلى تسرب الرطوبة إلى بعض الواجهات والغرف في بعض المناطق، وهناك واجهات للغرف السفلى التي تنتهي في المناطق العلوية بأسوار، ولم تكن مدرجة في العطاء بتغطيتها بجبهه حجريه أو حتى بلفاف عازلة، وتم الاكتفاء بكسوها بمونة جيرية، والمونة الجيرية كما هو معروف غير عازله للماء، ولم تتم أية عملية صيانة دوريه للمبنى، كتركيب المزاريب التي سقطت، وعمليات الدهان والطراشة، وتتبع بعض أماكن الرطوبة وتهوية المبنى باستمرار، وإزالة الأعشاب من على جدرانه التي ظهرت فيما بعد، إلا بعد مرور ما يزيد على ستة أعوام على الانتهاء من أعمال الترميم، وعملية الصيانة هذه لم تكن لكامل المبنى ولم تكن بالصورة الصحيحة.

4:5 خلاصة:

من دراسة تجربة ترميم القصور في قرى الكراسي وإعادة تأهيلها يظهر لنا أنها كانت جيدة نوعاً ما، وتمثل نقلة نوعية في مجال الترميم وإعادة التأهيل المعماري مقارنة مع السنوات التي سبقتها، ولا يخفى وجود عدة معوقات تحول دون وجود مشروع متكامل لإعادة تأهيل المباني التاريخية في الريف الفلسطيني، منها أن المشاريع التي تنفذ لا تزال تركز على التمويل الخارجي من المؤسسات والدول المانحة، مما يصعب معه تحقيق التنمية المستدامة في الحفاظ على الريف الفلسطيني وما يحويه من تراث معماري، وذلك لمحدودية هذا التمويل وارتباطه بشروط تفرضها الدول المانحة، بالإضافة إلى المشاكل القانونية التي تسببها الملكية الجماعية لتلك القصور في قرى الكراسي في الريف الفلسطيني، وغيرها من المشاكل والمعوقات الكثيرة.

في ظل تلك الظروف فإن المباني في الريف الفلسطيني لا تحظى بالصيانة اللازمة لها، فالعناية بالمباني الهامة الفردية في تلك القرى لا تعتبر مشكلة كبيرة إذا ما قورنت بالنسيج السكني ككل، حيث تحظى هذه المباني دائماً بالاهتمام الأكبر، لكن الحماية وإعادة تأهيل المباني السكنية التقليدية ومحيطها الواسع لم تأخذ الاهتمام الكافي من قبل المسؤولين وصناع القرار ولا

حتى العامة من الناس، مما ترك المباني للهجر والتلف، أو إعادة التأهيل العشوائية والاستخدام غير الصحيح الذي يؤثر على القيمة الثقافية والتراثية لمراكز البلدات القديمة في ريف فلسطين.

وبالرجوع إلى ايجابيات المشاريع السابقة وسلبياتها التي تم إلقاء الضوء عليها، نجد أن مشروع ترميم قصر القاسم وإعادة تأهيله كان الأفضل حتى الآن، ويمكن اعتباره بداية نموذج يساعد في إعادة تأهيل المباني التاريخية في الريف الفلسطيني، ويمكن الاقتداء به، لكن بعد تجنب السلبيات التي تم الحديث عنها سابقاً، لذلك يجب أخذ الايجابيات والسلبيات للمشاريع السابقة بعين الاعتبار من أجل رفع مستوى مشاريع إعادة التأهيل للمباني التاريخية في الريف الفلسطيني مستقبلاً.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1:6 النتائج

2:6 التوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1:6 النتائج:

تضم المراكز التاريخية لقرى الكراسي كثيراً من المباني والمعالم ذات القيم التراثية التي تستحق البحث والدراسة والتوثيق، وهي ليست مبانياً فحسب، ولكنها مرآة تعكس التطور الحضاري والثقافي وأسلوب حياة الإنسان الفلسطيني، وتشكل منطقة النواة القديمة أكثر المناطق مشاكلًا من الناحية الخدماتية والاجتماعية وأحياناً الصحية والبيئية، وتعاني الناحية المعمارية على وجه الخصوص من مشاكل وتعقيدات في حياة السكان بسبب طبيعة المباني والطرق والبيئة المعمارية والحضرية الموجودة بوضعها الأصلي، وعدم توافرها مع ظروف الحياة العصرية. ومشاكل وأضرار تلحق بالبيئة المعمارية التراثية القديمة ناتجة عن سوء الاستخدام وتغيير الاستعمالات والتغييرات بالإزالة أو الإضافة أو (التصليحات) غير المدروسة وغير القائمة على أساس علمي، ولا تخضع لدراسات وخطط متكاملة، بالإضافة إلى عوامل وظروف أخرى، منها عوامل الزمن والظروف البيئية.

وتعاني أيضاً المناطق القديمة الموجودة في القرى من مشاكل في الاندماج بينها وبين المناطق الحديثة المحيطة بها، ومن غياب الوعي الثقافي وعدم إدراك مدى أهمية المباني والمناطق التاريخية في بلادنا، وتعتبر عمليات إعادة التأهيل والحفاظ للمناطق القديمة حسب الأسس الصحيحة والمنطق عليها في القرى الفلسطينية ضرورة ملحة للحفاظ على التراث المعماري فيها، ولتوظيف الطاقات الكامنة فيها واستثمارها سواء في النواحي الثقافية والاجتماعية أم السياحية والاقتصادية والسياسية.

ويمكن القول بأنه رغم كل المشاكل والمعوقات في الحفاظ على التراث المبني في الريف الفلسطيني، إلا أن التجارب المحلية المتعددة المنفذة من قبل الجهات العاملة في الحفاظ ضمن العديد من التجارب في مختلف القرى الفلسطينية، تظهر نوعاً من التحدي والعمل الجاد ضمن

الإمكانات والفرص المتاحة، حيث تضمنت هذه التجارب برامج توعية مجتمعية ودراسات وأبحاث ومشاريع في الحفاظ معماري، بالإضافة إلى العمل على المستوى القانوني من إقرار قانون لتنظيم عمليات البناء في الوسط التاريخي ومحيطه الذي اعتمدته وزارة الحكم المحلي، وهي خطوات مهمة بحد ذاتها، إلا إن الجهات المسؤولة عن هذا الترميم وإعادة التأهيل تفتقر إلى وجود خطة متكاملة للحفاظ على التراث المعماري ككل، بما يشمل ذلك من وضع البرامج والبيات التنفيذ وعمل الدراسات والتصاميم الخاصة بها، ومن ثم اعتماد الميزانيات المطلوبة وتحديد كيفية التنفيذ وطرقه، وهو ما يؤدي إلى ضعف أداء تلك الجهات وعدم قدرتها على المراقبة والتحكم فيما يحدث من عمليات تدخل على تلك المباني بشكل عام.

تختلف نتائج الترميم نتيجة اختلاف الجهة المسؤولة من حيث إتباع المواصفات والقوانين المتعلقة بالترميم، وتوثيق العمل قبل الانتهاء من المشروع وأثناءه وبعده ، وتحديد الاستخدام ومدى لاعمته مع طبيعة المبنى دون الإضرار بقيمته التراثية والجمالية، والمشاركة الشعبية في المشروع، توفر الأيدي العاملة المدربة في مثل هذه المشاريع، إضافة إلى مدى تحقيق الاستدامة للمشروع، والمشاكل التي تظهر بعد الانتهاء من العمل، وإن عدم وجود معايير وأسس موحدة لترميم الأبنية التاريخية والتراثية، يقود بعض الجهات إلى ترميم الأبنية بطرق وأساليب متفاوتة دون أسس ومعايير موحدة يلتزم بها الجميع.

وبشكل عام هناك مجموعة عوامل تحول دون إحداث نقلة نوعية في أعمال الترميم والحفاظ المعماري، وأهمها أعمال التدمير، وضعف العامل الاقتصادي، وشح مصادر التمويل ممثلة بعدم وجود خطة تأهيل مستدامة تؤمن الدخل الكافي لانجاز عمليات الترميم والإنفاق عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الملكية الخاصة المفتتة لا تساعد على وجود عمليات تأهيل واسعة النطاق في المدى القريب، وبالرغم من عدم وجود خطة شاملة لترميم المباني في المراكز التاريخية الريفية، إضافة إلى غياب القوانين والتشريعات التي تحكم صيانة وترميم هذه المباني، فإن معظم مشاريع الحفاظ التي تبنتها جهات رسمية اتبعت آلية التخطيط المسبق، مما ساهم في نجاحها إلى حد ما (حيث تعتبر التجربة في بداياتها)، كما هو واضح في تجربة إعادة تأهيل

القصور في عرابة، وقصر القاسم، ومشروع إعادة إحياء المنطقة التاريخية في بيرزيت وتطويرها.

ومن أجل العمل على تطوير مشاريع إعادة تأهيل المباني التاريخية في فلسطين في المستقبل، يمكن الاستفادة من الإيجابيات وتلافي السلبيات التي أحاطت ببعض المشاريع، كتغيب المشاركة المجتمعية في التصميم والتنفيذ، والنقص في عمليات التقييم وعدم وجود صيانة دورية، وبشكل عام فإن تجارب الحفاظ في فلسطين مازالت في مراحلها الأولى، وهي بحاجة إلى مزيد من الدعم في صعيد شتى المجالات سواء المادية أم التشريعية أم التقنية أم التخطيطية والتنقيفية والتوعوية، وعلى الدراسات والأبحاث في مختلف المواضيع ذات العلاقة.

2:6 التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة، وفي ضوء الدراسة ككل، فهناك الكثير من التوصيات التي يمكن توجيهها إلى جهات عدة فيما يختص بموضوع الحفاظ وإعادة تأهيل المراكز التاريخية في فلسطين بشكل عام، كما أن هناك الكثير منها يمكن توجيهها إلى الجهات المعنية فيما يتعلق بعملية إعادة تأهيل المراكز التاريخية في القرى الفلسطينية على وجه الخصوص، ويمكن تصنيف هذه التوصيات كما يأتي:

أولاً: توصيات للجهات المنفذة للتجارب السابقة:

هذه الجهات هي مركز المعمار الشعبي (رواق)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، بالإضافة إلى وزارة السياحة والآثار، وتشتمل التوصيات على ما يأتي:

1. ضرورة أخذ النسيج المحيط بالمباني بعين الاعتبار في عمليات الترميم المستقبلية، بالإضافة إلى عمل خطة شاملة لتطوير كامل محيطها.
2. اعتماد مبدأ المشاركة المجتمعية في كافة مراحل العمل على المشاريع.

3. عمل تجارب على المواد والتقنيات قبل البدء في عمليات الترميم لتحديد أفضل المواد والنسب الملائمة في كل موقع على حدة، لتلافي الأخطاء السابقة.
4. تقييم عمليات إعادة التأهيل فيزيائياً وفنياً بصورة دورية وفي كافة المراحل أثناء التنفيذ وبعد الانتهاء من عملية الترميم سنوياً على أقل تقدير.
5. ضرورة إجراء عمليات صيانة دورية بصورة منتظمة سنوياً أو عند اللزوم، وأن يتم وضع إستراتيجية مالية لإدارتها وصيانتها بالشكل الملائم، بحيث تكون جزءاً أساسياً من عملية الترميم، وذلك من خلال ادخار مبالغ مالية ترصد مع تكلفة ترميم المشروع لعمل الصيانة الدورية بعد عملية تشغيل المباني.

ثانياً: توصيات للمؤسسات ذات العلاقة:

هناك العديد من الجهات التي يمكن توجيه هذه التوصيات لها كل حسب صلاحيته واختصاصه، حيث تشمل هذه المؤسسات: الوزارات (التخطيط، والحكم المحلي، والمالية، والسياحة والآثار، والإعلام)، و المجالس المحلية والقروية والبلدية، والمؤسسات والجمعيات الحكومية وغير الحكومية والتي تعنى بالحفاظ على التراث بشكل عام والتراث المعماري بشكل خاص. وهذه التوصيات تشمل:

1. التأكيد على أهمية الإسراع بإصدار قانون الحفاظ على المباني والمناطق التاريخية، وتطوير التشريعات ودعمها بمكوناتها المختلفة المتعلقة بالمحافظة على التراث والاستئناس بالتجارب الأخرى في هذا المجال، لتكون منسجمة مع القواعد والقوانين العالمية بهذا الخصوص التي تحدد وتنظم عمليات التغيير أو الإضافة أو الإزالة التي تتم في نطاقها، والتي تبين كذلك قواعد التعامل مع المناطق التراثية وحدود ملاكها وصلاحياتهم مع ضمان تنفيذ هذه القوانين، مع العلم أن الحماية لا تتم فقط من خلال القانون، فالحماية من خلال القانون لها تأثير سلبي حول الملكية الخاصة، فالمهم العمل

على نشر الوعي حول أهمية التراث من خلال نشاطات مختلفة بالإضافة إلى توفير الحماية القانونية.

2. وضع مخطط شامل ومترايط لإعادة تأهيل المناطق القديمة في القرى الفلسطينية واستخدامها، مع عمل دراسات متخصصة لكل منطقة على حدة، وإعلان المواقع التراثية المحلية محميات خاضعة للتطوير، ومراقبة البناء فيها، ووضع وإقرار المخططات والأحكام الخاصة، وإصدار كودات البناء الملائمة لهذه المواقع، مع ضرورة الحفاظ على النسيج العمراني والطابع الاجتماعي والدور الاقتصادي للتراث الحضاري ضمن خطة التنمية المستدامة، وبالتالي إلزام جميع مالكي العقارات من جهات عامة ومواطنين بضرورة التقيد باللوائح والقوانين المتعلقة بالمخطط العام والنسيج العمراني للبلدة، والمحافظة على المفردات والعناصر المعمارية الأصلية.

3. تطوير آليات التنسيق والتواصل بين المؤسسات المختلفة العاملة في مجال التراث الثقافي، وخصوصاً بين المؤسسات الأهلية ووزارتي السياحة والآثار والحكم المحلي وبيان صلاحيات كل منها لتطوير صيغة العمل التكاملية بين المؤسسات الحكومية والجهات العاملة في حقل التراث الثقافي على أساس الأولويات الوطنية، وإشراك جميع القطاعات كل في تخصصه: المجتمع المحلي، والمؤسسات والقطاع الخاص.

4. إيجاد مجلس مختص بإدارة التراث الثقافي والطبيعي (مجلس التراث الثقافي والطبيعي) (الايكوموس الوطني)، ويتكون من ممثلين عن التراث المعماري والحضري والطبيعي، بالتنسيق مع اللجان الوطنية والدولية، ويقوم بدراسة مشاريع التطوير وإبداء الرأي بها بالإضافة إلى اقتراح الأنظمة والقوانين الخاصة بالحفاظ وتدقيقها ورفعها إلى المجلس التشريعي للتصديق عليها، ويعمل على إيجاد جهات متخصصة ومزودة بطواقم مؤهلة ومدربة، بحيث يعمل كمؤسسات استشارية تقدم الإرشاد والنصح والعون للمواطنين الراغبين بالقيام بعمليات الحفاظ والصيانة والترميم لمبانيهم القديمة، وإعداد دليل للترميم يوضع بين يدي سكان المناطق التاريخية، ويمكنهم من إجراء أعمال الترميم البسيطة

ضمن قواعد فنية صحيحة، وكذلك تطوير الخبرات الوطنية في مجال دراسة أعمال الترميم للمباني التاريخية والتراثية وترميمها، وذلك من خلال الإيفاد الخارجي، ومن خلال تأسيس معهد تخصصي لترميم المواقع التراثية التي تتبع له وتجديدها، وإحياء الحرف التقليدية بالعمارة المحلية، وتأهيل الكوادر المتخصصة، وإنشاء جهات تفتيشية لها صلاحيات مناسبة بالمناطق التراثية تتولى مهمة إيقاف تدهور تلك المناطق وإزالة التعديات عليها قبل أن تؤثر عليها بصورة دائمة، ويراقب الالتزام بالمعايير الدولية في عمليات الترميم الجارية في الأراضي الفلسطينية.

5. الدعوة إلى إنشاء صندوق مالي وطني مشترك لصيانة التراث المعماري وحمائته والحفاظ عليه، ويمول من قبل الجهات الرسمية والأهلية والتبرعات والهيئات التي يتبرع من خلالها الأشخاص بمبانيهم التراثية أو التبرعات المالية النقدية. ويمكن الاستفادة بشكل فعال من التمويل من خلال الدول المانحة عن طريق مشاريع قادرة على الاستدامة، وتتماشى مع استراتيجيات الحفاظ، لتعمل على رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع من خلال توفير فرص العمل، وتخصيص ميزانية معينة وثابتة لصالح عمليات دراسة المشاريع المتعلقة بعمليات الحفاظ على هذه المناطق القديمة، واستملاك البيوت المهجورة وترميمها وتأجيرها إلى سكان جدد من فئات الدخل المتوسط، وتوفير آلية لصيانة المباني التراثية التي رمت في الأماكن التاريخية وإدارتها لضمان فعالية العمل وديمومته.

6. تصنيف وتوثيق كافة المواقع القديمة في القرى الفلسطينية بشكل دوري نظراً للتغير المستمر في وضعها، ويجب قبل القيام بعمليات الترميم لأي مبنى أن نقوم بدراسة محيطه، وأن تكون الوظيفة الجديدة للمبنى المرمم تتناسب مع المحيط حتى يحسن استغلال المبنى وتفاعله مع المحيط، والعمل على القيام بنشاطات وفعاليات تشمل السكان المحيطين كعقد ندوات تثقيفية متعلقة بمواضيع الترميم، أو نشاطات ترفيهية وذلك لخلق الألفة ما بين المبنى والمحيط.

7. التركيز على أهمية وجود توجه معين واضح حيث يجب تحديد المطلوب عمله حالياً، هل يتم العمل على منطقة معينة أو مخطط لخمسين قرية أو جميع مناطق فلسطين؟ ليساهم ذلك في تسويق أفضل للمشاريع وجلب الاستثمارات والمستعملين، كما يوفر الوقت لنجاحها، يجب التركيز على كيفية تطوير كل موقع على حدة بحيث يكون بعضها نابع من احتياجات المجتمع المحلي وأخرى بناء على استثمار من القطاع الخاص.
8. دعم ظروف السكان الموجودين وتحسينهم مادياً وفنياً، وتقديم أمثلة ناجحة لاستخدام المباني القديمة المهجورة عن طريق إعطاء التسهيلات للأفراد والمؤسسات لإعادة استخدام المباني القديمة، ولتشجيع المقيمين فيها على البقاء وتسهيل توصيل الخدمات والبنية التحتية لها.
9. العمل على زيادة الوعي بأهمية التراث المعماري عن طريق وسائل الإعلام والأحزاب والمنظمات والجمعيات والمراكز والمنابر الثقافية المختلفة والمدارس والجامعات، والتعريف بالمشاريع والانجازات التي تتم في مجال الحفاظ على التراث بشكل عام، والتراث المعماري بشكل خاص، ودعم هذه المشاريع وتشجيعها، وكذلك تهدف إلى زيادة وعي المواطنين والمسؤولين بأهمية التراث بشكل عام، وأهمية التراث في قرانا بشكل خاص، ووجوب الحفاظ عليه ودوره الفعال في شتى النواحي، سواء الثقافية أم الاجتماعية أم الاقتصادية أم السياحية وكذلك السياسية لما له من دور كبير في ترسيخ الوجود الفلسطيني وتعزيزه.
10. ضرورة اعتماد مبدأ المشاركة الشعبية في وضع خطط عمليات الحفاظ، وفي تحديد الأولويات واتخاذ القرارات وتنفيذها، بحيث يتم إشراك المجتمعات المحلية في كافة مراحل هذه العمليات، بل جعل المجتمعات المحلية جزءاً منها، والعمل على تشغيل المجتمع المحلي في المشروع.

11. معالجة مصادر التلوث البيئي التي تسبب تآكل مواد البناء والتقليل من كثافة مرور السيارات في المناطق التراثية أو المناطق المجاورة لها، وبالنسبة للسيارات يجب توفير مناطق انتظار سيارات بعيدة عن المناطق الأثرية والاتجاه لممرات المشاة منعا للتلوث والاهتزازات والحوادث في المناطق التراثية، وعلى البلديات حماية الطابع العمراني وإزالة مظاهر تشويه المباني من تمديدات الكهرباء والهاتف والصرف الصحي بطرق تؤدي إلى تشويه المباني، وتوفير بيئة آمنة من خلال الاهتمام بالأثاث الخارجي مثل المقاعد ووحدات الإنارة والأشجار والمياه، وتوفير عناصر السلامة في الطرقات، وتنظيف البيئة والاهتمام بمداخل المباني وطرقاتها وممراتها بما يتماشى مع النسيج التاريخي.

12. البحث عن قصة نجاح والإفادة منها عن طريق اختيار مشاريع بنسبة نجاح عالية كأمثلة للبدء بها، واختيار مشاريع تعطي نتائج خلال فترة زمنية قصيرة حوالي ستة الأشهر كدائق عامة ومقاهي، وبالتالي في مراحل لاحقة إيجاد نماذج منفذة لمشاريع الحفاظ بحيث تغطي كافة الأمثلة من مبان قديمة وساحات ومناطق ومبان عامة وغيرها لتعطي هذه النماذج فكرة عن الإمكانيات الكبيرة التي تملكها مناطقنا القديمة وعن إمكانية استغلالها بشكل مثالي وفعال لخدمة مناحي الحياة العصرية.

13. تنظيم ورش عمل دورية بهدف تقييم عمليات إعادة التأهيل، وذلك باعتماد معايير تستند على كمية النتائج ونوعيتها، بحيث يتم تقييمها فيزيائياً وفنياً إضافة إلى الفائدة الاجتماعية والاقتصادية، وأن يتم تقييم حاجات المجتمع واستخدام المباني بوظائف ملائمة، وأن يتم وضع إستراتيجية مالية لإدارتها وصيانتها بالشكل الملائم، بحيث تكون جزءاً مكملاً للتخطيط البيئي والتطور الاقتصادي، وبالتالي يكون الحفاظ واقعيًا ويرتبط مع الحاجة وذا نظرة شاملة لنشاطات التطوير مثل الخدمات التحتية.

ثالثاً: توصيات للجهات الأكاديمية والبحثية:

1. إدراج بعض المواد المتعلقة بموضوع الحفاظ على التراث وأهميته وأساليبه وتقنياته المتبعة عالمياً وعربياً ضمن المناهج الإلزامية في الجامعات الفلسطينية وفي مناهج المدارس.
2. توجيه الأنشطة المدرسية من مسرحيات وندوات ومعارض ومهرجانات نحو موضوع الحفاظ على التراث، والتركيز على أهميته ودوره، بالإضافة إلى تنظيم محاضرات وورش عمل تدريبية عملية في مواقع الترميم على مستوى مناطق الترميم داخل فلسطين وخارجها للإفادة من الخبرات العملية الخارجية.
3. توجيه جهود البحث العلمي في المراحل الثانوية وفي مرحلة الدراسة الجامعية نحو المواضيع التي تخدم موضوع الحفاظ على التراث بشكل عام والتراث المعماري بشكل خاص، مثل عمل الدراسات التاريخية والمسوح والحفريات الأثرية والدراسات الإنشائية والمعمارية على المباني والمواقع القديمة في القرى الفلسطينية، لمعرفة الأسس والحلول الإنشائية وتقييم وضعها ومتانتها، واتخاذ التدابير اللازمة لتدعيمها وضمان بقائها.
4. إنشاء بنك معلومات للتراث المعماري الفلسطيني، من خلال استخدام نظم المعلومات الحديثة في تسجيل التراث المعماري وتوثيقه وتبادل المعلومات حول أساليب الحفاظ والتجارب العالمية في هذا المجال، وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات البحثية والجامعات لعمل قاعدة من البيانات والخرائط التي تخدم مشاريع الحفاظ في القرى الفلسطينية، كما تخدم الباحثين والدارسين لهذه المناطق من خلال وضع هذه المعلومات في مواقع خاصة على شبكة الانترنت.
5. التركيز على تطوير برامج التدريب للكوادر العاملة في مجال الحفاظ على التراث الثقافي، من خلال إعداد الكوادر والكفاءات الفنية والحرفية المتخصصة في الحفاظ على العمارة التراثية المحلية للقرية الفلسطينية، وتأهيل المهندسين لذلك والإفادة من الخبرات

من خلال التعليم الهندسي المستمر والمتخصص، وتشجيع الحفاظ في ممارسة المهنة من خلال المسابقات المعمارية ورصد جوائز للمشروعات التي تتبع أساليب ناجحة في الحفاظ سواء لمناطق تراثية أم لمشروعات جديدة.

6. تبادل الدراسات والأبحاث بين الجامعات المحلية والدولية فيما يتعلق بتقنيات الحفاظ وأساليبه، وما يستجد في هذا المجال، وإجراء المزيد من الأبحاث العلمية، وعمل الدراسات التفصيلية لمناطق محددة، وطرح الحلول والبدائل لإمكانات التطوير وآليات تنفيذها، بحيث تشكل الأساس لمشاريع تطويرية مستقبلية قابلة للتنفيذ.

رابعاً: توصيات للمنظمات الأهلية:

1. دعم المنظمات والجمعيات الأهلية التي تعنى بالحفاظ على التراث المعماري وتكوينها وتفعيل دور الجهات غير الحكومية في هذا المجال.
2. العمل على تنظيم محاضرات وندوات ودورات تدريبية على أساليب الحفاظ المعماري ومواده وتقنياته.
3. تفعيل برامج تعليمية وتثقيفية للمواطنين، حيث تعمل هذه البرامج على تنمية مداركهم تجاه الوعي بأهمية التراث والحفاظ عليه باعتبارهم العامل الرئيسي في الحفاظ على التراث أو تدميره، وتساعد في إتباع الأساليب الصحيحة في الترميم، لأن ذلك يساعد على إطالة عمر المباني والحفاظ عليها.
4. إشراك المجتمع المحلي والأهالي في عمليات إعادة التأهيل من خلال دورهم الفعال في العمليات التنظيمية والتنفيذية، وذلك لتتناسب مقترحات التأهيل مع حاجات المجتمع المحلي ولزيادة الوعي بقيمة هذه المناطق.
5. استخدام وسائل الإعلام بالإضافة إلى النشرات والدورات للتوعية بأهمية التراث والحفاظ عليه في إبراز هوية الشعب وحضارته.

خامساً: توصيات للمجتمع المحلي:

1. رفع مستوى الوعي لأفراد المجتمع بشقيه الرسمي والشعبي بأهمية التراث المعماري في القرى الفلسطينية من جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية.
 2. تفعيل دور المواطنين بمختلف فئاتهم كعنصر مشارك في وضع السياسات واقتراح الحلول وأداة تنفيذ للحفاظ على التراث المحلي في القرية وتشكيل اللجان الشعبية المتخصصة.
 3. إشراك الفئات المستهدفة الرئيسية (مالكي ومستأجري المساكن والعقارات وأصحاب العمل والعمال والمؤسسات والمنظمات) في عملية التخطيط والتنفيذ ومتابعة النتائج في الوقت الحاضر والمستقبل كون هذه الفئات هي المستفيدة بشكل مباشر من مشاريع إعادة التأهيل وبالتالي يمكن تعبئتها في العمل بحسب مقتضيات ومتطلبات التخطيط للحفاظ.
 4. إحياء مظاهر الحياة الثقافية والاجتماعية للقرية وإبرازها بجميع السبل والوسائل المتاحة، ومنها القيام بوضع أسس نشاط الأسبوع الثقافي للبلدة القديمة، وضرورة أن يتم تحفيز المواطنين على ممارسة أنشطة اقتصادية تشعرهم بأنهم المستفيد الأول من هذه الأنشطة، وذلك من خلال خطط التنمية المستدامة وآلياتها، مع ضرورة المحافظة على الصناعات التقليدية من خلال وضع برامج التدريب اللازمة للأجيال الشابة مع وضع السبل الكفيلة بتقديم الدعم المادي لعمليتي الإنتاج والتسويق.
 5. طرح فكرة ترميم منازل للأغنياء بمواصفات عالية بديلاً عن الفيلات الجديدة.
- وختاماً إن ما تم عرضه سابقاً تناول حماية المباني وصيانتها وترميمها وكذا المراكز التاريخية في الريف الفلسطيني، وتم الحديث عن الوسائل التي يجب إتباعها في الحماية والصيانة والترميم، ونظراً إلى أن كل جهة ومؤسسة لها وسائلها وطرقها في ذلك يعتقد الباحث

أنه من المناسب وضع نظام مناسب لتوحيد أساليب الصيانة والترميم ووضع قواعد لإتباعها بغية توحيد الطرق والأساليب.

وخلاصة القول إن المحافظة على تراث الشعوب لا تقدر بثمن، ويجب أن لا تكون المصالح والمنافع المادية والاستثمارية هي المعيار الرئيسي عند وضع الخطط والدراسات والإجراءات الخاصة بأعمال الترميم والصيانة، وإعادة التأهيل والتوظيف، وآمل من جميع المعنيين - سواء في الجهات الرسمية أو مؤسسات المجتمع المدني، وحتى المستثمرين باختلاف شرائحهم ومستوياتهم - مراعاة الجوانب الثقافية والحضارية والاجتماعية في المقام الأول عند اتخاذهم لأي قرار أو إجراء يخص هذه القرى التاريخية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

❖ الكتب:

- بشارة، خلدون: دليل رواق لصيانة وترميم المباني التاريخية في فلسطين. رام الله: رواق - مركز المعمار الشعبي. 2004.
- حمدان، عمر: العمارة الشعبية في فلسطين. ط1. بيت صفافا القدس: مطبعة حسن أبو دلو. 1996.
- حموي، ياقوت: معجم البلدان. بيروت. 1955.
- دوماني، بشارة: إعادة اكتشاف فلسطين. الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 1998.
- زحلان، أنطوان: إعادة إعمار فلسطين. الطبعة الأولى. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. 1977.
- العامري، سعاد: عمارة قرى الكراسي: من تاريخ الإقطاع في ريف فلسطين في القرنين الثامن والتاسع عشر. رام الله: رواق - مركز المعمار الشعبي. 2003.
- العامري، سعاد: مناظير قصور المزارع في ريف فلسطين. رام الله: رواق - مركز المعمار الشعبي. 2003.
- عبد القادر، حسن وذياب عيوش: جغرافية فلسطين. ط1. عمان: جامعة القدس المفتوحة. 1995.
- عطية، أحمد إبراهيم: حماية وصيانة التراث الأثري. دار الفجر للنشر والتوزيع. 2003.
- عليان، جمال: الحفاظ على التراث الثقافي. الكويت: مطابع السياسة. 2005.

- عوض، محمد أحمد: ترميم المنشآت الأثرية. القاهرة: دار نهضة الشرق. 2002.
- المالكي، قبيلة: التراث العمراني والمعماري في الوطن العربي: الحفاظ، الصيانة، إعادة التأهيل. عمان: الوراق للنشر والتوزيع. 2004.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: صيانة المدن التاريخية العربية الإسلامية. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. 1987.
- النمر، إحسان: تاريخ جبل نابلس والبلقاء. 4 أجزاء. نابلس: مطبعة جمعية المطابع التعاونية. 1975.

❖ الأبحاث غير المنشورة:

- أبو علي، خالد: ترميم المواقع الأثرية في فلسطين. (أبحاث طلبة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2006.
- دراوشة، ناهد: إعادة إحياء وترميم البلدة القديمة في قرية عورتا، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2009.
- دراوشة، ناهد: دراسة مقارنة في تصاميم إعادة استخدام قصر القاسم وخان الوكالة. (أبحاث طلبة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2006.
- زكارنة، خالد: العمارة التراثية المحلية في القرية الفلسطينية بلدة قباطية حالة دراسية. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الأردنية. عمان. الأردن. 2000.
- الطويل، رنا رافع: ترميم وتأهيل قلعة رأس كركر إحدى قلاع قرى الكراسي "قرى الريف الفلسطيني"، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس. القدس. فلسطين. 2008.
- الظاهر، باسم: ترميم قصر القاسم. (أبحاث طلبة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2006.
- عاصي، أمل وآخرون: المشاركة الشعبية في الإحياء الحضري. (أبحاث طلبة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2006.

عتمة، محمد علام: إعادة تأهيل المباني التاريخية في فلسطين، (حالة دراسية تجربة مدينة نابلس منذ عام 1994م)، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2007.

❖ الأبحاث المنشورة:

أبو الهيجاء، أحمد حسين: البحث في توجيه عمليات الحفاظ والترميم المعماري في فلسطين لحماية البيئة العمرانية والتراث المعماري. القدس: UNDP . 2002.

زريق، ثريا: المواثيق الدولية التي ظهرت للحفاظ على التراث العالمي. حلب: عاصمة الثقافة الإسلامية. 2006.

عمران، هزاز، وآخرون: المباني الأثرية. منشورات وزارة الثقافة. دمشق. 1997.

العيسوي، أسامة: تفعيل السياحة الثقافية في غزة كمدخل للحفاظ على الموروث العمراني. بحث منشور في مؤتمر التراث المعماري الواقع وتحديات الحفاظ. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين. 2008.

محيسن، أحمد، وآخرون: دراسة لتجربة مركز عمارة التراث في توثيق المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS. بحث منشور في مؤتمر التراث المعماري الواقع وتحديات الحفاظ. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين. 2008.

❖ المؤتمرات:

أحمد، فايز فكري: إشكالية خصائص المدينة التقليدية. المؤتمر والمعرض الدولي الأول للحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق. دبي، 2004.

إسماعيل، أحمد: الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي. (أعمال وتوصيات وبحوث

أمين، محمد: جدلية الأبعاد الاقتصادية والحفاظ العمراني بالبيئات التاريخية نحو سياسات متوازنة، المؤتمر والمعرض الدولي الأول للحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق. دبي، 2004.

بوخش، رشاد: منهجية الحفاظ المعماري الفرضيات وأطروحات الحلول. المؤتمر والمعرض الدولي الأول للحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق. دبي، 2004.

حبش، ناديا ومهند الشافعي، الحفاظ على التراث المعماري في فلسطين تجارب حية، ورقة من مؤتمر العمل الهندسي الثاني في فلسطين. نابلس، 2005.

السواط، علي: التغيير في التركيبة السكانية لمراكز المدن التقليدية. ندوة مراكز المدن العربية. إعادة التأهيل عمرانياً وحضارياً. حلب، 1998.

العاصي، إيمان: *Cultural Heritage and Sustainable Development*. المؤتمر الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار في الضفة الغربية. جامعة النجاح. نابلس، 2006.

عبد الوهاب، جنان: إعادة توظيف المباني التاريخية ودوره في تحسين البيئة الفيزيائية، المؤتمر المعماري الأردني الثاني، العمارة والبيئة: نحو بيئة مستدامة. عمان: المركز الثقافي الملكي، 2000.

عرفات، نصير: إعادة الإعمار في أثناء التخريب والحصار نابلس، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر والمعرض الدولي الأول للحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق. دبي، 2004.

محادين، أحمد، 1997، دور المجالس المحلية في الحفاظ على التراث المعماري - بلدية الكرك، المؤتمر الأردني الأول للحفاظ على التراث المعماري. المجلد الثاني، عمان: وزارة الشؤون البلدية والقروية.

محجوب، ياسر: تأثير التطور العمراني الحديث على التراث العمراني في الإمارات، ندوة. الحفاظ على التراث العمراني. دبي، 1995.

مرفه، حلمي: ترميم وتأهيل البلدة القديمة في الخليل. الحفاظ على التراث الحضاري في مراكز المدن التاريخية في العالم العربي والإسلامي. لجنة إعمار الخليل، 2005.

مؤتمر الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي في المدن - 1985م اسطنبول). الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1989.

❖ التقارير والوثائق:

أرشيف بلدية عرابة. مخططات وصور غير منشورة. عرابة. 2011.

أرشيف بلدية نابلس. مخططات وصور غير منشورة. نابلس. 2008.

أرشيف مركز المعمار الشعبي (رواق). مخططات وصور غير منشورة. رام الله. 2010.

أرشيف مشروع خان الوكالة. تقارير وصور غير منشورة. نابلس. 2006.

تقارير اليونسكو. الأضرار التي لحقت بمراكز المدن التاريخية في نابلس وبيت لحم وجنين. رام الله. 2002.

التقرير النهائي. برنامج استراتيجيات التراث الثقافي الحضري. صنعاء. 2000-2003.

التوصيات التي أقرتها اليونسكو. الإساءات التي تهددها الأشغال العامة والخاصة. 4/ تشرين ثاني/1968.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997، النتائج النهائية للتعداد ملخص (السكان، المساكن المباني والمنشآت). رام الله - فلسطين. 1998.

مقتطفات. من دليل المسح والتوثيق للتراث الثقافي. مركز النشر الأوروبي. ديسمبر 2001.

مكتب حبش الاستشاري. مسح معماري ميداني لقصور آل عبد الهادي في عرابة. 2004.

❖ الصحف والمجلات:

ثويني، د.علي: ترميم وإعادة بناء التراث المعماري العراقي. جريدة الصباح، 2003/12/31.

عمارة التراث. مركز عمارة التراث. غزة. العدد الأول، ابريل/2008.

مجلة العمران. قسم الهندسة المعمارية. الجامعة الإسلامية. غزة. العدد45.

مجلة Focus. الصادرة عن UNDP. عدد رقم 1. 2004.

❖ المقابلات الشخصية:

بلال شحادة، مهندس يعمل في مركز التخطيط الحضري والإقليمي. نابلس. 2011/4/25.

خالد أبو علي منسق البرامج الشبابية في UNDP. نابلس. 2010/1/11.

ميشيل سلامة مهندس قسم الترميم في مركز رواق. رام الله. 2010/3/22.

نجلاء بركات المتخصصة الاجتماعية في مركز رواق. رام الله. 2010/3/22.

باسم الظاهر المهندس المشرف في مشروع ترميم قصر القاسم. نابلس. 2010/1/13.

هالة أبو الحسن رئيسة جمعية عرابة لتنمية المرأة. عرابة. 2011/4/25.

Books:

Al Dabbas, Huda Mifleh : **Development of a grading system for historical and cultural resources in Jordan**, master thesis, Faculty of graduate studies – University of Jordan, 1999.

Bailly, G.H : **The Architectural Heritage, Local Authorities and the Policy of Integrated Conservation**, Ed. Delta vevy (CH), UK. 1975.

Belinda, Coston : **Conservation of Historic Buildings and their Contents** 1sted, Dorset : Donhead,2003.

Burgoyne, M: **Proposals for the Restoration and Conservation of the Old City of 4ablus**,the British Council, London,1987.

Bushnaq, Zaher M : **Adaptive reuse and rehabilitation of traditional buildings in Jordan**, master thesis, Faculty of graduate studies – University of Jordan, 1997.

Feidi, Joanna : **Public participation and heritage conservation**, master thesis, Faculty of graduate studies – University of Jordan, 2000.

Feilden, B: **Conservation of Historic Buildings**, Butterworth Architecture, London,1994.

Pickard, Robert : **Conservation in the Built Environment**, London, Longman, 1996.

<http://www.alquds-online.org>

<http://www.alriyadh.com>

<http://www.Archnet.org>

<http://www.chwb.org>

<http://www.cu.edu.eg>

<http://www.iccrom.org>

<http://www.icomos.org/>

http://www.icomos.org/docs/venice_charter.html

<http://www.iwan.iugaza.edu.ps>

http://www.kwtnatcom.org/home/index.php?option=com_content&task=vi

<http://www.landcivi.com>

<http://www.lebanon.com/construction/beirut/>

<http://www.moj.gov.ps>

<http://www.moj.gov.ps/official-newspaper/1998/22-3.htm>

<http://www.oldhouseweb.com/>

<http://www.palestineremembered.com>

<http://www.rehabimed.net>

<http://www.riwaq.org/arabic/about/about.html>

<http://www.un.org/arabic/depts/dpi/bethlehem2000/heritage.htm>

<http://www.unesco.org/ar/home>

<http://www.welfarassociation.org>

الملاحق

ملحق رقم (1)

استمارة تقبمة لأعمال الترميم التي قام بها رواق

يعمل رواق مركز المعمار الشعبي، منذ عام 1991 على توثيق وترميم وتطوير التراث المعماري في فلسطين، كما يعمل على نشر وخلق أرضية ثقافية اجتماعية لرسالة رواق في المواقع التي يعمل بها. ويرى رواق بأن تصميم استمارة تقييمه ستساعد في معرفة أعمق لأثر الترميم على المؤسسة القائمة والخدمات أو الأنشطة التي تقدمها بشكل خاص، وعلى المجتمع المحلي بشكل عام، للاستفادة من المعلومات المقدمة في مشاريع رواق المستقبلية، لذا نرجو مساعدتكم/ن لنا كما عهدناكم/ن.

التاريخ _____

الموقع _____

• معلومات عامة حول المؤسسة

1. اسم المؤسسة _____
2. الهاتف _____ البريد الالكتروني _____
3. مجال عمل المؤسسة _____
4. الشخص المسؤول _____ الهاتف _____
5. عدد الموظفين _____
6. عدد المتطوعين/آت _____
7. من المستفيدين/آت _____ 7.1 عدد المستفيدين/آت _____
8. طبيعة الأنشطة المقدمة _____

• معلومات حول المبنى بعد مشروع الترميم

1. تاريخ ترميم المبنى؟

2. تاريخ البدء باستخدام المبنى (بعد الترميم)؟

3. كيف تصفون حالة المبنى الحالية؟

4. هل جرى إضافة أي تحسينات على المبنى بعد الترميم؟

4.1 ومن قبل من؟

4.2 وما هي الميزانية التي صرفت؟

إذا لم تجر أي تحسينات هل لديكم ملاحظات أو اقتراحات لتحسين المبنى ولم تغطى في عملية الترميم التي قام بها رواق؟

5. استخدام المبنى يومي، شهري، فصلي لكل من

5.1 المستفيدين/ات 5.2 مؤسسات محلية

6. في حال لم يتم استخدام المبنى، الرجاء الإجابة عن الأسئلة التالية:

6.1 هل تم استخدام المبنى بعد الترميم؟ (إذا نعم الرجاء الإجابة على 6.2 أما إذا لا فالرجاء

الإجابة من 6.3)

6.2 متى توقف استخدام المبنى؟

6.3 ما هي الصعوبات والتحديات التي واجهتكم وأدت إلى عدم تشغيل المبنى؟

6.4 هل لحالة المبنى أي تأثير على عدم تشغيله؟

6.5 ما هي المبادرات التي قمتم بها من أجل إعادة تشغيل المبنى؟

6.6 من هي الجهات التي توجهتم لها لحل هذه الإشكالية؟ وهل تدخلت مؤسسات المجتمع المحلي أم لا ولماذا؟

6.7 هل فكرتم بالتوجه لرواق لمساندتكم لحل هذه الإشكالية؟

6.8 برأيكم هل تشغيل المبنى له فائدة اجتماعية وثقافية، وكيف؟

6.9 ما هي اقتراحاتكم من أجل إعادة تشغيل المبنى؟

• **أثر مشروع الترميم على المجتمع المحلي**

1. كيف تصفون علاقة المؤسسة* بالمجتمع المحلي؟ ما هي الدلائل على ذلك؟ ما عدد المستفيدين من خدماتكم؟

* المقصود بالمؤسسة القائمة بعد عملية الترميم

2. كيف تصفون علاقة المؤسسة بالمؤسسات المحلية الأخرى؟ ما هي الدلائل على ذلك؟

3. برأيكم هل الأنشطة المقدمة أدت إلى تلبية احتياجات المجتمع المحلي؟ وكيف؟

4. هل تقومون بفحص احتياجات الفئات المستهدفة؟ وكيف؟

5. كيف اثر ترميم المبنى على الخدمات المقدمة؟

6. هل اثر الترميم على مستوى البطالة وكيف؟ (هل تم خلق وظائف معينة لتشغيل المبنى؟؟
وكم عددها؟)

7. برأيكم هل تجاوز اثر المؤسسة حدود القرية أو البلدة؟ وكيف؟

8. ما هي الصعوبات والتحديات التي تواجهونها في عملكم؟ وكيف تتغلبون عليها؟

• اقتراحات وتوصيات

مع جزيل الشكر

ملحق رقم (2)

قسم من الدراسات التي قام بها مكتب حبش الاستشاري لقصور عبد الهادي في عرابة

1. Stone walls:

Stone is obviously used in the construction of walls; mainly they are divided into two types:

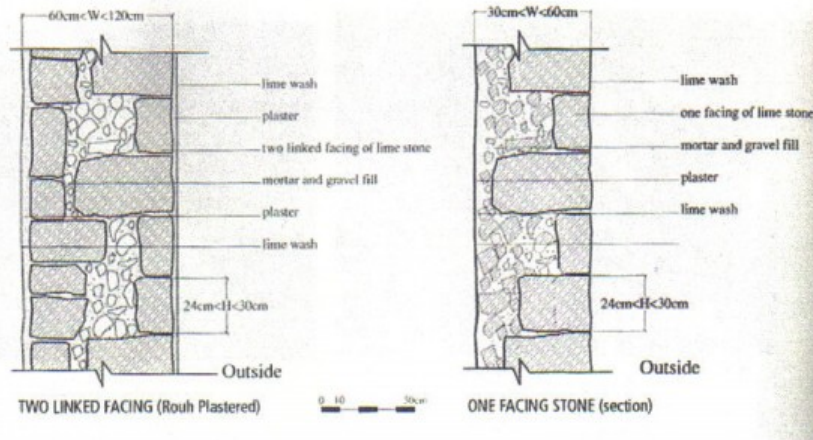
1-1 Masonry laid in mortar: This type of walls come either in single layer of stone facing backed with gravel and mortar or in two linked layers of stone facing filled with gravel and mortar.



Double layer stone facing wall



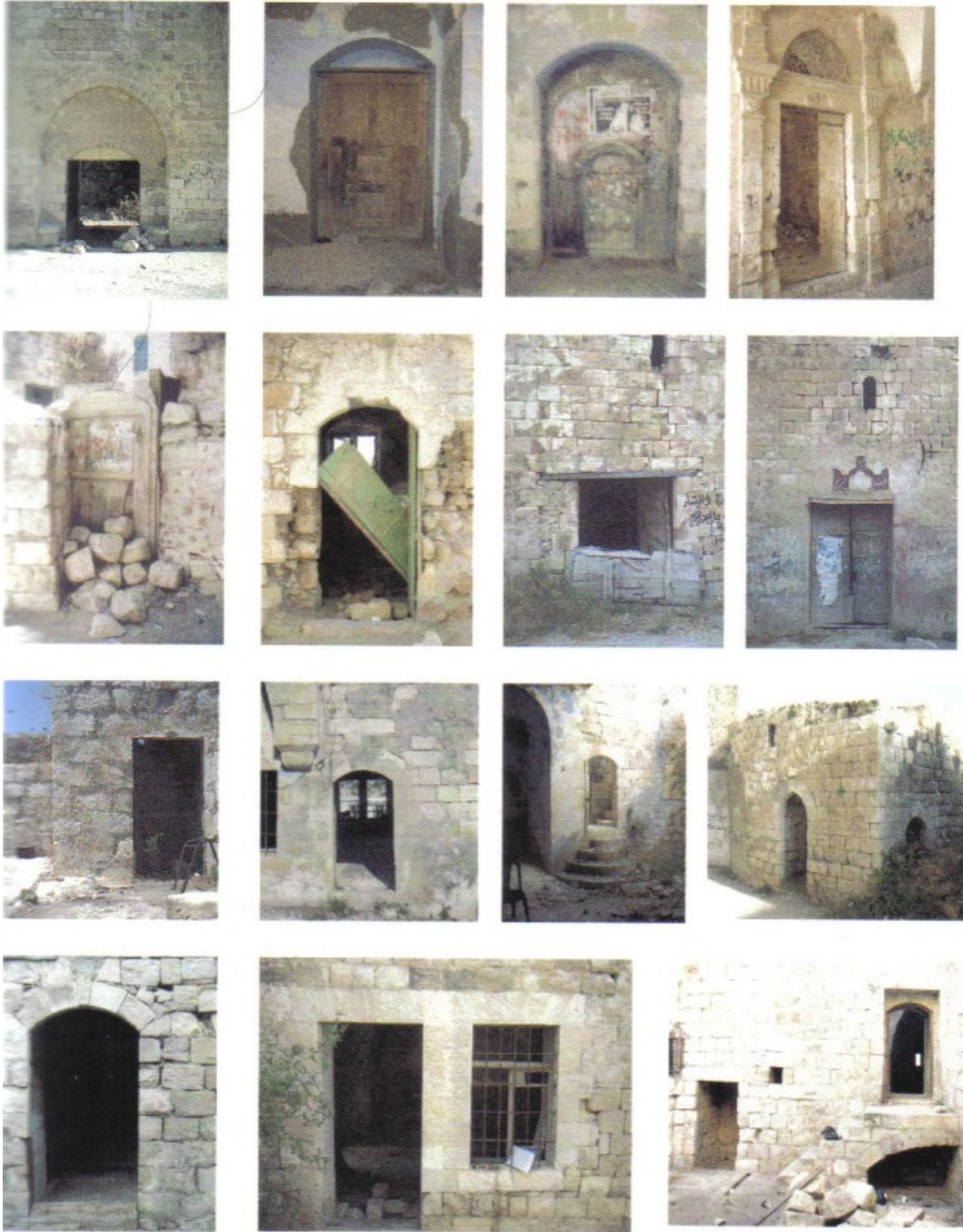
Single layer stone facing wall



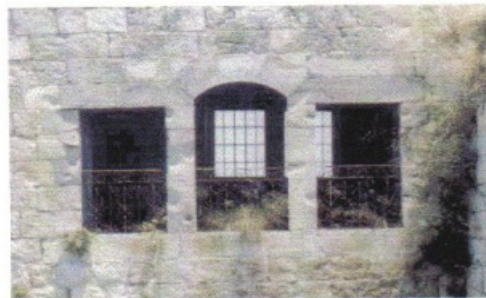
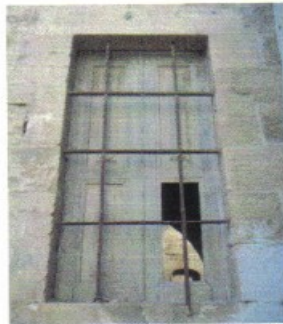
Section in single and double stone facing walls

- Openings and Arches:

4:1 Doors



7:3 Ironmongery Works



**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**Analyzing and evaluating the palaces rehabilitation
projects of the throne villages in Palestine**

Prepared by

Hamzeh Muharram "Moh'd Said" AL-Najjar

Supervised by

Dr. Haitham Al-Ratrout

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Architecture Engineering, Faculty of
Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine**

2011

**Analyzing and evaluating the palaces rehabilitation
projects of the throne villages in Palestine**

Prepared by

Hamzeh Muharram "Moh'd Said" AL-Najjar

Supervised by

Dr. Haitham Al-Ratrout

Abstract

This study discusses the rehabilitation's approaches of the historical buildings in Palestinian rural areas, In light of different views and opinions relevant to restoration issues and its concepts.

This research basically aims to evaluating the rehabilitation projects of palaces in the throne villages as a case study. Through studying and analyzing to what extent these relevant to the international recommendations and investigate its successfulness. It is possible to draw policies of architectural rehabilitation projects in Palestine.

This research investigates the development of restoration concepts and architectural conservation. It also discusses the international recommendation on protecting the architectural and cultural heritage. The study elaborate on the Palestinian projects on the rehabilitation of palaces in the throne villages; i.e. studying the steps of rehabilitation which were made and investigating that experience by comparing it with international recommendations.

Finally, this research reached to a conclusion that the executed rehabilitation projects in Palestine shows a challenge to work under certain circumstances and constrains, but the leading authorities in the field have a lack in experience to generate comprehensive plan on how to conserve the architectural heritage. So as to develop the rehabilitation projects of the historical buildings in Palestine in the future, it is possible to make use of

the advantages and avoid disadvantages which were found from this study. In general projects of conservation in Palestine and experience are still promising and in its first stages. This needs more support and contribution in relevant fields.

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.